جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

السياسة الخارجية الأردنية تجاه قضايا الشرق الأوسط 2010-2014

إعداد الطالب
فايق نصري بن طريف

إشراف
الأستاذ الدكتور صداح الحباشنة

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليـــــا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
فـي العلاقات الدولية قسم العلوم السياسيـــــة

جامعة مؤتة، 2015

الإهداء

إلى والدي العزيز... الذي كان لي القدوة في الصبر والعطاء...

إلى والدتي الغالية التي كانت لي نبع الحنان.

إلى زوجتي العزيزة التي ساعدتني وقويت بها عزيمتي

إلى أولادي أحبائي.

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى جميع من ساعد وأسهم في انجاز هذا العمل.

إليهم جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع.

فايق نصري بن طريف

الشكر والتقدير

الحمد   رب العالمين، والصلاة والسلام على الرسول النبي العربي الأمـين. وعلى اله وأصحابه أجمعين، وبعد.

أسأل ا تعالى جلّ جلاله، أن يتقبل عملي هذا خالصاً لوجهه، ولا يفـوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان **لأستاذي الدكتور صداح الحباشنة** الذي لـم يقـصر يوما معي، ولولا عظيم جهده وإرشاداته الطيبة ما كان لهذا العمل أن يظهـر فـي صورته الحالية.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لأساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الأسـتاذ الـدكتور مازن العقيلي والأستاذ الدكتور سليمان الصرايرة والـدكتور مـدثر أبـو كركـي، لتفضلهم بقبول مناقشتي ولهم مني جزيل الشكر والعرفان.

فايق نصري بن طريف

فهرس المحتويات

قائمة الملاحق

الملخص

السياسة الخارجية الأردنية تجاه قضايا الشرق الأوسط
2010-2014

فايق نصري بن طريف

جامعة مؤتة، 2015م

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل في تتبع التطور السياسة الخارجية الأردنية تجاه قضايا الشرق الأوسط خلال الحقبة 2010-2014، والبحث في أسس ومرتكزات ومحددات ومجالات هذه السياسة، وإبراز طبيعة هذه السياسة وباستخدام المنهجين؛ المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، لاثبات النظريات والوصول للقواعد العامة، والذي يهدف إلى استخلاص نتائج وقواعد علمية عامة والتي تحيط بعلاقات الدول مع بعضها البعض.

فقد بينت الدراسة ما يلي: **أولاً؛** تشكل العلاقات الأردنية العربية واحدة من أبرز العلاقات التي شهدتها التفاعلات العربية خلال حقبة الدراسة 2010-2014م، ذلك أن هذه العلاقات سادها نوع من التوازن والتحسن والتطور الملحوظ. **ثانياً؛** وجود تأثير واضح لمجموعة من المحددات والعوامل الداخلية والخارجية، الإقليمية والدولية، أدت إلى تطور السياسة الخارجية الأردنية، وأن العامل الاقتصادي كان أهم مؤثر في السياسة الخارجية الأردنية على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية خلال تلك الحقبة. **ثالثاً؛** ركزت الدراسة على اتجاهات السياسة الخارجية الأردنية على القضية الفلسطنية وعمق العلاقة بين الشعبين الفلسطيني والاردني وانتماء كلا الشعبين الى قضايا الامة العربية المشتركة، ووقوفهم في وجه كل من تسول له نفسه المساح بكرامة الامة ومقدساتها، وتوصلت الدراسة الى قوة الروابط والوشائج بين الشعبين، ومحبة الهاشميين لتوحيد الصف العربي وحمايتهم للمقدسات الاسلامية في فلسطين المحتلة من خلال المحافظة على المباني الاسلامية في فلسطين بشكل عام، والقدس الشريف بوجه خاص. والدفاع عن المقدسات وعن القضية الفلسطينية في كل المحافل الدولية.

Abstract

Jordan's foreign policy toward the Middle East issues 2010-2014

This study aims to achieve a set of goals, is to trace the development of Jordan's foreign policy toward the Middle East issues during the period 2010-2014, and research in the foundations and pillars and determinants of these areas of policy, and to highlight the nature of these this policy and using two approaches; the historical method and descriptive analytical method, to prove theories and accessible to the general rules, which aims to draw conclusions and rules of general scientific and surrounding states relations with each other.

The study showed the following: First; Arab Jordanian relations constitute one of the most prominent Arab relations witnessed interactions during the era of the study 2010-2014m, so that these relations was overwhelmed by a sense of balance and remarkable improvement and development. Secondly; there is a clear effect of a set of parameters and internal and external factors, regional and international, led to the development of Jordan's foreign policy, and that the economic factor was the most influential in the Jordanian foreign policy on the political, economic and security levels during that era. Thirdly; study focused on Jordan's foreign policy on the issue and depth of the relationship between the Palestinian and Jordanian affiliation peoples trends both peoples to the joint Arab nation's issues, and would stand in the face of all tempted to surveyor dignity of the nation and its holy sites, the study found the power of links and ties between the two peoples, and love Hashemites to unify Arab ranks and protect Islamic holy sites in the occupied Palestine, by maintaining the Islamic buildings in Palestine in general, and Jerusalem in particular. And the defense of the holy sites and the Palestinian issue in all international forums.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 خلفية الدراسة:

السياسة الخارجية في الدولة هي إحدى أهم فعاليات الدولة التـي تعمـل مـن خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي, وتعتبر الدولة هي الوحدة الأساسـية فـي المجتمع, وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكـه مـن مبـدأ الـسيادة والإمكانيات المادية والعسكرية التي تدعم الأجندة الوطنية في الدولة, ومما لاشك فيه أن زيادة مساحة التوتر التي تحيط الأردن شكل عاملا أساسيا في رسـم الملامـح الجديدة للسياسة الخارجية الأردنية, وتوجهاتها تجاه قضايا الشرق الأوسـط, حيـث أظهرت تغيرا واضح في مواقفها تجاه بعض دول الجوار, وكذلك في إعـادة بنـاء وترميم جسور قديمة لعلاقاتها في المنطقة, في ظل ظهور هيمنات إقليميـة جديـدة شكلت حافزا في تعديل الأردن لاستراتيجياته, ومنطلقاته للسياسة الخارجيـة, ليعيـد ترتيب أولوياته, تجاه الدول العربية المجاورة وأوضاعها السياسية والإقليمية عالميـا ومحليا, وعلاقتها بالأردن سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

إننا عندما نتحدث عن السياسة الخارجية الأردنية كمنهج, فإننا نتحـدث عـن سياسة يصنعها الملك وتتمركز حول شخصيته, وبلا شك أن هناك دوائـر وجهـات تقدم استشارات لكنها غير ملزمة من خلال رئيس الـوزراء ووزيـر الخارجيـة, والدوائر المختلفة والسلطة التشريعية بمجلسيها النواب والأعيـان, وجميعهـا تقـدم استشارات, أما القرارات فيتخذها الملك.

إن السياسة الخارجية الأردنية, لطالما اعتبرت قبل الربيع العربي مـن البنـى السياسية المستقلة والمنعزلة عن الحراك والضغوطات الداخلية, حيث تصنع بمعزل عنها, ما وضع الداخل في حالة من الترقب والتكهن في قراءة الأحـداث, ذلـك أن السياسة الخارجية لا بد وان تتأثر بالرأي العام المحلي والتوجهات الداخلية بنسبة أو أخرى ولعل احد المواقف التي تأتي في إطار الملامح الجديدة للـسياسة الخارجيـة الأردنية, التصريح الذي اعتبر سابقة في نهج الإستراتيجية الأردنية, بما يعكس نبض

الشارع والتحركات الشعبية المناهضة للقتل الذي يحصل في سوريا, وكذلك نظـرة إستراتيجية سياسية لها علاقة بموقف الغرب بشكل عام من الإحداث فـي سـوريا, والرغبة في أن لا يؤل حال الأسد, كمثل الرؤساء الأخريين وبأنه يجـب أن يقـرأ الخارطة أفضل مما يقرئها حتى الآن.

إن السياسة الخارجية الأردنية يتم دوما مراجعتها على أعلى المستويات فـي الدولة, أي قمة الهرم السياسي, في إطار كل منعطف اسـتراتيجي وسياسـي فـي المنطقة والعالم, ذلك أن على صانع القرار الخارجي الأردني أن يلعب دورا سياسيا وإقليميا في بناء حالة تسوية وسلام في مناطق التوتر وتحقيـق المـصالح العربيـة إقليميا ودوليا ودعم الحضور الأردني في المنظمات والهيئات الإقليميـة والدوليـة, وإدارة المفاوضات معها بما يحقق المصالح الأردنية, والعمل على دعـم التـضامن والتنسيق العربي في مختلف المجالات واحتواء المنازعات بـين الـدول العربيـة وتسويتها دوليا.

2.1 مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في فهم الديناميات الداخلية والخارجيـة المـؤثرة فـي السياسة الخارجية الأردنية, وتحديدا تلك العوامل المستجدة في فترة الدراسة, للتعرف على السياسة الخارجية الأردنية تجاه قضايا الشرق الأوسط خلال حقبـة الدراسـة من(2010-2014م), في ضوء الأحداث والتغيرات الجارية على الساحة في منطقة الشرق الأوسط, وتحديد توجهات السياسة الخارجية الأردنية في ظل هـذه الفتـرة الزمنية الحرجة المليئة بالأحداث والمتغيرات.

3.1 أهمية الدراسة:

تحظى دراسات السياسة الخارجية بأهمية خاصة في علم العلاقـات الدوليـة, وتنبع أهمية الدراسة من كون السياسة الخارجية تقدم تفسيرا علميا لطبيعة التفاعلات الدولية المختلفة في إطار جوانب متعددة, وفي هذا الإطار تقسم أهمية الدراسة إلـى قسمين:

1- الأهمية العلمية:

وتتمثل في رفد الأدبيات العلمية والسياسية بدراسة عـن الـسياسة الخارجيـة الأردنية, وتطورها واتجاهاتها وإبعادها, في ضوء فترة زمنيـة حافلـة بالإحـداث والمتغيرات, في محاولة للتوصل لتفسير عميق للسياسة الخارجية الأردنية, وذلـك من خلال الربط بين العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها, وكيفية الفاعل بينهما لتحديد التوجهات الحاكمة لها, مما يجعل موضوع الدراسة يتسم بالحداثة والجدية.

2- الأهمية العملية:

تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال إلقاء على واقع السياسة الخارجية الأردنية وموقفها من غالبية القضايا المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط على المستويين الإقليمي والدولي, في محاولة تقديم طرح معاصر لتحليل السياسة الخارجية الأردنية, يفيد الباحثين وصناع القرار ومنفذيه على حد سواء.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على السياسة الخارجية الأردنية تجـاه قـضايا الشرق الأوسط, خلال الحقبة من(2010-2014م), في إطار التغيرات على سـاحة الشرق الأوسط في ظل الأحداث الجارية في مجمل التغيرات الناجمة عـن الربيـع العربي في منطقة الشرق الأوسط, وتهدف الدراسة لتحقيق عدة أهداف, أهمها:

1- تحديد العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية.

2- تحديد دور صانع السياسة الخارجية الأردنية في ضوء العوامل المؤثرة في إطار التغيرات والتحولات تجاه قضايا الشرق الأوسط.

5.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج الأكاديمية التي تـستخدم فـي العلـوم السياسية ومنها الآتي:

1- **المنهج التاريخي:** يفترض المنهج التاريخي بفكرة التطور, إذ أن كل ظاهرة تتولد من ظاهرة أخرى, بمعنى أن التلقائية لا يعرفها الوجود الإنـساني, وان

عامل الزمن في جميع مقومات التحليل يصبح متغيرا أصيلا يحدد الظـاهرة, ويحدد مدلولها ومختلف مظاهر التعبير عنها, ذلك أن التـاريخ هـو سـجل لوقائع وإحداث وقعت في الماضي, الأمر الذي يعني أن التاريخ يستند إلـى عنصر الزمن, لذا فان الباحث في علم السياسة يلجأ إلى التاريخ, فـي تتبـع الوقائع أو الإحداث أو الأفكار أو النظم, فهو ضرورة في أي مـستوى مـن مستويات التحليل السياسي, وسيتم استخدام هذا المنهج فـي هـذه الدراسـة للوقوف على تطورات السياسة الخارجية الأردنيـة فـي ضـوء التغيـرات والتحولات الجارية تجاه قضايا الشرق الوسط.

2- **المنهج التحليلي:** سيتم الاعتماد على هذا المنهج في إطار هذه الدراسـة, إذ أن هذا المنهج يركز على أهمية الفهم الصحيح للتطورات الدوليـة, وكـذلك والوقوف على الظواهر المتكررة في سياسات الأمم الأخرى وتحليلها, فـي إطار العلاقات فيما بينها, وهذا المنهج سيسهم في التعرف وتحليل الـسياسة الخارجية الأردنية, في ضوء فترة الدراسة والتي تتميز بمجمـل الإحـداث الجارية والراهنة على مستوى الشرق الأوسط والموقف منها من خلال تفاعل السياسة الخارجية الأردنية تجاهها.

6.1 أسئلة الدراسة:

ستحاول الدراسة الإجابة على السؤال الرئيس الآتي:

ما هي ثوابت وأهداف ومحددات السياسة الخارجية الأردنية تجاه قضايا الشرق الأوسط في الفترة من (2010-2014م)؟

إضافة إلى ذلك محاولة الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- ما هي العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية؟

2- ما هو حجم التأثير في توجهات السياسة الخارجيـة الأردنيـة فـي ضـوء التغيرات والتحولات الجارية في منطقة الشرق الأوسط؟

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

سيعتمد الإطار النظري على استخدام نظرية النظم والنظرية الجزئية الخاصة باتخاذ القرار, وذلك كونهما المدخلان اللذان من خلالهما يمكن الوقوف على نـواظم ومرتكزات السياسة الخارجية الأردنية تجاه قضايا الشرق الأوسط, وكما يلي:

أولا: نظرية النظم:

تستخدم نظرية النظم أساسا في التطبيق على التفاعلات في النظام الدولي, وان استخدامها يكمن في التمكن من تحليل وفهم السياسة الخارجية في إطارها الأوسـع وتميزها عن غيرها من النماذج التي تظهر في السياسة الخارجية للـدول, ذلـك أن مفهوم النظام في العلاقات الدولية استخراج مباشر لمفهوم النظام كما هو مستخدم في نظرية النظم العامة, والتي تذهب في أنها تشكل مجهودا علميا من اجل إيجاد الصلة بين كل حقول المعرفة(Joseph,1973).

تعد هذه المدرسة امتداد لأفكار "فون برتالنفي" اذ تعود دراسته في هذا الحقـل إلى العشرينات, وأيضا كان لكل من "تالكوت بارسونز" و" ديفيد ايستون" جملة مـن الأفكار التي ساهمت كركائز متطورة لعملية المنهج السلوكي, من خلال هذه النظرية بالتوصل إلى وضع عددا من الافتراضات حول النظام ومنها:

1- أن النظام هو مجموعة من الأجزاء المترابطة.
2- أجزاء النظام تتفاعل فيما بينها.
3- كل جزء يمكن أن يتصف بدرجة معينة من الاستقلال الكلي عـن الأجـزاء الأخرى المرتبطة به.

فمن خلال إدراك هذه الافتراضات نجد أن النظام حلقة مترابطة رئيسة تنـتج عن وجود مخرجات تستوجب إيجاد المخرجات لها, لقـد حققـت كتابـات بعـض الباحثين إسهامات في جانب تطوير هذه النظرية في العلاقات الدولية, إذ يعـد مـن أبرزهم " جورج موديلسكي" و" ريتشارد روزكرانس" و" ماكنلاند" و" اندروسكوت"

ولقد جاء كأبرز الدعاة لهذه النظرية أيضا " مورتون كابلان" اذ ساهم فـي تحديـد قواعد نماذج للتفاعل وضعها للنظام الدولي, والأهداف التي يسعى إليها فـي هـذه النظرية هي التوصل إلى القوانين, والنماذج المتكررة في كيفية عمل النظم وتحديـد مصادر ومظاهر الانتظام فيها, وأيضا التوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامـل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية الرئيسة والفرعية, وانتقالهـا من شكل إلى آخر(مقلد,1982م).

لقد جاء " تشارلس ماكيلاند" ليعطي تقريبا لنظرية النظم بوصفها أنها أداة فـي التحليل, تقوم على محاولة تحديد نماذج العمليات التفاعلية وطبيعتها التي تحدث بين مكونات النظام الدولي الرئيسة والفرعية, وهي تحاول التطرق إلى ظواهر الـسلوك المختلفة التي تدور أو تحدث في مجال النطاق الواحد ضمن النظم الدولية الفرعيـة وحصر مدى انعكاساتها على باقي النظم, إذ يشير تشارلس إلى أن هذه التـصورات أو التحليلات في مختلف المستويات تسهم بفاعلية لإدراكنا حقيقة الارتباطات بـين الـنظم القوميـة والـنظم الدوليـة رغـم تنـوع التـأثيرات المتبادلـة (maclleand1967pp116-113).

وذهب أيضا مودلسكي في تحليله للنظام الدولي بالإشـارة إلـى انـه نظـام اجتماعي يرتكز على دعائم ومقومات أساسية تشمل الهيكلية والوظيفة لكنها محـددة في جوانب كثيرة, إذ يؤكد على أن النظم الدولية تشمل إشـكالا وأنمـاط متعـددة ومتباينة من التعاملات السلوكية وهي التي تحدد بالتالي تميز أداء كل واحد منهـا, ولقد استخدم "مودلسكي" منهج تحليل النظم في دراسة السياسة الخارجية في مطلـع الستينيات من القرن العـشرين, إذ وضـع نموذجـا تحليليـا مبـسطا للمـدخلات والمخرجات باستخدام منهج النظم في السياسة الخارجية إذ ميز بين العناصر الآتية:

مدخل القوة: وهو الموارد المتاحة لدى صانعي السياسة الخارجية, وهي إما داخلية او خارجية, ويشتمل مدخل القوة الداخلية جميع الأجهـزة والمؤسـسات الحكوميـة المتعلقة بالسياسات الخارجية ودرجة كفاءة هذه المؤسسات وخبرتها الفنية, وجميـع الثروات المادية والمعنوية المتاحة للدولة, إما مدخل القوة الخارجية, فهو كل الموارد المتاحة للدولة والتي تنبع من خارجها, كمثل المزايا والفوائد التي قد تحصل عليهـا

الدولة نتيجة الالتزامات, أو تعهدات من قبـل دولـة أخـرى, مثـل المـساعدات والمعونات الخارجية والمنح التجارية.

مخرج القوة: وهو جميع السياسات الموجهة إلى العالم الخارجي, وتكون إما بهدف المحافظة على الموارد الموجودة وإما خلق موارد جديدة,

المصالح والأهداف: وتتضمن مصالح ومطالب الجماعات المختلفة في الدولة.

صانعو السياسة: وهم حلقة الوصل التي يتم عندها تحويل المدخلات إلى مخرجات,

وأوضح " مودلسكي" أن سياسة الدولة الخارجية من الممكن أن, تتغير إذا مـا حدث أي تغير في هذه العناصر, سواء كان هذا التغير مـن الـداخل أو مـن الخارج, موضحا أن أي سياسة خارجية رشيدة تفترض وجود توازن بين هذه العناصر, وإعادة هذا التوازن في حالة اختلاله.

فمن من خلال ما تقدم يمكن الاعتماد على نظرية النظم في هذه الدراسة لعـدة أسباب أساسية يمكن إجمالها بالآتي(حقي,2006م):

1- تعد المداخل التي يمتاز بها منهج تحليل النظم, من خلال استخدام المنـاهج الأخرى في تحليل الظواهر الاجتماعية, والـسياسية, مثـل مـنهج صـنع القرارات.

2- شمول التحليل النظمي للظاهرة موضوع الدراسة, وذلك بتحليل كل جوانبها, فهو يوضح العلاقات العضوية بين السياسة الداخلية, والـسياسة الخارجيـة, ويقوم بدراسة عناصر البيئة الداخلية, والبيئة الخارجية, فضلا عـن عمليـة صنع وإدارة السياسة, ثم دراسة مضمون السياسة ذاتها والنتـائج المترتبـة عليها.

3- إن وحدة التحليل في هذا المنهج هي مفهوم النظام الذي انتقل مـن العلـوم الطبيعية إلى العلوم الاجتماعية ليستعيره علم الـسياسة وإذا كـان التحليـل النظمي يعني استخدام مسالك وأدوات لتحليل المعلومات تستند إلى مفهـوم النظام المعقد وعلاقاته المتشابكة.

ثانيا: نظرية اتخاذ القرار

تركز هذه النظرية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية, ذلك أنها تساعد على تحديد كيف تعمل الدولة أو صانع القرار, وماذا تعمل حيال موقف دولي معين, وتركز أيضا على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية(الدول) مع المؤثرات الخارجية التي تنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره, كما تحاول التعرف على الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل مع الواقع الدولي نفسه من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الخارجيين الذين يتفاعل معهم, (مقلد,1982م).

إن أهمية هذه النظرية تكمن في كيفية تغير الأهداف, بالإضافة إلى وضع الطرق المناسبة للرد على المعلومات من اجل أن يكون النظام مهيئا في بيئة متغيرة, وان إيجاد نظام خدمة ذاتية حقيقي يمكن أن تكون قادرا على الحصول على معلومات دقيقة من اجل أن يتمكن من وضع آليات وأهدافه لمواجهة التفسيرات البيئية, وتدرس هذه النظرية العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها, إذ يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين, فهم يعملون باسم الدولة, ومن ثم فأن الدولة تعني صناع قراراتها, فالدولة هي لاعب تترجم سياسات وقرارات صناع قراراتها الذين هم بمثابة لاعبين, والنظرية لهذا تركز على اللاعبين الأفراد الذين صناع قرارات الدولة, وعلى إعادة بناء المواقف كما يتم تحديده بواسطة صناع القرارات, الذي يعد مسألة رئيسة يمكن أن يساعد لتحليل سلوك هؤلاء الرسميين(Richard,1969).

فمن خلال التركيز على سلوك الأفراد والمسئولين عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية فأنه يصبح من الممكن تطبيق مبادئ ونظريات علم النفس وصولا إلى فرضيات جديدة في مجال التحليل المتكامل لحقائق السياسة الدولية وذلك باعتبار السلوك الإنساني هو محصلة العديد من العوامل النفسية المعقدة كالدوافع والمشاعر والتصورات والتنبؤات المتعلقة بالمستقبل, وأيضا باعتبار أن هذا السلوك يجمع بين الجانبين العقلاني وغير العقلاني(مقلد,1982م).

يذهب سنايدر وزملاؤه, وهو من أبرز من كتب في هذه النظرية بـأن الـذين يدرسون في السياسة الدولية يهتمون بالتحليل بالدرجة الأساسية التي يطلـق عليهـا التي يطلق عليها الدول القومية, وان التركيز على الأفعال يتطلب تحليل العمليـات, وأن الأفعال تنبع من ضرورة إقامة وتأمين وتنظيم اتصالات مقدمة وموجهـة بـين الدول وممارسة بعض الرقابة على الاتصالات غير المرغوبة, أما الأفعـال فإنهـا تمثل محاولة لتحقيق بعض الأهداف ومنع وتقليل انجاز الأهداف غير المتفق عليهـا أو المهددة للدول الأخرى,(Richard,1969).

مقولات النظرية:

تعد نظرية اتخاذ القرارات من النظريات المهمة وخاصة فـي تحليـل واقـع العلاقات الدولية, ذلك انها تحظى باهتمام من قبل المحللين لحقائق السياسة الدوليـة, كونها تركز على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع المؤثرات التي تأتيهـا وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره, وكذلك البحث فـي الكيفيـة التي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الدولي ومن خلال اتخـاذ القـرارات الخاصة المحددة التي تبرزها وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التـي تتعامل معها,(مقلد, 1982م).

إن أهمية النظرية تكمن في تركيزها على عمليـة صـنع القـرار الـسياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية, إذ أنها تساعد على تحديد كيفية صـنع السلوك الخارجي للدولة(حقي,2006م), ولعملية اتخاذ القرارات بمفهومها العام عدة عناصر وأبعاد تتمثل في الآتي,(مقلد, 1982م):

1- اتخاذ القرارات يشكل عملية جماعية متكاملة, والانتهاء إلى قرار معين يمثل ذروة التفاعل والتشاور, الذي يتم على عدد من المستويات التنظيميـة ذات الصلة بهذه العملية المعقدة.
2- المجهود الرئيس الذي يبذله صانعوا القرارات يتركز في تجميـع الحقـائق المرتبطة بموضوع القرار ثم تحليلها ومناقشتها وتقيمها.
3- يحاول صانعوا القرارات حصر وتقيم كافة العوامل والمتغيرات ذات الصلة سواء فيما يتعلق بالبيئة الداخلية أو البيئة الخارجية أو الضغط النـاتج عـن

الحاجة إلى اتخاذ القرار أو الهيكل الرسمي الذي تتم في نطاقه عملية اتخـاذ القرارات الخارجية.

4- البحث في الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الدولي, من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها, وتدافع بهـا عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تعمل معها.

من خلال هذه العناصر يمكن فهم نظرية اتخاذ القرار من خـلال الأفعـال أو ردود الأفعال الصادرة عن الدولة, والتي يقوم بها في الواقع أشخاص, وبالتالي فـان استيعاب وفهم الأفعال يتطلب النظر إلى محيط صناعة القرار, مـن خـلال إدراك الكيفية التي يحدد بها صانعي القرار الوضع الذي يواجهونه هي التي تصنع سلوكية الدولة تجاه الوضع,(مقلد, 1982م).

توظيف النظريات:

سيتم توظيف نظرية النظم والنظرية الجزئية التابعة لها وهي نظريـة اتخـاذ القرارات الخارجية في هذه الدراسة من خلال تحليـل أثـر العوامـل والمحـددات المختلفة على عملية اتخاذ القرار الخارجي وعلى طبيعة العلاقة الثنائيـة, فـصانع القرار لا يتخذ قراره ضمن بيئة معزولة عن محيطه وإنما يتأثر بمجمل المتغيـرات المحيطة بصنع القرار سواء كانت قادمة من البيئة الداخلية للدولـة, والتـي تـشكل محددا في عملية صنع القرار أم من العوامل الخارجية التي تمارس ضغوطا متعددة ومتغيرة نسبيا, وبالتالي فان هذا الأمر سيؤدي إلى معرفة العوامل والمتغيرات التي تؤثر على طبيعة العلاقات, وعلى اتخاذ القرارات الخارجية, إضافة إلى قدرة هـذه النظريات على فهم المخرجات السياسية الخارجية وقراءة سلوكيات الدولة من خلال مراجعة قدراتها والإمكانيات التي تملكها, ودراسـة الـدوافع الرئيـسة الخارجيـة والمؤثرات الداخلية والخارجية التي تصوغ الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولـة, إذ لا بد هنا من الإشارة إلى قدرة الدولة على تحسين إدارتها لهذه القدرات والإمكانيـات التي تملكها, وذلك لان الدور من حيث صياغته أو طبيعته لا يتأثر فقـط بالتـصور والإمكانات, ولكن يمتد إلى كيفية الممارسة.

2.2 الدراسات السابقة:

بعد الرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة تبين انها قليلـة, بمـا يتعلـق بموضوع الدارسة ومنها:

دراسة (مركز العرب والعالم للدراسات والإعلام، 2011م) بعنوان " العقد الأول لتولي الملك عبدا الثاني ابن الحسين سلطاته الدستورية"ملامح السياسة الداخلية الأردنية ", تحدث التقرير عن توجهات السياسة الخارجية الأردنية بعد تسلم الملك عبد ا الثاني الحكم بشكل عام, وفيما يتعلق بالعلاقات الأردنية العربية، فقد بين التقرير التحولات المهمة التي أدت إلى تحسن العلاقات الأردنية العربية وإعادة الدفء لهذه العلاقات التي شابها الكثير من التوتر في منعطفات حساسة مرت بها المنطقة، وعلى الأخص فيما يتعلق بتوقيع الأردن لمعاهدة السلام مع إسرائيل قبل انتهاء المفاوضات السورية الإسرائيلية، إضافة إلى صعوبة التفاهم بين الجانبين على تقاسم المياه، ومراقبة استهلاك نهر اليرموك. وقد أوضحت الدراسة مدى أهمية زيارة الملك عبد ا الثاني ابن الحسين لسوريا في نيسان 1999م، وما حققته الزيارة من نتائج سريعة، ربما لم تكن متوقعة، سواء على صعيد إعادة الدفء إلى العلاقات الثنائية، أم حجم الانفتاح العربي الذي قوبلت به الأطروحات والعروض والمواقف الأردنية.

دراسة (الثبيتات، 2010م) بعنوان "أثر التغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأردنية", تناول الباحث في هذه الدراسة بيان أثر التغيرات الدولية على سياسة الأردن الخارجية تجاه دول الشرق الأوسط، حيث بين كيفية صنع القرار في السياسة الخارجية لكل من الأردن ودول الشرق الأوسط والمراحل التي مرت بها هذه العلاقات من تقارب أو تباعد وكيف كان استغلال التناقضات لتحسين علاقاتها، وكيف أصبحت العلاقات بين الأردن ودول الشرق الأوسط مع تسلم الحكم للملك عبد ا بعد وفاة الملك حسين.

دراسة (قطيشات، 2009م) بعنوان "العلاقات السياسية الأردنية- العربية" في الحقبة (1952-2004م), تناولت الدراسة الحديث عن العلاقات السياسية الأردنية العربية بشكل عام، وكذلك فقد خصص الباحث للعلاقات الأردنية – العربية خلال

حقبة 2000-2005م, جزء من دراسته للحديث عن حالة التوتر والخلاف بين الأردن وسوريا, بسبب توقيع الأردن لاتفاقية السلام مع إسرائيل عام 1994م، وبقاء العلاقات بين مد وجزر طيلة العقد التاسع من القرن الماضي, بيد أن زيارة الرئيس حافظ الأسد للمشاركة في تشييع جنازة الملك الراحل، قد أزالت الكثير من الغيوم المتلبدة في سماء العلاقات الثنائية بين البلدين، فبعد تلك الزيارة أصبح هنالك تحسن ملحوظ على العلاقات السياسية بينهما، ولا سيما وأنها بدت مرشحة في ظل قيادتين جديدتين أكثر من ذي قبل للحوار، والتفاهم على نقاط الخلاف التي كانت مرتبطة بقضية الصراع العربي – الإسرائيلي أولا، وفي قضية الخلاف الحدودي بينهما ثانيا, وكذلك فقد بين الباحث موقف الأردن من حرب الخليج الثالثة عام 2003م، ومن تداعيات الأزمة العراقية، ونتائج الحرب فيما بعد، وكيف أثرت بصورة جلية على العلاقات السياسية بينهما.

دراسة (الهزايمة، 1999م) بعنوان "السياسة الخارجية الأردنية", لقد تناول الباحث في هذه الدراسة بيان أثر البيئة الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية والإطار الإقليمي للعلاقات الأردنية، بشكل عام, أما بالنسبة للعلاقات الأردنية العربية، فقد تناولها الباحث في جزئية متواضعة من حيث المعطيات التاريخية والجغرافية والسياسية، بالإضافة إلى معطيات التكوين في الدولة الأردنية والدول العربية، وكيف أثرت هذه المعطيات في السياسة الخارجية الأردنية، وكذلك دراسة مجالات التعاون من حيث الجانب السياسي والاقتصادي ومستقبل هذه العلاقات .

دراسة (المناصير والبواريد، 1999م) السلسلة الملكية الرابعة، بعنوان "عهد الأردن الجديد العلاقات العربية الدولية الشأن المحلي والعربي والدولي في الزيارات الخارجية", تحدثت هذه الدراسة عن لقاءات القمة وما شهدته العلاقات الأردنية –العربية من تقدم وزخم ملحوظين على كافة الأصعدة، منذ تولي الملك عبد ا الثاني سلطاته الدستورية، حيث أكد الملك أهمية تعزيز وتطوير علاقات الأردن مع الدول العربية، وتبين محاولة القيادة تفهم القضايا الخاصة جميعها في الشرق الأوسط بشكل عام.

دراسة (العواسا، 2006م) بعنوان "سياسة الأردن الخارجيـة تجـاه الـدول العربية المجاورة 1946-1964م", تناولت الدراسة سياسة الأردن الخارجية تجـاه الدول العربية المجاورة ضمن الحقبة (1921-1964م), وقد تركزت علـى تنـاول موقف الأردن تجاه عدد من القضايا الرئيسة: الانقلابات العـسكرية فـي سـوريا، وتحقيق الوحدة بين سوريا والأردن من خلال مشروع سوريا الكبرى، الذي دعـي فيه إلى تأييد استقلال سوريا بحدودها الطبيعية، وكيف لعبت الظروف دوراً مهما في فشل هذا المشروع، وحلف بغداد وأثره على العلاقات الأردنية – السورية، والموقف الأردني والسوري من هذا الحلف، وأيضاً موقف كـل مـن البلـدين تجـاه مبـدأ أيزنهاور(**(Eisenhower**، والوحدة المصرية – السورية ونشوء الجمهورية العربية المتحدة، والموقف الأردني من هذه الوحدة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

يلاحظ على تلك الدراسات السابقة إما أنها تاريخية تتحدث عن مراحل تاريخية سابقة، وبنهج أو أسلوب تاريخي، أو جزئية تتحدث عن العلاقات الأردنية العربية أو الأردنية الخارجية، وتخصص جزءاً منها للحديث عن السياسة الخارجية الأردنيـة تجاه الشرق الأوسط بشكل عام, وإما أنها دراسات تركز على المتغيرات والعوامـل الداخلية للعلاقات الأردنية العربية دون الحديث عن المتغيرات والعوامل الخارجيـة ذات الأثر الكبير على تلك العلاقات, إلا أن هذه الدراسة تتناول حقبة من الزمن تمتد من 2010-2014م, تنوعت فيها القضايا والأحداث الجارية على الساحة الإقليميـة والدولية تجاه الشرق الأوسط, مما ميز هذه الدراسة في حداثتها وأهميتها في الطرح لمجمل الاتجاهات للسياسة الخارجية الأردنية, تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط .

الفصل الثالث

لمحة تاريخية عن السياسة الخارجية الأردنية

تنتهج المملكة الأردنية الهاشمية منذ استقلالها انطلاقا من التزامها التـاريخي والقومي سياسة خارجية تعتمد على وحـدة المـصير والهـدف للـدول العربيـة والإسلامية, وتوثيق التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة المحبة للسلام, في إطار من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة, وبما يدعم ويخدم الأمـن والـسلم الـدوليين ويحقق الرفاهية والرخاء لجميع الدول والشعوب, إذ غالبا ما تعتمـد الدولـة فـي علاقاتها الخارجية, أو في بناء ذاتها الداخلية, علـى مـا تختزنـه مـن تجـارب وممارسات, فيصبح التاريخ مرجعا لها, تلجأ إليه في حالات أو أحداث معينة, لـذلك فإن الدولة ترجع إلى التاريخ وتستعين به كي تنطلق من خلاله إلى السلوك التـالي, ولكي تقوم بترتيب أوراق علاقاتها مع غيرها من الدول ولا سيما الدول المجـاورة لها, إذن فإن التاريخ له مكانة مرموقة في تحديد الأولويات والمرتكزات الـسياسية والاجتماعية و الحضارية لأي دولة (الثبيتات، 2010).

أن لاعتبارات النظام السياسي دورا بارزا في تسيير دفـة حركـة الـسياسة الخارجية من خلال الفرص التي يتيحها ارتفاع درجة الاستقرار للنظـام وشـرعيته ومستوى المؤسسية فيه, إذ شرعية النظام السياسي الأردني تنبع من عدة مقومـات رئيسة وهي (الهزايمة، 1999م):

1- النسب الهاشمي والذي يعود إلى المؤسس الأول الشريف حسين بن علي من خلال نسبه إلى الرسول الكريم (صلى ا علية وسلم).
2- الدين الإسلامي وتمثل عبر المؤسس الذي بويع بالخلافة الإسلامية للمسلمين بعد الثورة العربية الكبرى.
3- الثورة العربية الكبرى التي انطلقت لأهداف قومية - دينية أساسـها الحفـاظ على القومية وإنشاء دولة عربية – إسلامية مقرها في مكة والحجاز واستمر هذا النهج مع النظام السياسي الأردني من خلال الملك عبد ا الأول ومـن خلفه.

4- البعدان البدوي والعشائري حيث أن العائلة الهاشمية بطبيعتها التاريخية تصطبغ بطابع بدوي يتناغم مع بدو الأردن وتتمتع كذلك بمزايا العشيرة والقبيلة المتوفرة لدى النظام السياسي الأردني, ويعد هذا عامل تقارب متين وقوي مع الشعب الأردني الذي هو جزء لا يتجزأ من النظام السياسي القائم.

إن العوامل السابقة أدت إلى إحداث استقرار سياسي واضح في الأردن في معظم الأحيان, وهذا الاستقرار للنظام السياسي ناجم عن عدة متغيرات، وهي (مشاقبة، 1989م):

1- قدرة النظام على احتواء التيارات والتوجهات السياسية المتوفرة على الساحة السياسية.
2- وجود تجانس ديني في الأردن.
3- الاهتمام الواضح في الجيش الأردني والاعتماد على العنصر البدوي.
4- تجربة العائلة الهاشمية في الحكم خلفا عن سلف أكسبتهم خبره ودراية في تسيير دفة الحكم.
5- قدرة صانع القرار على الحفاظ على التوازن بين العشائر كافة من خلال سياسة التوظيف والعمل.
6- كثرة التركيز على مفهوم الوطنية لاحتواء أية بوادر تهدد الاستقرار الداخلي للنظام.

وفي السياق وبناء على ما سبق، تذهب توجهات النظام السياسي وتصوراته في إطار ثلاث مرتكزات أساسية هي (قطيشات، 2002م):

1- التركيز على مبادئ وأهداف الثورة العربية الكبرى القائمة على الحرية والاستقلال والوحدة.
2- التركيز على مبادئ وقيم ومعتقدات الدين الإسلامي.
3- الاستمرار في عمليات التنمية السياسية وبناء المؤسسات الدستورية وتوسيع المشاركة السياسية.

يظهر جليا أن النظام السياسي من خلال شرعيته واستقراره السياسي وتوجهاته له دورا في السياسة الخارجية الأردنية تجاه النظام الإقليمي العربي

وعلاقته العربية حيث أن مرتكزات وأهداف النظام السياسي وشرعيته القومية والدينية جعلته يلعب دورا يفوق الحجم والإمكانيات الأردنية كدولة صغيرة ونامية, مما أدى إلى تقاربه مع الأنظمة القومية العربية في كثير من الأحيان، على الرغم من الخلافات التي كانت تنشئ بين فينة وأخرى, ولكن الطابع العام في الألفية الجديدة هو الاستقرار.

إذا كانت البداية الرسمية للعلاقات السياسية الأردنية- العربية بدأت تفاعلاتها مع تأسيس إمارة شرق الأردن ومطلع القرن العشرين، إلا أن الإرهاصات الأولى لتلك العلاقات قد تشكلت في حقيقتها في عهد الشريف حسين بن علي منذ منتصف القرن التاسع عشر، جاءت من خلال جملة من الأحداث والتطورات السياسية دخلت فيها المنطقة العربية بمجملها بعد انطلاق الثروة العربية الكبرى عام 1916م، حتى أرست قواعد التجزئة بعد الوحدة نفسها على الساحة العربية عموما، إذ انقسمت المنطقة العربية إلى مجموعة كيانات سياسية مصطنعة، وكان من تلك الكيانات السياسية إمارة شرق الأردن عام 1921م, وعليه فالأردن – كدولة –تضرب جذوره عمق التاريخ في علاقاته العربية والأجنبية، ان بداية تأسيس الدولة الأردنية في مطلع العشرينات تعد بداية تسجيل التاريخ للعلاقات الأردنية الخارجية، فالأردن منذ تأسيس الدولة في عام 1921م، وحتى مطلع الخمسينات، كان يعاني من السياسات العربية المناوئة له وجها لوجه بسبب التقارب الجغرافي والطمع في الاستيلاء على كيانه الجديد وضمه لدفتي هذا النظام أو ذاك، وموقع الأردن الجغرافي الحساس وارتباطه بحدود مع دول جوار عربية قوية مرت عليها حضارات مثل (سوريا والعراق والسعودية ومصر ولبنان وفلسطين) أملت على السياسة الأردنية أن تكون في موقف المدافع عن وجوده وليس في موقف المدافع لقضاياه القومية, إذ لا بد من تجاوز فترات الصراع هذه المرحلة التي تلت مباشرة تأسيس الدولة الأردنية, بالأخذ بعين الاعتبار أن الأردن منذ تأسيسه يرتبط بعلاقة متينة بين مصالحه الوطنية وبين مصالح النظام الإقليمي العربي, حيث أن هدف قيام الوحدة العربية والحفاظ على مصالح النظام العربي هو الهدف الأساسي الذي يرتبط به الأردن مع الحفاظ على مكتسبات الدولة الأردنية(قطيشات, 2008).

إذ نجد هذا راسخا في عقل صانع القرار الأردني من خلال الإشارة لنص الميثاق الوطني الأردني " أن الأردن جزء لا يتجزأ من أمته العربية والإسلامية, وان العروبة هي هويته القومية وأن الأردن بشعبه العربي الأصيل وقيادته الهاشمية ومؤسساته الديمقراطية يؤمن إيمانا راسخا بحتمية الوحدة التاريخية والجغرافية والمادية والثقافية هو وطن الأمة الطبيعي, والوحدة العربية هي الأصل والأساس والرد الحقيقي على واقع التجزئة " (الميثاق الوطني, 1999).

ان الأسرة الهاشمية الحاكمة تجسد بعدين رئيسين من أبعاد الشخصية العربية هما البعد الديني والبعد التاريخي, فالأول: النسب المتصل للنبي الأمي محمد صلى ا عليه وسلم, والثاني: الثورة العربية الكبرى, هذان البعدان أعطيا الشرعية السياسية لهم بالحكم, ولهذين البعدين يعود تبني السياسة الخارجية للتضامن العربي والعمل العربي المشترك كأحد مرتكزاتها على اعتبار أن هذه المبادئ والأهداف نادى بها الدين, فالتضامن والعمل المشترك, يعززان الوحدة وهما من الثوابت التي نادت بها الثورة العربية الكبرى, إذ ان الوحدة مرتكزا يضاف إلى مرتكزات وثوابت السياسة الخارجية الأردنية وهو ما جعلها تسعى إلى تهيئة المقدمات لتحقيقها, وهذا ما عرفه التاريخ وقدمه للعالم بأن وحدة العرب هي الأصل والتجزئة استثناء, وفي هذا الإطار حرص الأردن على استعادة حيوية التضامن العربي وتدعيم قواعده كلما بدأت تتقوض أركانه, وهذا يفسر مسارعة الأردن إلى حضور القمم العربية كلما عقدت كما أن اللقاءات المكثفة التي تقوم بها الدبلوماسية الأردنية من خلال الزيارات المكثفة لصانع القرار أو من ينوب عنه إلى عدد من زعماء الدول العربية والأجنبية,(الهزايمة, 1997).

اكتسب الأردن منذ استقلاله عبر سياسته الخارجية ذات الأهداف الواضحة تقديرا واحتراما على مختلف الصعد والساحات لما تميزت به من بعد نظر ومواكبة لمستجدات الأحداث والمتغيرات والتطورات السياسية المختلفة في العالم, لقد تبلور هذا الدور بشكل وأضح منذ تولي جلالة الملك الراحل الحسين بن طلال الحكم، حيث عمدت الدبلوماسية الأردنية إلى تحقيق جملة من المبادئ والأهداف، ويمكن

تحديد مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الأردنية في ضوء ما جـاء فـي خطـاب العرش والدستور الأردني والتي تمثلت في:

1- التأكيد والحفاظ على استقلال الأردن وحماية سيادته ووحدة أراضيه والعمل على أبعاد مصادر الخطر والتهديد الخارجي عنه.

2- السعي الدائم لتنمية مصالح الأردن الوطنية ورعايتهـا والحفـاظ عليهـا، واستغلال الموارد الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الاقتصاد لتحقيق الأمن والاستقرار الوطني.

3- العمل على اكتساب احترام المجتمع الدولي وكسب المصداقية لتعزيز احترام الأردن وسمعته الحسنة (مشاقبة، 1998)

4- الاستمرارية في تدعيم هيبة الدولة ومكانتها في المجتمع الدولي (الهزايمـة، 2011).

5- الحفاظ على نظام الحكم القائم وعلى طابعه الملكي الهاشمي وتعزيز الـولاء الشعبي له، وتعميق الانتماء الوطني وثوابته.

6- الحرص على حماية الأمن القومي والحفاظ عليه من خلال الـسعي لإقامـة علاقات حسن جوار مع دول المنطقة ومع حكومـات الـدول الديمقراطيـة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، ودعم القوات المسلحة ركيـزة الأمن والاستقرار الوطني.

7- تعزيز الوحدة الوطنية والحفاظ عليها (مشاقبة، 1998).

8- الدفاع عن إيديولوجية الدولة أو العمل على نشرها في الخارج بقصد خلـق قناعات بهذه المبادئ لدى وحدات دولية أخرى (الهزايمة،2011).

9- السعي للقضاء على مصادر النزاع الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، وتحقيق سلام عادل وشامل ودائم يضمن الأمـن والاسـتقرار للمنطقـة، والالتـزام بقرارات هيئة الأمم المتحدة والمواثيق الدوليـة والمعاهـدات والاتفاقيـات الموقعة مع مختلف دول العالم.

10- التعامل والتفاعل على أساس قواعد الاحترام المتبادل والثوابت المستندة إلى الشرعية الدولية بما فيها عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، واسـتخدام

الدبلوماسية ولغة الحوار والتفاهم بدل استخدام القوة العسكرية لحل الخلافات والنزاعات الدولية.

11- الاستمرار في الانفتاح والتفاعل مع دول العالم والمنظمات الدولية وتبادل الخبرات والتعاون في شتى الميادين المختلفة لتطوير مقدرات الدولة وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين وتفعيل دور المجتمع الأردني في المشاركة الإنسانية الفاعلة وضرورة التسامح بين الشعوب والديانات المختلفة والعمل معا لبناء الحضارة الإنسانية.

12- التأكيد على الالتزام بمبادئ وأفكار الثورة العربية الكبرى وميثاق الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والتركيز على المبادئ القومية العربية والإسلامية، والعمل على إزالة التناقضات والحواجز بين الدول العربية والإسلامية بناء على التعاون والتضامن بينهما.

أن أهمية وأولويات مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الأردنية تتفاوت وتتغير حسب الأحداث والظروف السياسية المستجدة على الساحة الإقليمية والدولية، وخاصة أن السياسة الخارجية الأردنية في معظم الأحيان تكون ردود أفعال على الأحداث السياسية الإقليمية والدولية (مشاقبة،1998).

1.3 القيادة السياسية كمحدد لعلاقات الأردن الخارجية:

تصنع السياسة الخارجية في التحليل النهائي من فرد أو مجموعة أفراد، وهو في ذلك يتأثر إلى حد بعيد بدوافعه الذاتية الموروثة والمكتسبة، وبخصائص شخصيته، وبتصوراته الذهنية لطبيعة العوامل الموضوعية وأثرها في السياسة الخارجية لدولته. والقائد السياسي قد يكون بمثابة العامل الرئيس أو الثانوي في صنع السياسة الخارجية, فدرجة تأثير القائد السياسي تتفاوت بتفاوت القادة السياسيين وبتفاوت المواقف السياسية، وأن هناك مجموعة من الظروف التي يؤدي توافرها إلى زيادة دور القائد السياسي في صياغة السياسة الخارجية بحيث يصبح هذا الدور المفتاح الرئيسي لفهم تلك السياسة، مثل اهتمام القائد السياسي بالسياسة الخارجية، وطريقة الأسلوب للوصول إلى السلطة، وكاريزما القائد السياسي، وسلطة القائد

السياسي بالنسبة للسياسة الخارجية، وخبرة القائد الـسياسي بالـشئون الخارجيـة، والمرونة السياسية للقائد السياسي (سليم، 1989م).

إذ ينتمي الملك عبد ا الثاني إلى الجيل الثالث والأربعين من أحفـاد النبـي محمد صلى ا عليه وسلم، وتولى مهام نائب الملك عدة مرات أثناء غياب الملـك الحسين عن البلاد, وقد صدرت الإرادة الملكية السامية في 24 كانون الثاني 1999م، بتعيينه وليا للعهد، علما بأنه تولى ولاية العهد بموجب إرادة ملكية سامية صـدرت وفقا للمادة 28 من الدستور يوم ولادته في 30 كانون الثـاني 1962م, وقـد تـسلم سلطاته الدستورية ملكا للمملكة الأردنية الهاشمية في السابع من شهر شباط 1999م، يوم وفاة والده الملك الحسين بن طلال (قطيشات, 2002).

لعب الملك عبد ا الثاني دورا رئيسا في صنع السياسة الخارجية، وذلك كونه رئيس السلطات الثلاث - التنفيذية والتشريعية والقـضائية -، ووفقـا للـصلاحيات الواسعة التي منحها إياه الدستور, فمن خلال هذه الصلاحيات الممنوحة للملك، ومنذ تولي الملك عبد ا الثاني ابن الحسين العرش، وهو يسير ملتزما بنهج والده الملـك الحسين، في تعزيز دور الأردن الإيجابي والمعتدل في العالم العربي، ويعمل جاهدا لإيجاد الحل العادل والدائم والشامل للصراع العربي الإسرائيلي، من خـلال رؤيـة ثاقبة لإدراك المرحلة الراهنة, ويسعى نحو تأسيس الديمقراطية والتعددية الـسياسية التي أرساها الملك الحسين، والتوجه نحو تحقيق الاستدامة في النمـو الاقتـصادي والتنمية الاجتماعية بهدف الوصول إلى نوعية حياة أفضل لجميع الأردنيين، رغـم شح الإمكانيات (الثبيتات، 2010).

وقد عمل الملك منذ توليه مقاليد الحكم على تعزيز علاقات الأردن الخارجية، وتقوية دور المملكة المحوري في العمل من أجل الـسلام والاسـتقرار الإقليمـي، فاستطاع أن يكون له بصمة واضحة على المستوى الإقليمي, وقد انضم الأردن فـي عهد الملك عبد ا الثاني، إلى منظمة التجارة العالمية، وتم توقيع اتفاقيـات تجـارة حرة مع ست عشرة دولة عربية، وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، واتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، مما أرسى أساسا صلبا لإدماج الأردن في الاقتصاد العالمي, وعمل الملك عبد ا الثاني على إرساء قواعد

الإصلاح الإداري والوطني، وترسيخ الشفافية والمساءلة في العمل العام, وقد عمـل على تقدم الحريات المدنية، جاعلا الأردن واحدا من أكثر البلدان تقدمية في الـشرق الأوسط, وعلى مستوى العلاقات الخارجية (تليلان، 2000).

ذلك انه ومنذ اليوم الأول الذي تولى فيه المسؤولية الأولى كان يتطلع لتوطيد العلاقات مع الدول العربية، وبخاصة الدول المجاورة، وبالتحديد سوريا عندما شارك الرئيس الراحل الأسد في تشيع جنازة الملك حسين رحمه ا ، ومن ثم الرئيس بشار الأسد الذي يعد أكثر انفتاحا وبراغماتية من والده، وبخاصة في ضـوء المتغيـرات الإقليمية والدولية التي اعترت المجتمع الدولي بداية الألفيـة الجديـدة, إذ نجـد أن الأردن مدركا لما يتمتع به النظام الإقليمي العربي من سمات خاصة لا تتوفر في أي نظام آخر, فالسمة المهمة فيه هي القومية العربية, فالعرب كجماعة بشرية تتميز عن النظم الإقليمية الأخرى بالتجانس اللغوي والثقافي والانتماء إلى ديـن واحـد, مـع الاشتراك في تاريخ واحد, وتشترك أيضا في مصير واحد, فالوحدة العربية جـاءت من خلال القومية العربية, وهذا ما يدفع الأردن إلى تعميق التعاون العربي المشترك منذ تاريخ تكوينه, وبقي يحاول دائما تخطي كافة أشكال الخلافات العربيـة ليـسمو بالعمل العربي المشترك والتضامن القومي إلى ما يجعل الأمة العربية في صـفوف النظم الإقليمية المتقدمة،(المشاقبة، 2002).

فالمواقف التاريخية الأردنية توضح ما تسعى إليه السياسة الخارجية الأردنية بكافة مؤسساتها وصانعي القرار فيها لتهيئة الأجواء العربية المناسبة لخلق علاقات أردنية- عربية بعيدة عن الشوائب والخلافات, فهذا ما يحرك السياسة والإستراتيجية الأردنية داخليا وخارجيا، وفي النظام الإقليمي العربي بالتحديد, نجد أن العلاقات الداخلية فيه تعاني من حالة من الفوضى وعدم التوازن, ولم تعد الأولوية تعطى فيه إلى العمل العربي المشترك, بل سعت كل دولة فيه إلى بناء ذاتها الداخلية فقط, وقد سعت الأردن إلى المحاولة في إعادة الاصطفاف العربي, وتعزيز نمط العمل العربي المشترك, من خلال تمكين علاقاتها مع الدول العربية على أساس يمكن أن يكون فيه التعاون والتقارب هو السمة الأساسية بينها, وأيضا من خلال دراسة

وتحليل فترات التعاون والوقوف على إيجابياتها التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين العلاقات الداخلية في النظام الإقليمي العربي (الثبيتات، 2010).

لقد استندت الإستراتيجية الأردنية بشكل عام إلى مبادئ الثورة العربية الكبرى، وجوهر هذه المبادئ الفكر القومي العربي الذي نادى بالحرية والاستقلال والوحـدة للأمة العربية بجميع أقطارها، ويتضح ذلك من قول الملك حسين بن طلال وكان ما كان من ولادة دول عربية احدها الأردن، الذي يدين بوجوده وكيانـه إلـى ثـورة الحسين بن علي والذي يؤمن بأهدافها ومبادئها. لقد تأسست الدولة الأردنية في عام 1921م على أهداف ومبادئ الثورة العربية الكبرى، فـشرعية النظـام الـسياسي الأردني منبعها وجذورها فكرة الثورة العربية التي هدفت لقيام كيان عربي موحـد، ومنذ ذلك الحين والأردن لم يعارض قيام أي تحرك يهدف إلى تحقيق الوحدة، كمـا شكل هذا البعد احد العوامل التي أسست للمشاريع الوحدوية التي سعى الأردن إليها والخطاب السياسي الأردني يرتكز على المبادئ الرئيسية للثورة العربية الـضاربة جذورها في عمق الفكر القومي العربي, كما أن هذا يشكل العامل التاريخي لشرعية النظام السياسي ولدوره الهادف في تحقيق هذه الرسالة (تليلان، 2002).

إن التوجه القومي المنطلق من مبادئ الثورة العربية الكبرى، قد اثر بوضـوح في تحديد المصالح الوطنية الأردنية وأطرها ضمن شـعار (الوحـدة، والحريـة، والحياة الفضلى) التي أصبحت مطلبا وطنيا أردنيا يحكم كافة الاستراتيجيات التـي تضعها الحكومات المتعاقبة. وقد ترك ذلك أثر في نهج الأردن السياسي مع محيطه العربي وعلاقاته الدولية، وهذا ما يؤكده أيضا جلالة الملك عبـد ا الثـاني فـي خطاباته وأفعاله، حيث شكل السعي لتعزيز العلاقات الأردنية العربية، أحـد أهـم محاور سياسة الأردن الخارجية منذ تـسلم الملـك عبـد ا سـلطاته الدسـتورية (الثبيتات، 2010).

أما الأهداف الإستراتيجية التي تضعها الأردن ضمن أهداف السياسة الخارجية فيمكن إجمالها فيما يلي:

1- حفظ استقلال الكيان الأردني وحماية سيادته ووحدة أراضيه.

2- إدامة نظام الحكم القائم والحفاظ على طابعه الملكي الهاشمي وتحقيقا لهذا الهدف فقد وضع الأردن نصب عينيه:

أ- إبعاد مصادر الخطر الخارجي.

ب- تعزيز الولاء للحكم الملكي من خلال بناء القوات المسلحة لدعم الكيـان الأردني.

3- رعاية المقدسات الإسلامية والعمل على إبقاء حضور ومشاركة أردنيـة علـى صعيد العمل الإسلامي.

4- الالتزام بمشاركة أردنية على الصعيد القومي في مختلف المجالات.

5- إتباع سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز والالتزام بقرارات الأمم المتحدة ومراعاة ميثاقها, منحه هذا حق العضوية في أسرتها الدولية الكبيرة.

6- الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين (المشاقبة, 2002).

لا بد من الإشارة إلى البيئة المحلية للسياسة الخارجية الأردنية، لانعكاسـاتها على برامج وخطط هذه السياسة، فالسياسة الخارجية لأي دولة هي تعبير عن إرادة هذا البلد وقيادته السياسية، وهي نتاج العوامل الداخلية والخارجية التي تـؤثر فـي تحديد التوجه السياسي في العلاقات مع الدول والمنظمات الدولية وقراراتها ووفـق الظروف المحلية والإقليمية والدولية المتغيرة، والأردن شأنه شأن دول المنطقة، تأثر على الدوام بمحيطه الجيوسياسي وبعلاقاته الدولية فضلا عن العوامـل والتـأثيرات الناجمة عن وضعه الجغرافي والديمغرافي والاقتصادي، بما في ذلك واقع الثـروات الوطنية والمساعدات الخارجية والتحـولات الاجتماعيـة والاقتـصادية الجاريـة وتداعيات ذلك على تركيبة وبنية المجتمع الأردني اجتماعيا وسياسيا، كمـا شـكلت المشاريع الصهيونية ومخاطرها واستمرار الصراع الفلسطيني الإسـرائيلي تحـديا كبيرا أمام القيادة السياسية (قطيشات, 2002).

إن السياسة الخارجية الأردنية كأي بلد آخر ما هي الإنتاج تداخل المتغيـرات الداخلية والخارجية التي تعمل على التأثير بشكل مباشر وغير مباشر فـي توجيـه السلوك السياسي الخارجي الأردني وحسب الظروف التي تؤثر به.

وتستند الإستراتيجية الأردنية المتبعة في علاقـات الأردن الخارجيـة علـى مجموعة من المرتكزات:

1. الالتزام بميثاق جامعة الدول العربية, ودعم التضامن العربي مـع الأقطـار العربية وتقديم المساعدة لها, وبالذات دول الخليج العربي, حيث قـام الأردن بإيفاد البعثات العسكرية والمدنية والفنية والتعليمية لها, واستقبل أبنائها فـي جامعاته ومعاهده المدنية والعـسكرية ضـمن اتفاقيـات التعـاون العربـي المشترك.
2. دعم القضايا العربية وبالذات القضية الفلسطينية, والالتزام بـالأمن القـومي العربي, حيث يلعب الموقع الجغرافي الفلـسطيني والإرث التـاريخي, دورا كبيرا في ربط الأردن بعمقه العربي, ونجد ذلك من خلال التنسيق الأردنـي مع الأطراف العربية في سبيل تحقيق السلام في المنطقة وإيجاد حل للقضية الفلسطينية.
3. العمل بوحي أهداف الثورة العربية الكبرى, من خلال التعاون والتكامل بـين الأقطار العربية في شتى المجالات, والدعوى إلى الحوار في حل الخلافـات العربية وتغليب المصلحة القومية العليا على المصالح الوطنية الضيقة.
4. الحفاظ على التوازن والاعتدال والاستقرار في النظام الإقليمي العربي, حيث فرض الموقع الجيوستراتيجي, توجها ثابتا في سياسته الإقليمية قوامه تبـوء مركز التوازن وسط القوى المحيطة به, وفي الحالات التـي شـهدت فيهـا المنطقة تحولات بين دولها كان الأردن يعطي الأولوية للبقاء خارجها فـي أمان, والعمل على حفظ الاستقرار واعتدال النظام (الثبيتات, 2010).

يمكن القول أن فترة حكم الملك حسين كانت تعتمد على التحالفـات العربيـة, والتي في أحيان كثيرة كانت تعتمد على اللعبة الصفرية, فتطور العلاقات مـع دول الخليج كان يعني تراجعها مع مصر في الخمسينيات والستينيات, أو مع الحلف الذي لم يكن يعتبر معتدلا, وهكذا كانت قصة الأردن تبدو أنهـا البحـث عـن الـشريك الإستراتيجي في إطار الحرب الباردة العربية. حتى أن المراحل الأخيرة قبل الحرب

الأمريكية على العراق في تراجع العلاقات مع العراق في منتصف التسعينات, قد أدت إلى تحسنها مع دول الخليج العربية، (هياجنة, 2006).

لكن المحلل قد يجد في الفترة الزمنية في السنوات الأربع الأخيرة محاولة الأردن لأن يبقى في توازن مهم في العلاقات العربية والدولية. حيث أن الأردن حسن علاقاته الدولية مع الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن الحادي والعشرين ومع دول الخليج وأبقى على علاقات قوية مع العراق في الجانب الاقتصادي على الأقل, وان كانت علاقاته مع الأطراف الكبرى التي لم يعد الأردن يعتمد عليها من الناحية الأمنية والقومية مثل مصر وسوريا لتراجع دورها في العلاقات الدولية خاصة بعد تعامل معظم دول العالم العربي مع إستراتيجية أمريكية ونظام دولي واضح من حيث المواقف والتي تعتبر بالنسبة للأردن نقطة انطلاق جديدة في العلاقات العربية والخليجية تحديدا والعلاقات الدولية بشكل عام، (الثبيتات، 2010).

ان العلاقات الأردنية الخارجية نجد أنها تتغير استجابة للعديد من الحقائق منها (الهزايمة, 2006):

1- الحقيقة العربية: ونعني بها التطورات التي شهدها النظام الإقليمي العربي والمؤثرة فيه، سواء ما كان منها السعي إلى لعب دور فاعل في هذا النظام، أو ما كان بحثا عن ملئ فراغ حدث ساعة انتقال مراكز القوة في هذا النظام من دولة إلى أخرى, أو ما كان من محاولات السيطرة على حدث طارئ خلق تنازعا في المصالح وقاد إلى التوجيه القطري أو إلى محاولة التصدي لبعض التصرفات العاصفة في الدواخل العربية ولقد فرضت هذه الحقيقة على الأردن أن يبدل مواقفه البينية تبعا لما يحدث.

2- الحقيقة الإقليمية: وما تتمثل في النزاعات على الحدود الشرقية والشمالية والجنوب غربية, بل وأن بعضها قد أثر على الشارع العربي بشكل واضح, لذا فإن هذه الاستجابة وحقيقة هذا التأثير قد خلقتا حالة علائقية بين الأردن والأقطار العربية كانت في مرحلة من المراحل تشكل تصاعدا في النفور مع إبقاء هامش للتلاقي.

الفصل الرابع
محددات ومرتكزات السياسة الخارجية الأردنية

سيتم الحديث عن محددات ومرتكزات السياسة الخارجية الأردنية، باعتبارها المحددات الرئيسة التي تؤثر في صياغة تلك العلاقات حيث ينبني المنطق العلمي على افتراض رئيس مؤداه أن السياسة الخارجية الأردنية لم تتحدد ولا تتغير بفعل الصدفة، وإنما تستند إلى مجموعة من المحددات، اعتماداً على أسس ومرتكزات تنبع منها إمكانات تلك الدولة وقدراتها الذاتية والتي تشكل مقومات قوتها الوطنية.

فيقصد بالمحددات هي تلك الناشئة من البيئة للوحدة الدولية، أي الآتية من داخل نطاق ممارستها لسلطتها، أو تلك التي لا تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدات دوليه أُخرى (سليم، 1989م).

وهذه المحددات سواء كانت طبيعية أو قومية فإنه يقصد بها حجم ومستوى الإمكانات المتاحة للدولة (عناصر قوة الدولة)، وتتألف هذه المحددات من تفاعل عنصرين رئيسين هما: حجم الموارد المتاحة، ومستوى التحديث، وتنقسم الموارد المتاحة للوحدة الدولية إلى نوعين أساسيين: موارد دائمة أهمها الموقع الجغرافي، وموارد متغيرة تتعلق بالسكان والوضع الاقتصادي والعسكري. فعدد السكان، والقوة العسكرية، والنشاط الاقتصادي تشكل في مجملها مقومات قوة الدولة الوطنية التي يتم تحليلها على أساس أنها تدعم أو تعوق الخيارات المختلفة لسياسة الدولة الخارجية.

1.4 العامل التاريخي:

الأسرة الحاكمة في الأردن امتداد للأسرة الهاشمية التي تولت قيادة الثورة العربية الكبرى وحملت مبادئها (الهزايمة، ب،2011)، فعندما تكون الدولة ملكية يكون للخبرة السياسية تأثيراً خاصا على اتخاذ القرار السياسي، فالبعد التاريخي عامل من عوامل التحكم في القرار السياسي واضح بين في صنع السياسة الخارجية الأردنية (النوايسه، 2001)، وعلى نحو غير معهود في نشوء الدول العربية الحديثة

كانت المملكة الأردنية الهاشمية بمراحل نشوئها، ضرورة تاريخية في الشرق الأوسط، تحمل رسالة حضارية سامية إلى جانب كونها حاجزا قويا يردع التوسع الصهيوني ويحد من همجيته المتمادية في فلسطين وخارجها في كل اتجاه، فكانت هذه المملكة الفتية درعا صادا وأمنا يصد عن الأمة العربية والإسلامية بأسرها الاعتداء الصهيوني المتوثب للعدوان(ربابعة، 2005).

ان هناك عوامل ذات خصوصية خاصة أثرت في تكوين الكيان الأردني الحديث، هي: الأسرة الهاشمية والقضية الفلسطينية والجيش الأردني وهذه العوامل كافة كانت فاعلة ومؤثرة في الإستراتيجية الوطنية الأردنية وأسهمت في إقامة الكيان الأردني وتطوره(ابو عوده، 1993)، ويعود وجود الأردن ككيان سياسي قائم بذاته في إطار حدوده الحالية إلى شهر آذار عام 1921م. أما قبل ذلك كان جزءا من الدولة العثمانية التي كانت تضم جميع أراضي المشرق العربي، وبعد انسحاب الدولة العثمانية من بلاد الشام في إعقاب الحرب العالمية الأولى، عقد مؤتمر وطني في دمشق، وكان من أهم قراراته، قيام دولة عربية سورية بزعامة الأمير فيصل في آذار عام 1920م، والأردن باعتباره جزءا من سوريا الكبرى أصبح جزء من هذه الدولة، إلا أن هذه الدولة سقطت بعد معركة ميسلون، الشمالية " سوريا ولبنان حاليا " تحت الانتداب الفرنسي، على حين وقعت سوريا الجنوبية " الأردن وفلسطين " تحت الانتداب البريطاني (صالح، 1987).

وان كل جزء من ارض الأردن احتفظ ببصمات حية خالدة تذكرنا وتذكر من يقرأ التاريخ العربي دوما أن الأردن جزء من امة عظيمة ساهمت في الحضارة الإنسانية بدور فاعل خلاق، ففي الأردن جرت معارك، اليرموك، ومؤتة، واجنادين وغيرها من المعارك. إضافة إلى أن الأردن هو البوابة التي عبرتها جحافل الفتح الإسلامي الأولى، وهو نفس البوابة التي عبرتها جحافل ثورة العرب الكبرى، في العصر الحديث، ليصبح الأردن الأرض العربية الأولى التي تحررت من الأتراك العثمانيين بأيد عربية وتضحيات عربية(النهار، 86:1993).

إن الإرث التاريخي والتنافس الأسري لعب دورا كبيرا في توجيه السياسة الخارجية الأردنية، فالهاشميون موطنهم الأصلي بلاد الحجاز وقد أرغموا على

الخروج منها بعد إقامة في ربوعها امتدت طويلا، وتولي إمارة مكـة عـدة سـنين (الهزايمة، أ، 2011).

2.4 العامل الجغرافي:

تمثل العوامل الجغرافية مجموعة من العوامل الفرعية أهمها الموقع والحـدود والمساحة والتضاريس. وتؤثر هذه العناصر على السياسة الخارجية للدولـة بـشكل مباشر وبشكل غير مباشر. فهي تؤثر بشكل غير مباشر من خلال تأثيرهـا علـى عناصر قوة الدولة التي تؤثر بدورها في قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجيـة، وعلى مركزها الدولي.

إن تأثر سياسة الدول بأوضاعها الجغرافية مقولة قديمـة تعـود إلـى القـرن الخامس قبل الميلاد، ولا يكاد يختلف دارسو النظم السياسية على اعتبـار المحـيط الجغرافي أحد العوامل البيئية التي تؤثر في النظام السياسي، لذلك لا يمكـن إنكـار الدور المستمر الذي تلعبه الجغرافيا في التفكير الإستراتيجي لصانع القرار (مـازن إسماعيل الرمضاني، 1991م). وقد يكون العامل الجغرافي عامل دفع إيجابي لصانع القرار في إستراتيجيته السياسية أو على العكس، وهذا يتوقف بناء علـى المعـايير والعوامل الأخرى (القوة العسكرية والقوة الاقتصادية).

كذلك تؤثر العوامل الجغرافية بشكل مباشر على السياسة الخارجيـة؛ إذ إنهـا تؤثر في نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة في مجال صياغة السياسة الخـارج، بل ويذهب بعض الجغرافيين من أنصار مدرسة " الحتمية الجغرافية " وعلى رأسهم العالم راتزل، إلى أن الجغرافيا هي الحقيقة الأساسية التي تحدد سياسـيات الـدول (سليم، 1989م).

تأتي أهمية المعطيات الجغرافية في مجال العلاقات الدولية، من واقع أنها أكثر المعطيات ثباتاً في التأثير على السياسة الخارجية للدولـة وتوجهاتهـا. إلا أن هـذا التأثير يتفاوت تبعاً لواقع الدولة الجغرافي وتبعاً لما يتركه من أثر على قوة الدولـة وإدراك صانع القرار مما يخاف حاله من القوة أو الضعف الذي ينعكس على القرار الخارجي نفسه (الهزايمة، 1999م).

يعد الموقع الجغرافي أحد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية، فالأردن يقع في قلب الشرق الأوسط، الأمر الذي يمنحه ثقلاً على المستوى الإقليمي، في الوقت الذي يصعب فيه حماية حدوده. وهو في مكانة منطقة عازلة بين فلسطين – كمنطقة استهدفها المشروع الصهيوني الاستيطاني- وبين مراكز الثقل السكاني العربي المحيطة بمنطقة المشروع (نقرش، 1994م). وقد انعكس هذا الأمر بالضرورة، من خلال موقع الأردن وحدوده وكذلك مساحته وشكله، ليمثل أوضح نموذج لتجسيد ترابط السياسة الخارجية بالموقع الجغرافي لأنه محاط بأربع دول إقليمية كبرى يتميز كل منها بمصدر واحد للقوة أو أكثر لا يتوافر أي منها للأردن.

ويلعب الموقع الجغرافي من حيث الموقع، والمساحة، والموارد الأولية وتأثير الظروف المناخية دوراً مهما على صانع القرار السياسي بشكل ايجابي أو سلبي (النهار،1993)، حيث يؤثر الموقع الجغرافي للدولة على سياستها الخارجية من عدة نواحي، فالموقع الجغرافي يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، فالدولة توجه سياستها الخارجية في معظم الحالات إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها(سليم،1998)، إذ يكتسب الموقع الجغرافي ميزة من المتغيرات الأخرى من حيث ديمومته وإستمراريته في التأثير على السياسة الخارجية بأشكال متفاوتة، وكثيراً ما يردد القول بأن "موقع الدولة الجغرافي يعد من العوامل التي تمارس تأثيراً كبيراً على مدى مشاركتها في المجتمع الدولي وقوتها الإقليمية" (شنيكات، 2000)، ويؤكد راتزل على ذلك بقوله "إن من المواقع الجغرافية ما يحقق بذاته قيمة سياسية"، فالدولة ذات الموقع الإستراتيجي يمكنها التأثير في مجرى الصراع، ويصبح لها أهمية خاصة من خلال الدور المؤثر لها في مجال العلاقات الدولية (الأشقر، 1994).

ويمكن إدراك الأهمية الإستراتيجية للعامل الجغرافي في السياسة الخارجية الأردنية من خلال الوعي بأهمية موقع الأردن بارتباطه بجذور جغرافية بالمملكة العربية السعودية والعراق وسوريا، وبحكم جواره للأراضي الفلسطينية المحتلة (النوايسه، 1994)، واحتلاله أكبر خط محاذٍ لفلسطين حوالي (650كم^2)، وهذا الموقع جعله يتعرض للتهديد المباشر والمستمر من الكيان الصهيوني وتطلعاته

التوسعية (النهار، 1993)، وتعرض الأردن طوال فترة الخمسينات بسبب العامل الجيوسياسي للاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على قراه ومدنه في الضفة الغربية، مثلما ظل عرضه للهجمات الجوية والصاروخية الإسرائيلية بين سنتي 1967 و1970م (مشاقبة، 1998)، وشكلت الجبهة الطويلة مع إسرائيل تأثيرات ذات عدة أوجه، فقد استلزمت زيادة التسلح وهذا تطلب اعتماد أموال إضافية من الموازنة لشراء الأسلحة وتجهيز القوات المسلحة (أبودية، 1983).

أما من حيث المساحة الجغرافية فالأردن يعتبر من الأقطار العربية الصغيرة الحجم مقارنة بحجم أغلب الدول المجاورة له(النهار، 1993)، حيث تبلغ مساحة الأردن نحو 89 ألف كم2، وبعد عقد الوحدة بين الضفتين الشرقية والغربية، أصبح مجموع مساحة المملكة الأردنية الهاشمية 96 ألف كم2، ولا يملك الأردن منفذاً مباشراً على البحار العالمية، وكل ما يملك من السواحل رقعة ضيقة على شاطئ خليج العقبة والتي تقارب ثمانية كيلو مرات، وخليج العقبة نفسه يقع بين أراضي ثلاثة أقطار عربية، هي: "السعودية ومصر وفلسطين"، ومن هنا تعتبر مياهه مياهاً إقليمية وليست دولية، وخلال عهد الإمارة لم ينشئ الأردن ميناء خاصا به، بل كان اعتماده الرئيسي في تجارته الخارجية على ميناء حيفا ويافا في فلسطين (البداد، 2011)، فمعظم أراضي الأردن يغلب عليها أنها ذات طبيعة صحراوية وتصل النسبة إلى 80% تقريباً، وأهم ما يميز جغرافية الأردن ذلك الأخدود الذي يسير فيه نهر الأردن والذي يوجد به البحر الميت ويسير حتى خليج العقبة (أبودية، 1983)، وبالتالي فرض الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية الأردنية وعلى صانع القرار توجهاً ثابتاً في السياسة الإقليمية العربية قوامه تبوء مركز التوازن في وسط القوى المحيطة، ومن هنا فقد امتازت السياسة الخارجية الأردنية بالاعتدال والتوازن وحتى الحذر على المستوى الإقليمي (قطيشات، 2004)، ومن خلال دراسة الموقع الجغرافي الأردني، يمكن القول أن صانع القرار الأردني يتقيد بجملة عوامل هي (قطيشات، 2002):

1- موقع الأردن الإستراتيجي والذي يشكل معبراً للبحر الأبيض المتوسط.
2- موقع الأردن المقفل وعدم امتلاكه لمياه إقليمية.

3- إحتضانه لبعض المقدسات والمناطق الأثرية.

4- جوار الأردن لفلسطين القضية القومية واشتراكه بـأطول حـدود لـه مـع فلسطين المحتلة.

5- عدم تمتع الأردن بموقع جغرافي عميق "عمق جغرافي" (الهزايمة،2004).

إن صغر حجم الدولة الأردنية قد أثرت في الأردن من عدة جوانب أهمها:

أ- أن صغر حجم الأردن قلل من حجم قوتها مقارنة بالدول المجاورة، ويعنـي هذا أنها تعتمد دفاعيا على تحالفات عديدة عربية وإقليمية وبالتحديد العراق وسوريا.

ب- إن موقع الأردن قد أكتسب أهمية لا سيما وأن إستراتيجية الموقع المميـز أعطى أهمية إستراتيجية لقوة الأردن تفوق حجمها الجغرافي ممـا جعـل سياسته الداخلية والخارجية مدار اهتمام خاص من قبل القـوى الإقليميـة الرئيسية المحيطة بها، والقوى العالمية الأخرى المعنية بالمنطقة (شنيكات، 2000).

ويمكننا تلخيص أثر العامل الجغرافي على السياسة الخارجية الأردنيـة بمـا يلي:-

1) إن الأردن دولة عازلة جغرافياً بين مجموعة دول قوية متناقضة.

2) إن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأردنية هو المحافظـة علـى الأمـن والاستقرار، وبما أن الموقع الجغرافي فرض عليه حالة من التهديد المـستمر وهو غير قادر على مواجهة ذلك منفردا، أطر إلى اللجوء لمساعدة الآخـرين، فكانت تلك المساعدات عامل ضغط على سياسته الخارجية.

3) إن حدوده مصطنعة فرضها الاستعمار، بحيث لم توفر لـه مـساحته عمقـا إستراتيجياً أو تنوعا في المناخ والموارد وجعله دولة شبه صـحراوية تـشكل الأراضي الزراعية في(8%).

4) تبنى الأردن سياسة توفيقية مع الدول المحيطة به، وسياسة عدم مجابهـة مـع إسرائيل، "وقد كان ذلك أيضا نتيجة لعوامل أخرى غير العامل الجغرافي".

5) إن الموقع المتوسط للأردن رغم كل ما تقدم أكسبه أهمية بالنسبة للدول العربية كحلقة وصل بينهما(أبوعبيد،1993). وأتباع سياسة أردنية تقوم على تعدد التحالفات.

3.4 العامل السكاني:

يلعب العامل السكاني دوراً مؤثراً في تحديد مكانة الدولة وحجمها حيث يوفر التعداد السكاني الضخم للدولة أساساً بشرياً للنمو الاقتصادي وبناء القوة العسكرية خاصة إذا كان حجم السكان مرتبطاً بتوافر الموارد الطبيعية وبتوافر القدرات الأخرى التي تمكن الاستفادة من هذا الحجم، ومن ثم فإن حجم السكان بحد ذاته قد لا يعني الكثير بالنسبة للسياسة الخارجية للدولة إلا إذا كان مرتبطا بعوامل أُخرى. ومن هنا يتحدث علماء السكان عن الحجم الأمثل للسكان وهو ذلك الحجم الذي يتحقق فيه التوازن بين عدد السكان والموارد الطبيعية المتاحة (سليم، 1989م).

لقد بلغ عدد سكان الأردن حسب إحصائيات شهر شباط 2011 م ما يقارب (6) ملايين نسمة (سويدان، 2011/3/6م). وعلى المستوى الإقليمي تجد أن الأردن هو الدائرة الأضعف إقليماً بالنسبة للدول المجاورة، لأن عدد السكان هذا لم يخرج الأردن من حالة الضعف إلى القوة بسبب وجود عوامل أُخرى اقتصادية وإقليمية.

أما تركيب العمري لسكان الأردن فإن المجتمع الأردني يعد من المجتمعات الشبابية. أما التركيب التعليمي فقد بدا اهتمام الأردن بالموارد البشرية على اعتبار أن الإنسان محور العملية التنموية، حيث تركزت النسبة الأعلى على المستوى التعليمي بين السكان في فئة الحاصلين على "أقل من درجة الثانوية العامة"، لتسجل ما نسبته 49.3%، جاء بعدها نسبة "الحاصلين على الثانوية" بما نسبته 18.1%، بينما كانت النسبة الأقل لفئة "الملمين" بنحو 4.1%، أما حملة البكالوريوس فشكلوا ما نسبته 0.13.%. ويلاحظ انخفاض كبير بنسبة الأمية على اعتبار أن نصف السكان على مقاعد الدراسة في مراحله المختلفة، ومن حيث التوزيع الجغرافي فإن السكان موزعون بشكل غير منتظم، حيث يعيش ما نسبته 38.7% من السكان في العاصمة، مقابل 17.8% في إربد، و14.9% في الزرقاء، بينما يقيم 1.4% من مجموع

السكان في محافظة الطفيلة كأقل نسبة، وذلك حسب تقديرات عام 2009م (سويدان، 2011/3/5م).

ونسبة النمو السكاني في الأردن كانت باستمرار في ازدياد منذ ستينيات القرن الماضي وحتى بداية تسعينيات. ولكن النمو غير الطبيعي (الهجرات) كانت تفوق النمو الطبيعي بسبب الهجرات الفلسطينية إلى الأردن عام 1948م وهم اللاجئون، وعام 1967م وهم النازحون، ثم المغتربون العائدون من العراق ودول الخليج العربي وبعض الدول العربية ما بين عامي 1990-1991م. وهذه شكلت ضغوطاً على صانع القرار خلال مختلف المراحل السابقة من أجل توفير أسباب الراحة لهم، ناهيك عن وقف مصادر رزق خارجية للأردن من وراء هؤلاء العائدين.

ويلاحظ أن الغالبية من سكان الأردن هم من القومية العربية، حيث يشكلون (96%) من السكان مع وجود أقلية (2%) من الأكراد والشركس والشيشان والأرمن، ولذا فإن اللغة العربية هي اللغة التي تأتي بالدرجة الأولى ثم تليها اللغة الإنجليزية (لغة المتعلمين والمثقفين) (الهزايمة، 1999م).

وبالنسبة للديانة، يقسم السكان إلى فئتين رئيستين: المسلمون السنيون ويبلغون (96%) والمسيحيون من مختلف المذاهب والطوائف ويشكلون (4%) (الدجاني، 1993م).

ويتألف سكان المملكة الأردنية (نهار، 1992م):

1. الأردنيون من أصل أردني.
2. الأردنيون من أصل فلسطيني .
3. الأقليات من أصل غير عربي ولكنها تجيد اللغة العربية.

إن هذه الميزات السكانية من القسم الشرائحي والتوزيع الجغرافي والطائفي لعبت دوراً كبيراً في فكر وممارسة صانع القرار الأردني في مختلف قراراته الخارجية، وخصوصاً في أوقات الأزمات، كما هو الحال في أزمة الخليج الثانية 1991م.

وبالتالي، فقد كان الخطاب السياسي الأردني دائماً يركز على الوحدة الوطنية الداخلية المتمثلة في البناء السكاني بمختلف شرائحه. ولذا كان صانع القرار الأول

دائماً "يردد عبارة من شتى الأصول والمنابت ويشد على تماسك الجبهة الداخلية" فهذه الفلسفة في الخطاب السياسي تكررت كثيراً بعد حرب الخليج الثانية بهدف الحفاظ على التوازن القائم بين الشريحتين الأهم وهما الأردنيون والفلسطينيون، بسبب وجود من يراهن على ازدواجية الولاء لدى الشريحة الأردنية من أصل فلسطيني، وهذا يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز اللحمة العربية-الأردنية وتعزيز العلاقات ما بين الأردن والبلدان المجاورة ومنها سوريا (الرعود، 1999م).

ويلعب المتغير السكاني دورا هاماً في عملية تطبيق السياسة الخارجية الأردنية وذلك لطبيعة التركيبة السكانية للمجتمع الأردني وقلة الكثافة السكانية وتركزها في المدن الرئيسية وتنوعها مما يحد من قدرة الحكومة في رسم وتنفيذ سياستها الخارجية(النوايسة، 1994)، ولم يتجاوز سكان الأردن عند نيله الاستقلال الوطني (600 ألف نسمة)، وبعد عامين من ذلك أضيف إليه ضعف هذا العدد من عرب فلسطين بعد الحرب العربية اليهودية سنة 1948م(مشاقبة، 1998)، فقد بلغ عدد سكان الأردن حسب تقديرات عام 1990م(3,453,000) نسمة، وفي عام 1991م بلغ إحصائي الموجودين في المملكة بعد عودة المغتربين بسبب أزمة الخليج إلى (3,571,000) نسمة (قطيشات، 2004)، وأشارت آخر إحصائية قامت بها دائرة الإحصاءات العامة عام 1994م إلى أن مجموع سكان الأردن قد بلغ (4,139,458) نسمة (المناصير، 2003)، ونسبة النمو السكاني في الأردن كانت باستمرار في ازدياد منذ الستينات وحتى بداية التسعينات، ولكن النمو غير الطبيعي، "الهجرات"، كانت تفوق النمو الطبيعي بسبب الهجرات الفلسطينية إلى الأردن عام 1948م، وهم اللاجئون، وعام 1967م، وهم النازحون، ثم المغتربين العائدين من العراق وبعض الدول (قطيشات، 2002)، وإن الأردن كغيره من دول العالم الثالث يعاني من سوء توزيع الثروة السكانية وتكديسها في بعض المناطق دون الأخرى مع انتشار البطالة وانخفاض مستوى الدخل الفردي والقومي، ومواجهته المستمرة للتحديات الخارجية، والعجز في ميزانه التجاري كحالة تنعكس سلباً على المتغير الاجتماعي وتؤثر بالمحصلة على صانع القرار السياسي وتحد من حريته في تحقيق أهدافه الوطنية أو القومية (نهار، 1993).

إن تعدد الشرائح الديموغرافية في الأردن والاختلاف بين ثقافاتها السياسية وانطباعاتها نحو السياسة والنظام السياسي، قد تسبب في حدوث الاضطرابات والنزاعات الاجتماعية، وبالتالي تسبب في عدم ثبات السياسة الخارجية الأردنية وتغيرها المستمر(العزام، 1998).

لكن يمكن النظر إلى ايجابية تعدد الشرائح من البناء الاجتماعي للدولة الذي طالما حافظ على اللحمة والعلاقة الاجتماعية بين مختلف مكونات المجتمع والذي أصبح يشكل نقطة قوة وليس نقطة ضعف في فترة النظام السياسي ومحاولاته الجادة لتحقيق توازن البناء الاجتماعي والسياسي.

4.4 النظام السياسي:

يعرف النظام السياسي بأنه الهيكل الذي تتفاعل داخل تركيباته مجموعة العلاقات الإنسانية من رغبات وانفعالات، وأفكار وإرادات، وإمكانات مادية ومعنوية متضمنا جميع المبادئ والعلاقات الداخلية المتفاعلة مع العلاقات الخارجية (الحديثي، 1982)، ويرتبط تأثير المتغيرات الموضوعية (الداخلية والخارجية) بمفهوم صانع القرار السياسي لها، بحيث يتصرف صانع القرار بناء على فهمه وإدراكه وعقائده ومعرفته الذاتية المستندة على حساباته وليس بناء على حسابات الواقع الموضوعي: فنلحظ في كثير من الأحيان تغير السياسة الخارجية لدولة معينه في ضوء تغير صانع القرار السياسي الخارجي لها على الرغم من بقاء متغيرات البيئة الموضوعية (الداخلية والخارجية) على حالها(سليم، 1998).

وبالنسبة للأردن فالنظام السياسي ملكي وراثي، فقد نصت المادة 28 من الدستور الأردني: (عرش المملكة وراثي في أسرة الملك عبدا بن الحسين، وتكون وراثة العرش في الذكور من أولاد الظهور)، وهذا يعني أن الأردن اعتمد قاعدة الوراثة التي حصرت في أسرة الملك المؤسس عبدا بن الحسين(العوامله، 2000)، وتمتد الأسرة الهاشمية الحاكمة في الأردن بجذورها إلى اشرف بيت من العرب أجمعين وتنتسب إلى هاشم بن عبد المناف، ولهذا البعد الديني تأثير كبير على السياسة الخارجية الأردنية وتتميز القيادة الهاشمية أنها تجمع في أن واحد تراث

الأمة العربية الروحي والقومي مما يعطيها أبعادا وأعماقا يجعلها تحظى بالمحبة والاعتزاز والولاء في نفوس العرب والمسلمين(عبيدات، 1986)، وكان للقيادة الهاشمية دور مهم في نشأة الأردن وتطوره، وشكلت هذه القيادة الأساس الذي تركز حوله الكيان السياسي الأردني، والدولة الأردنية مدينة للقيادة الهاشمية بنشأتها ووجودها كما هي مدينة لها باستقرارها واستمرارها وتطورها ونهضتها (خير،1990)، والأردن نظام سياسي حديث يقوم على التعددية السياسية ويسمح بقيام معارضة سياسية ويؤمن بالمشاركة السياسية من خلال التجارب.

5.4 العامل الاقتصادي:

ازداد الاهتمام بدور المتغير الاقتصادي في السنوات الأخيرة، نظرا لازدياد وتأثر الدولة في علاقاتها الدولية وسياستها الخارجية بهذا المتغير، كونه يلعب دورا مركزيا في اختيارات تلك السياسة(جنسن، 1989)، وتحديد أهدافها، فمعظم السلوك السياسي للدول نابع من خلفيتها الاقتصادية(الذيب،1976)، ويعد الاقتصاد من أهم ركائز القوة للدولة، فالدولة الاقتصادية لا ينظر إليها من منطلق توفير الرفاه فقط، وإنما من كونها عنصرا مرنا للقوة، وقابلا لدعم عناصر القوة الأخرى في ظل انتشار أسلحة الدمار الشامل، وترابط متطلبات الأمن والاقتصاد بين الدول مما يجعل اللجوء إلى القوة المسلحة أمرا صعبا، وفي حالات كثيرة غير ممكن، فأهمية العامل الاقتصادي لا تنبع من تأثيره المباشر على تحسين مستوى القوة العسكرية والمجهود الحربي فقط(مقلد، 1971)، ويؤدي الاقتصاد دورا في تحديد قوة دولة ما ومن ثم في نوعية سياستها الخارجية، فالموارد المتوفرة لدى دولة داخل حدودها واعتمادها على دولة أخرى من عدمها تساعد على مباشرة قوتها(المغازي، 1977)، ولذلك فان العامل الاقتصادي يساهم في تقوية الدولة وتوجيه سياستها الخارجية(نورهان، 1998)، وبالنسبة للأردن فان العامل الاقتصادي من أهم العوامل المحددة لسياسته الخارجية، وهو نقطة الضعف التي لازمته منذ نشوئه، وتلازمه حتى الآن في حركة علاقاته الخارجية مع الدول الأخرى، ويزداد الوضع حساسية إذا ما قورن وضعه الاقتصادي بوضع بعض دول المنطقة(ابودية، 1990).

يقصد بالوضع الاقتصادي الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، حيث تشمل الموارد الطبيعية مصادر الطاقة، والمعادن والموارد الزراعية. وتوفر هذه الموارد الأساس المادي للنمو الاقتصادي للدولة، ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، فهذا يؤدي بالدولة للدخول في سياسات التسلح وعلى اختيار نظم معينة للتسليح، هذه المجالات تتأثر إلى حد كبير بمدى امتلاك الدولة للموارد الاقتصادية والطبيعية. كما إن افتقار الدولة للموارد الطبيعية كان السبب وراء نشوب الكثير من الحروب الدولية (سليم، 1989م).

وقلة الموارد الطبيعية تعد سبباً رئيساً في تحديد السلوك السياسي الخارجي للدولة. لذا فإن للعامل الاقتصادي أثراً وأهمية في العلاقات الدولية كونه يلعب دوراً مركزياً في تلك العلاقات (جنسون، 1989م).

فلقد حدد العالم هانس مورجانثو ثلاث وسائل تستخدمها الدول للوصول إلى أهدافها ومن بينها الاقتصاد كأداة لتحديد علاقات الدول ببعضها من ناحية، وإلى توسيع إطار السيطرة من خلال هذه الأداة، إذ إنه في أحوال معينة قد يكون للسيطرة الاستعمارية بالأدوات الاقتصادية أبعد النتائج وأعمق التأثير. ولعل الخاصية البارزة التي تميز السياسات الاقتصادية في الاستعمار، هي أنها أقل من حيث درجة المخاطرة، وهي أقل استفزازاً لطبيعتها غير المباشرة مما يوفر لها فرصا أطول للاستمرار، على العكس مما يحدث في ظل الغزو والاحتلال العسكري المباشر (مقلد، 1982م).

وفيما يتعلق بالاقتصاد الأردني، فضعف وهشاشة الاقتصاد الأردني جعله عامل قيد وضعف على صانع القرار الخارجي، لأن الاقتصاد هو نمو السياسة الداخلية والخارجية إذا كان قوياً وفاعلاً والعكس صحيح، والاقتصاد الأردني - كان وما زال – يعمل ضمن جملة متغيرات (الرعود، 1999م) وهي:

1. قلة الثروات المعدنية ومصادر الطاقة.
2. ندرة المياه.
3. محدودية رقعة الأرض الصالحة للزراعة.
4. تزايد عدد السكان وضيق السوق المحلي.

5. غياب مفهوم التكامل الاقتصادي العربي.
6. عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية بسبب المشاكل والأحداث السياسية المتراكمة.

فالأردن دولة فقيرة للموارد الطبيعية ويعاني من ظروف اقتصادية صعبة لم يستطع تجاوزها منذ نشأته وحتى الآن، وبالتالي كان على الاقتصاد الأردني أن يخضع إلى ضرورة قبول شروط الدين الخارجي، والمساعدات الخارجية والاعتماد على الاقتصاديات الأخرى. ولم يقف الحد عند افتقار الأردن إلى الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال بشكل تجاري واسع، وإنما عدم توفر النفط كمورد طبيعي يشكل عبئاً على الاقتصاد الأردني لاعتماده الكلي على استيرادها وتذبذب أسعارها، وبما شكله أيضاً من محدد على سياسته الخارجية لضمان تمتعه ببدائل مختلفة لمصادر الطاقة، فضلا عما يتطلبه ذلك من العمل على المحافظة على علاقات حسنة مع الدول المصدرة للنفط وخصوصاً دول الجوار (تليلان، 2000م).

وكما قيل، فإن الاعتماد على المساعدات الخارجية واحدة من أكثر العوامل تأثيراً على حركة السياسات الخارجية للدولة. لذلك تتبنى معظم الدراسات حول الاقتصاد الأردني، مقولة إنه يغلب عليه صفة الضعف والاعتماد على المساعدات الخارجية (المحاميد، 2000م).

وإذا ما أُستثني الفوسفات والبوتاس والكميات المحدودة من الغاز الطبيعي والإنتاج الزراعي الذي لا يتجاوز 15% من حاجة البلاد الغذائية، فما زال الاقتصاد الأردني هشاً وبحاجة دائمة للمعونات الخارجية، حتى قيل عنه إنه "حقق الاستقلال السياسي دون الاستقلال الاقتصادي" (صقر، 1994م).

وبالرغم من تزايد حجم المساعدات الخارجية إلا إنها غير كافية وعاجزة عن سد العجز في الموازنة، والميزان التجاري، ولتغطية ذلك لجأ صانع القرار الأردني إلى الاقتراض والدين الخارجي لتحقيق أهدافه الطموحة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي، إلا أنه ولأسباب كثيرة، فقد ظهرت في أواخر عقد الثمانينيات، بداية أزمة اقتصادية جعلت الاقتصاد الأردني غير قادر على الوفاء بما يترتب عليه من تسديد الديون الخارجية (المومني، 1989م).

فكان التغلب على عجز الموازنة الذي مازال مستمراً أن شكلّ إعـادة صـيغة للعلاقات التبعية والهيمنة على السياسة الأردنية، لأن المديونية تعد أداة مـن أدوات فرض الهيمنة والتبعية الاقتصادية. وقد حاول الأردن إيجاد حل للمشكلة الاقتصادية من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بينها وبين الدول الأخرى وبقدر مـا يشكله هذا التوجه من مدخل لمعالجة الميزان التجاري وتخفيف الأعباء الاقتـصادية إلا إنه يشكل محدداً آخر على السياسة الخارجية إذا ما رغبت في الحفاظ على بدائل حيوية لمخرجاتها الاقتصادية (زكي، 2005م)، وبخاصة مع الدولة السورية.

وقد وصل الدين إلى 7.2 مليار دولار أوائل عام 2007م، وأكثر من 11 مليار دولار نهاية عام 2010م. وبالتالي فإن تطبيق أهداف السياسة الخارجيـة الأردنيـة مرتبط تماما بظروفه السياسية والاقتصادية والجغرافية، بحيث إن هـذه الظـروف تؤثر على قدرة صانع السياسة الخارجية، ودرجة استقلاليته فـي رسـم الـسياسة الخارجية الأردنية. وبالتالي، فكان على صانع السياسة الخارجية الأردنية أن يعمـل على التوفيق بين حاجات الأردن للمساعدات والمعونات، وبين الحفاظ على استقلالية القرار الوطني وقدراته السياسية.

وبالمحصلة، واجه الاقتصاد الأردني تحديات متعددة، منها: افتقاره إلى الموارد الطبيعية والأولية وفي مقدمتها النفط، ومحدودية قدرته على التوسـع فـي النـشاط الزراعي، بسبب شح الموارد المالية، وقلة الموارد المالية المتخصصة فـي تنميـة القطاع الزراعي، والاعتماد على الأيدي الوافدة، وصـغر المـساحات الزراعيـة، وتحملت أعباء دفاع إضافية نتيجه لظروف موقعة الجغرافي، وصغر حجـم سـوقة المحلي. الأمر الذي دفع الأردن لمواجهة التحديات الاقتصادية إلى اللجوء للاقتراض والدين الخارجي والاعتماد على المساعدات الخارجية. وبذلك توفرت بيئة طبيعيـة لارتباط عضوي بين الاقتصادي الأردني والاقتصاديات العربية وفي عـدة أوجـه منها، رفد الدول العربية بالعمالة المدربة مقابل المساعدات المالية، وكـذلك تعميـق وتنظيم التبادل التجاري وخاصة مع سوريا. الأمر الذي جعل منها واحدة من أهـم الشركاء التجاريين للأردن في محيطة العربي وخاصة بالنسبة للعلاقـات التجاريـة

البينية والمتطورة بين الأردن وسوريا مقارنة بحجم التبادل التجـاري مـع الـدول العربية الأخرى (تليلان، 2000م).

ان واقع الاقتصاد الأردني يفتقر إلى أهم مورد طبيعي، ونقصد بذلك البترول مما أدى إلى حرمانه من مزاياه في عالم الاقتصاد، وأثقل كاهله من جراء الموارد المالية التي يدفعها لتحصيل هذه المادة والتي يمكن استثمارها فيما لو توافرت بأراضيه في مجالات أخرى، مما يعني أن الأردن معني بتدبير قيمة فاتورة النفط والتفتيش عن أسواق لاستيراده(الهزايمة،أ،2011)، وان الاقتصاد المعرض لتأثيرات خارجية في حرية اتخاذ القرار السياسي خصوصا فيما يتعلق بالمساعدات الأجنبية والموارد الأولية، فالأردن يعاني من نقص في المواد اللازمة للصناعة ونقص رأس المال للاستثمار (ابودية، 1990).

ولذلك يمكن القول ان اخطر المعوقات التي تقف فـي الـسياسة الخارجيـة الأردنية هي " التبعية في الطاقة " فالأردن يعيش مرحلة طويلة من التبعية المزدوجة والمتفاوتة على مستوى الموارد، حيث تستورد أغلبيتها، وعلى صعيد مورديهـا، إذ ان الفقر للطاقة عمل على تقليص هامش حركة السياسة الخارجية الأردنية فالافتقار إلى قوة ذلك البعد، هذا بالإضافة إلى ما للاستقلال من حيث الطاقة من تأثير علـى الاستقلال الوطني بصفة عامة وعلى الأردن بصفه خاصة، ولنتذكر انه لا اسـتقلال سياسي دون استقلال اقتصادي(الرمضاني،1991)، وقد عانى الأردن مـن مـشكلة المساعدات الأجنبية التي أثرت تأثيرا كبيرا في قراره السياسي، والتي كانت بـسبب شح موارده الاقتـصادية، وحاولـت الحكومـات الأردنيـة المتعاقبـة باسـتخدام الاستراتيجيات الاقتصادية تطوير الموارد الذاتية، لتقليل الاعتماد على المـساعدات الخارجية (الخلايله، 1998) ومن خلال ما سبق يمكن القول أن العامل الاقتـصادي الأردني يعتمد على المساعدات الأجنبية، وخاصة مـساعدات الولايـات المتحـدة الأمريكية والدول العربية النفطية، وهذا الاعتماد يؤثر على عملية صـنع الـسياسة الخارجية الأردنية، وتضعها في وجه ضغوطات بعض الدول وخاصة تلـك الـدول التي تكون مساعداتها وأسواقها ذات قيمة للاقتصاد الأردنـي، ومـع أن الاقتـصاد

الأردني قد حقق بعض النجاحات إلا أنه ما زال في طور النمـو وسـيبقى سـريع التأثير بضغوطات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية وتغييراتها.

6.4 العامل العسكري:

لا تقل أهمية المتغير العسكري كعامل مؤثر في السياسة الخارجية للدولة عن أهمية المتغيرات الأخرى، بل انه في الكثير من الأحيان يلعب دورا حاسما على مستوى تقرير أهداف السياسة الخارجية للدولة(الرفوع وفهمي، 2009) ويشكل المتغير العسكري عاملا رئيسيا في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي(النوايسة، 1994)، فان اعتماد الأداة العسكرية لا يقتصر فقط على أوقات الصراع، فحتى في حالة السلم يجب أن تملك الدولة قوة عسكرية لكي تحافظ أو تمنع الدول الأخرى من خرق حالة السلم السائدة، ونجد أن كثيرا من الدول التي لا تملك أسباب القوة العسكرية تلجأ إلى التحالف أو غيره من أشكال الاعتماد على الآخرين وهي تعلم ان ذلك سيقيد سيادتها على الأقل في صنع سياستها الخارجية(الفخراني، 1987) ومع هذا فان قدرة القوات المسلحة على إنجاز وظيفتها في السياسة الخارجية تتأثر سلباً أو إيجابا بمجموعة من المتغيرات النوعية والكمية، ومنها الإمكانات الاقتصادية والبشرية والتسليحية (الرمضاني، 1991)، ووراء تحقيق ذلك تسعى الوحدات الدولية إلى تنمية قدراتها من القوة بدوافع عديدة، فقد يكون خوفها من التهديدات الخارجية، وقد تكون بسبب التنافس المحموم بين وحدات دولية، ولكن أغلب الدول لا تستخدم قوتها العسكرية إلا في الحالات التي لا يمكن أن يكون للدبلوماسية دور (محمد، 1985)، ومع تطور الأحداث في المنطقة زاد صانع القرار السياسي الأردني من اعتماده على المؤسسة العسكرية لتنفيذ أهداف سياسته الخارجية، واهتم بالقوات المسلحة الأردنية كما وكيفا وإعداد القوات المسلحة وتجهيزها وكفاءة تدريبها وتسليحها للوصول إلى مرحلة الاحتراف العسكري(الرفوع وفهمي، 2009)، وقوة الدولة تعتبر حجر الزاوية في تحديد أبعاد الدور الذي تؤديه على مسرح الحياة السياسية الدولية، وان طبيعة العلاقات الدولية المتبادلة هي التي تحدد الكيفية التي تستخدم بها قوة الدولة في الدفاع عن مصالحها وأهدافها(محمد، 1985)، وبالتالي

فان القوة العسكرية هي ركيزة القوة السياسية وهي التي توفر البدائل وهي التي تعطي الدولة فرصة في فرض أرادتها بالتهديد بالحرب أو شنها(أبودية، 1983).

فمنذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921م، بوشر بإنشاء قـوات الجـيش والدرك التي كانت نواتها من الحرص المرافق للملك عبدا الأول عند قدومه مـن الحجاز، إلا أن هذه القوات أصبحت منذ البداية تحت إمرة القادة الإنجليز، وكانـت وسيلة للضغط السياسي على الملك والحكومة الأردنية من أجل تحقيـق المـصالح البريطانية في المنطقة (الخلايلة، 1998)، وأستمر هذا الدور إلـى عـام 1956م، الأمر الذي أثر على حركة صانع القرار الأردني وعلى طبيعة قراراته الخارجيـة لفترة طويلة (مراد، 1973)، ومع تنامي الحاجة لاستخدام القوات المـسلحة لتنفيـذ أهداف السياسة الخارجية الأردنية، أتخذ صانع القرار في آذار من العـام 1956م، قراراً يقضي بتعريب قيادة الجيش العربي، وهذا مؤشر واضح علـى أن الوجـود البريطاني في قيادات الجيش يعتبر محدداً لسياسة الأردن الخارجيـة ولا بـد مـن التخلص منه(المناصير، 2003)، إذ تعد قدرات الأردن العسكرية مـن أحـد أهـم العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية، لما فرضته كمياً من قيود ومتطلبات، ولما مثلته من أداة للتعبير عن توجه سياسته الخارجية، ويرتبط تأثير القدرات العـسكرية على سلوك السياسة الخارجية الأردنية بطبيعة موقعه على خطوط التماس الـساخنة في منطقة الشرق الأوسط، والتي تشهد تقلبات حادة ومتباينة في طبيعـة التحالفـات السياسية وفي طبيعة مصادر التهديد المختلفة منها والقائمة (السليم، 2000)، وتعـد القوات العسكرية الأردنية إحدى أدوات السياسة الخارجية الأردنية، وتلعـب نفـس الأدوار التي تلعبها عناصر هياكل صناعة القرار السياسي المساعدة الأخرى، وهي الاستشارة أو إبداء الرأي، فالملك القائد الأعلى للقوات، والقوات المسلحة مـسؤولة مسؤولية مباشرة أمامه بموجب دستور 1947م و1952م (النهار، 1993)، وتتحـدد كيفية تأثير المتغير العسكري في سلوك صانع القرار بنوعية الإمكانات والقـدرات العسكرية المتوفرة للدولة، إذ أن هناك علاقة وطيدة بين نوعية الإمكانات والقدرات العسكرية لإحدى الدول، وبين فعالية أو عدم فعاليته في سلوكها السياسي الخـارجي

(النوايسة، 1994)، وإن الدول القوية عسكرياً تتميز بقدرة عالية على تحقيق أهداف سياستها الخارجية وحماية مصالحها الحيوية(الرفوع وفهمي، 2009).

تعتمد الدول على قدراتها العسكرية كأحد المسببات المادية المؤثرة في اتخاذ القرار السياسي في أوقات الحرب والسلم، والتي تجسد في كونها عاملاً للترهيب والتهديد والردع (الحديثي، 1982م).

فالأردن منذ تأسيسه حاول إنشاء قوة عسكرية تستطيع حفظ الأمن الداخلي والمحافظة على النظام ومنع الاعتداءات الخارجية على أراضية، ولم يكن له أهداف توسعية، فصغر مساحة الأردن،الذي حرم من العمق الاستراتيجي أدى ذلك إلى تقليل خيارات صانع القرار السياسي فليس لدية خيارات كبيرة لإنجاح أي تحرك عسكري كبير، بالإضافة إلى الضعف النسبي للقدرة العسكرية من ناحية التسليح قياسا بالدول المحيطة (الهزايمة، 1999م).

ان الأردن دولة ذات دخل قومي منخفض مما يؤثر بالضرورة على الإنفـاق العسكري، وقد بلغ حجم النفقات على الأمن والدفاع ما نسبتة (7.8%) مـن النـاتج القومي. ويقدر عدد قوات أفراد القوات العسكرية الأردنية بـ ـ(104.000)، عـدد القوات البرية منها (90) ألف فرد، وعدد القوات البحرية (480) فرداً، بينما عـدد القوات الجوية (13.500) فرداً (شبيب، 2000م).

فيتضح مما سبق أن انخفاض الدخل القومي الأردني انعكس سلبياً على الإنفاق العسكري وعلى ترجمة ذلك إلى تحليل جيوسياسي يربط بين المتغير العسكري وأثره في توجه السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول النظام الإقليمي العربي، خاصة دول الجوار. فقد تبين أن هناك عوامل خارجية كثيرة تتحكم في عملية اتخاذ القرار العسكري الأردني، نظراً لتكرار تعرض الدولة لأخطار الخارجية، تارة من جانب الكيان الصهيوني، وتارة من جانب دول الجوار العربي التي سعت في حقبة سيطرة القومية أبان خمسينيات وستينيات القرن الماضي على الساحة العربية إلى تهديد أمن واستقرار وسلامة الأردن بطرائق متنوعة. ومن هنا فإن القيود التي يتركها العامل العسكري على صانع القرار الأردني، يمكن تلخصيها في القيود التالية (الهزايمة، 1999م):

1. اعتماد الأردن في قضايا التسلح على الاستيراد الخارجي بشكل كلي، لفقدانه القدرة على التصنيع الوطني.
2. فقدان القدرة المادية لتأمين نوعية وكمية السلاح المرغوب فيه، وهو ما دفع الحكومات الأردنية المتعاقبة على طلب المساعدات العسكرية الخارجية من الدول العربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.
3. محدودية نوع الأسلحة المتوفرة لدى المؤسسة العسكرية الأردنية يؤدي إلى خضوع قرار توسيع وتحديث الجيش الأردني إلى الجهة المصدرة، كما إن من يتحكمون بسوق السلاح العالمي يتحكمون في نوع وكمية ودرجة حداثة السلاح الذي يقدمونه للمؤسسات العسكرية العربية بما فيها الأردنية، لاعتبارات أمنية تتعلق بإسرائيل التي تفوق في قدرتها العسكرية التقليدية والشاملة جميع المقدرات العسكرية العربية مجتمعة.

ولعل أخطر هذه القيود هو أن الجيش الأردني وبمقياس التوازن الاستراتيجي في المنطقة العربية، يعد أقل الدول في ميزان التوازن العسكري، سواء من حيث عدد القوات أو من حيث كمية ونوعية الأسلحة التي يملكها أو من حيث نسبة الإنفاق الإجمالي على المؤسسة العسكرية (الهزايمة، 1999م).

وعليه، فإن تأثير العامل العسكري في السياسة الخارجية الأردنية تجاه النظام الإقليمي العربي وفي إطار علاقاته العربية، يبدو ضعيفاً وسلبياً، وخاصة بالنسبة للدول المجاورة مثل سوريا، إذ حرمة هذا القيد من أن يكون عاملاً فعالاً ومؤثراً في السياسة الخارجية، بل وأدى إلى أن تكون الدبلوماسية -الأداة الأولى في السياسة الخارجية- هي المحور الوحيد لها في الحركة الأردنية على المستوى الإقليمي والدولي. ولما كان -وما زال- الأردن يعتمد على المساعدات العسكرية والاقتصادية العربية والغربية في دعم مؤسسته العسكرية، فقد رتب على صانع القرار أن يضع في اعتباره:

1. الحفاظ على علاقات متميزة وطبيعية مع الدول العربية بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص، لضمان استمرار توفير المساعدات العسكرية له ولحمايته في ظل الظروف غير المستقرة في المنطقة العربية.

2. الموائمة بين حالة المد القومي من جهة وعلاقته التحالفية مع الدول الغربية من جهة ثانية منذ زمن طويل.
3. الحفاظ على علاقات ودية مع دول الجوار العربي أساسها الوسطية في الطرح وفي معالجة المشاكل البيئية لفقدان قدرة الأردن العسكرية على امتصاص أي تهديد خارجي من جانبها دون دعم وحماية خارجية وهو ما تبين بوضوح إبان عصر إيديولوجيا القومية التي اجتاحت المنطقة منذ مطلع خمسينات القرن الماضي (قطيشات، 2009م)، وحتى هذه الأيام.
4. عدم استثارة إسرائيل ضده في ظل فقدان العامل العسكري والاقتصادي العربي للوقوف في وجهها اعتبارا من نكسة حزيران عام 1967م وهو ما استوعبه الأردن جيداً وعبر عنه عام 1970م بين الحكومة الأردنية والفصائل الفلسطينية التي استغلت مجال الحركة على الساحة الأردنية بصورة سلبية انعكست على أمن واستقرار الأردن وأدت إلى تصعيد التوسع مع إسرائيل في ظل فقدان القدرة الوطنية والعربية الموجهة بعد حرب حزيران 1967م. وربما يكون الأردن قد تنفس بعد اتفاقية السلام مع إسرائيل عام 1994م لكونها أزالت عن كاهل صانع القرار الأردني، ولو بطريقة غير مباشرة، وبصفة مؤقتة، اخطر مصادر التهديد من الجهة الغربية للدولة.

الفصل الخامس

السياسة الخارجية الأردنية تجاه قضايا الشرق الأوسط

غالبا ما تعتمد الدولة في علاقاتها الخارجية, أو في بناء ذاتها الداخلية, على ما تختزنه في ذاكرتها من تجارب وممارسات, فيصبح التاريخ مرجعا لها, تلجأ إليه في حالات أو أحداث معينة, لذا فإن الدولة تحرص أن ترجع إلى التاريخ وتستعين به كي تنطلق من خلاله إلى السلوك التالي, ولكي تقوم بترتيب أوراق علاقاتها مع غيرها من الدول ولا سيما الدول المجاورة لها, إذن فإن التاريخ له مكانة مرموقة في تحديد الأولويات والمرتكزات السياسية والاجتماعية و الحضارية لأي دولة (جنسون، 2010).

وفي النظام الإقليمي العربي بالتحديد, نجد أن العلاقات الداخلية فيه تعاني من حالة من الفوضى وعدم التوازن, ولم تعد الأولوية تعطى فيه إلى العمل العربي المشترك, بل سعت كل دولة فيه إلى بناء ذاتها الداخلية فقط, ولعل السبب في ذلك هو أن الباحثين السياسيين أخذوا بالتركيز على فترات الصراع التي مرت بها العلاقات العربية _العربية, نظرا إلى تأثر هذه الدول بصعوبة اتخاذ القرارات خلال هذه الفترات من جهة, ولطول مدة فترات الصراع من جهة أخرى (الثبيتات، 2010).

وقد سعى الأردن إلى المحاولة في إعادة الاصطفاف العربي, وتعزيز نمط العمل العربي المشترك, من خلال تمكين علاقاتها مع الدول العربية على أساس يمكن أن يكون فيه التعاون والتقارب هو السمة الأساسية بينها, وأيضا من خلال دراسة وتحليل فترات التعاون والوقوف على ايجابياتها التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين العلاقات الداخلية في النظام الإقليمي العربي (تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط. 1999).

إذا كانت البداية الرسمية للعلاقات السياسية الأردنية-العربية بدأت تفاعلاتها مع تأسيس إمارة شرق الأردن ومطلع القرن العشرين، إلا أن الإرهاصات الأولى لتلك العلاقات قد تشكلت في حقيقتها في عهد الشريف حسين بن علي منذ منتصف القرن

التاسع عشر، وقد عبرت عن نفسها بسلسلة من الأحداث والتطورات السياسية دخلت فيها المنطقة العربية بمجملها بعد انطلاق الثروة العربية الكبرى عام 1916م،حتى أرست قواعد التجزئة بعد الوحدة بفرض نفسها على الساحة العربية عموما،فانقسمت المنطقة العربية إلى جملة كيانات وقوالب سياسية مصطنعة، وكان من تلك القوالب السياسية إمارة شرق الأردن عام 1921م, وعليه فالأردن كدولة تضرب جذوره عمق التاريخ في علاقاته مع الأشقاء العرب، فإذ كانت بداية تأسيس الدولة الأردنية في مطلع العشرينات هي بداية تسجيل التاريخ المشترك للعلاقات الأردنية – العربية، فالأردن منذ تأسيس الدولة في عام 1921م، وحتى مطلع الخمسينات، كان يعاني من السياسات العربية المناوئة له وجها لوجه بسبب التقارب الجغرافي والطمع في الاستيلاء على كيانه الجديد وضمه لدفتي هذا النظام أو ذاك، وموقع الأردن الجغرافي الحساس وارتباطه بحدود مع دول جوار عربية قوية مرت عليها حضارات مثل (سوريا والعراق والدول الخليجية ومصر ولبنان وفلسطين) أملت على السياسة الأردنية أن تكون في موقف المدافع عن وجوده وليس في موقف المدافع لقضاياه القومية (قطيشات, 2010).

لا بد من تجاوز المرحلة التي تلت مباشرة تأسيس الدولة الأردنية, بالأخذ بعين الاعتبار أن الأردن منذ تأسيسه يرتبط بعلاقة متينة بين مـصالحه الوطنيـة وبـين مصالح النظام الإقليمي العربي, حيث أن هدف قيام الوحدة العربية والحفـاظ علـى مصالح النظام العربي هو الهدف الأساسي الذي يرتبط مع الحفاظ على مكتـسبات الدولة الأردنية.

نجد هذا راسخا في عقل صانع القرار الأردني من خلال الإشارة نص الميثاق الوطني الأردني " أن الأردن جزء لا يتجزأ من أمته العربيـة والإسـلامية , وان العروبة هي هويته القومية وأن الأردن بشعبه العربي الأصيل وقيادته الهاشـمية و مؤسساته الديمقراطية يؤمن إيمانا راسخا بحتمية الوحـدة التاريخيـة والجغرافيـة والمادية والثقافية هو وطن الأمة الطبيعي, والوحدة العربية هي الأصل والأسـاس والرد الحقيقي على واقع التجزئة "(وزارة الدولة لـشؤون الاعـلام والاتـصال، 2013).

تعرف البيئة الخارجية بأنها العناصر البشرية وغير البشرية التي تقع خـارج نطاق سيادة الدولة، فلا تستطيع أي وحدة سياسية في هذا الكون العيش بمعزل عـن التفاعلات السياسية التي تعج بها البيئة السياسية على الساحة الخارجية للدولة والتي يشهدها النظام الدولي بكل أبعاده فهي جزء منه تتفاعل معه تؤثر فيه وتتـأثر بـه، وتختلف حالات التأثر والتأثير من وحدة سياسية إلى وحده أُخرى، تبعـاً لاخـتلاف الظروف الإقليمية والدولية المحيطة (تليلان، 2000).

والملاحظ أن أي قرار سياسي يتخذ داخل أي وحدة سياسية، لا بد أن تـنعكس نتائجه على بيئة نظامها السياسي، بغض النظر عن علاقة هـذا القـرار بالـسياسة الداخلية أو الخارجية وإن كان هذا الانعكاس يتباين تبعاً لأهمية هذا القرار (قطيشات, 2002) .

تعد القرارات السياسية سواء الداخلية منها أو الخارجية التي تتخـذها الدولـة داخل أي قطر عربي، ذات انعكاسات ضمن الإطار الإقليمي الذي يعيش به، بغض النظر عن علاقة هذا القرار بالسياسة الداخليـة أو الخارجيـة لتـأثر كـل واحـدة بالأخرى. وتعد السياسة الخارجية امتداداً للسياسة الداخلية التي تنتهجها الحكومـات وتدير بها شؤون رعيتها، إلا أن انعكاسات وتأثيرات القرارات تتباين فيمـا بينهـا. فالقرار الذي يتعلق باتخاذ موقف يتعارض مع المصالح العربية القومية يعـد أقـل تأثيرا من القرار المتعلق بقطع علاقات دبلوماسية بـين قطـرين عـربيين وهكـذا (مشاقبة, 2002).

ويرجع سبب ذلك إلى كون الإطار الإقليمي يعد بيئة دولية للدولة تبحث بها كل دولة من دول الإقليم عن سبل تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وتؤخذ في طريقهـا بالبحث عدة أشكال سياسية منها التنافسية والعدائية والمصلحية بغض النظـر عـن التباين الحاصل في طبيعة الأنظمة السياسية في دول الإقليم(جميل, وهلال، 2009).

ويعد متغير النظام الإقليمي هو المتغير الأهم في مفردات هذه الدراسة باعتبار إنها تعتمد أساسا على رصد المؤثرات المحددة للعلاقات الأردنية العربية، ولا سيما دول الجوار, لذا فان دراسة متغير النظام الإقليمي يقتصر على تناول دول المركز أو الدول المهمة في معادلة التأثير الأشد في السياسة الخارجية الأردنيـة، ورصـد

علاقات الأردن مع محيطها العربي بالذات في ظل الظروف الإقليمية والدولية، وهي الأكثر تعرضاً للشد والجذب كما يرى عدد من الباحثين (مركز العرب والعالم للدراسات والإعلام، 2011).

فكما قيل من قبل الكثير من الباحثين فإن الدولة تتحرك سياسيا من خلال الإطار الإقليمي حيث هو البيئة الأولى للدولة، وهو مسرح الأحداث الأهم في صنع القرار الوطني قبل تصديره دوليا، بمعنى أن عملية صنع أي قرار خارجي تأخذ بالاعتبار المحيط الإقليمي قبل المحيط الدولي، لأن الأول هو الأخطر والأكثر تأثيرا سلبيا أو ايجابيا، ويجب على الدولة التكيف مع هذه البيئة للحفاظ على أمنها واستقرارها، ولقد اعترف رئيس الوزراء الأردني الأسبق "توفيق أبو الهدى" عام 1954م بهذا التأثير، بقوله: "إن الأوضاع الدولية وتغير الأوضاع في مصر والتغير المتوقع في العراق، جعلت حكومتي تفكر بتعديل معاهدتنا مع بريطانيا" (العزام، 1998م).

والواقع إن هذه الآلية من التفكير السياسي، كانت تتطلب من الأردن تقديم تنازلات كبيرة وكثيرة مقابل ضمان الاستقرار الإقليمي، وهو ما لم يكن يتأتى رغم ما قدمه الأردن من تنازلات في سبيل القضايا القومية، وعلى رأسها الوحدة العربية والقضية الفلسطينية, وسيتضح ذلك من خلال استعراض دور القوى الإقليمية العربية المجاورة للأردن والتي تأثر الأردن بسلوكها الخارجي تجاهه باعتبارها دول جوار جغرافي من جهة، وتشاركه قواسم حضارية وتاريخية وثقافية ودينية من جهة أُخرى (المسيعديين، 2004).

فكانت البداية الأولى في عهد الملك عبد ا الثاني هي جنازة الحسين والتي جمعت أقطاب السياسة العالمية والعربية برغم تناقضها الكبير. فالمسألة لم تكن مسألة عزاء فقط بل تعدتها إلى مسألة تسجيل مواقف ومحاولة التأثير على توجه النظام في عهد الملك عبد ا الثاني بن الحسين، عبرت عنه الأطراف بطرق مختلفة. وكان الحضور الأهم والأبرز في هذه الجنازة لثلاث أطراف لها مصالح حيوية في الأردن: الجانب العربي والأبرز فيه الخليج وسوريا ومصر، والجانب الأمريكي، والجانب الإسرائيلي(صحيفة العرب اليوم الأردنية, 2010).

ولعل كل قوة من هذه القوى أرادت أن تعكس مصالحها ووضع الأردن في أطار هذه المصالح. وفي المقابل، فإن الأردن الذي أصبح محط أنظار هذه القوى، له مصالح وارتباطات واهتمامات معها تجعله يرى هذه التظاهرة بنظرة أوسع من مجرد النظرة الجنائزية (مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999م).

وكان قدر الأردن على خريطة العالم السياسي أن تكون بؤرة الصراع الأيديولوجي في العالم منذ القدم ولا تزال، مما يسوغ لنا القول إنهما الأكثر تأثراً بالأحداث على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولكن بدرجات مختلفة وحسب الظروف الزمنية والأحداث والأزمات والمتغيرات الدولية المتتالية منذ نهاية الحرب الباردة حتى هذه الأيام. وبناء عليه، فإن هذا الفصل سيعرض السياسة الخارجية الأردنية تجاه قضايا الشرق الأوسط:

1.5 السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية:

تشكل المسالة الفلسطينية الهم المركزي في موضوع الأمن والاستقرار الأردنيين، ويعود ذلك إلى عاملين رئيسيين هما:

أولا: اشتراك الأردن بأطول حدود برية مع أرض فلسطين التاريخية، مقارنة بأية دولة عربية أخرى، الأمر الذي يؤثر بشكل حيوي على طبيعة علاقاته بدولة إسرائيل المقامة منذ العام 1948م.

وثانيا: إن وجود عدد كبير من الفلسطينيين بين سكان الأردن يجعل انعكاس الأحداث الخارجية، التي تتعلق بالنزاع على فلسطين، والصراع العربي – الإسرائيلي، على الوضع الداخلي الأردني بشكل عضوي ومتداخل لا يمكن تجاهل تأثيراته، وعند الحديث عن الأردن لا يمكننا تجاهل قضية الصراع على فلسطين، والصراع العربي – الإسرائيلي، على الوضع الداخلي الأردني بشكل عضوي ومتداخل لا يمكن تجاهل تأثيراته.

وعند الحديث عن الأردن لا يمكننا تجاهل قضية الصراع على فلسطين، وذلك لأسباب عدة، فمن جهة، هناك الضغط الذي يولده سكان الأردن الفلسطينيون، من أجل الاشتراك بالعمل العسكري ضد إسرائيل أو دعمه، أو على الأقل من أجل حمل

الحكم على الإمتناع عن عقد السلم معها، ويتمثل سبب آخر بوجود تهديدات فعلية أو مرئية من قبل إسرائيل، فتؤثر بعضها على الأردن مباشرة (كالهجوم العسكري) أو بشكل غير مباشر (كالإجراءات الإقتصادية والديمغرافية في الضفة الغربيـة)، أمـا السبب الثالث، فهو الضغوط التي تمارسها الدول العربيـة الأخـرى، وأن الأمـن الخارجي والداخلي في الأردن يترابطان إرتباطا وثيقا حين يتعلق الأمـر بالقـضية الفلسطينية، وإلى حد أنهما يشكلان معا علاقة عضوية، فكان أن تسببت هذه العلاقة، أكثر من غيرها، في إثارة دوافع النشاطات الأردنية في المجال الخارجي، من أجـل إعادة التوازن الداخلي.

ان حقائق العلاقة التاريخية والجغرافية الوثيقة بين الأردن وفلـسطين خـلال العصور، وانتماء الفلسطينيين والأردنيين القومي وواقعهم الثقـافي والحيـاتي فـي الحاضر والمستقبل جعلت من هذه العلاقة حالة خاصة متميـزة، تعززهـا طبيعـة الروابط وقوة الوشائج وعمق المصالح المشتركة بينهما، مما يؤكد ضرورة استمرار هذه العلاقة وتمتينها في مواجهة الخطر الصهيوني العنصري الاسـتعماري، الـذي يهدد وجود امتنا العربية وحضارتها ومقدساتها، ويستهدف الأردن كمـا اسـتهدف فلسطين (ربابعة، 2005).

ان انعكاس المتغيرات السياسية على الساحة الدولية والعربية، وما وقع من تطورات على الساحة الأردنية – الفلسطينية، تمثلت في قرار فك الارتباط الإداري والقانوني بالضفة الغربية المحتلة، وموافقة منظمة التحرير الفلسطينية عليه، وقرار إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، واعتراف الأردن بها، وما نشا عن تلك التطورات أو بسببها من واقع جديد، أكد خصوصية العلاقة الأردنية - الفلسطينية وتميزها، واصحب أساسا لوضع تلك العلاقة في إطارها الصحيح وإرسائها على أسس ومرتكزات واضحة (سويدان، 2005).

ان الوحدة الوطنية الأردنية هي القاعدة الصلبة التي تقوم عليها العلاقة الوثيقة بين جميع المواطنين في الدولة الأردنية، كما استحالة الفصل على ارض الواقع بين المواطنين من أبناء الشعب العربي الأردني على اختلاف أصولهم يستلزم حماية هذه الوحدة وترسيخها، بما يعزز منعة الأردن، ويحفظ أمنه الوطني والقومي ويحمي

جبهته الداخلية، ويضمن الفرص المتكافئة لجميع المواطنين دون تمييز، ويصون مصالحهم المشروعة وحقوقهم التي كفلها الدستور(البداد، 2011).

الحرب على غزة ليست كأي حرب بين دولة وأخرى، فهي حرب لها إمتدادات وتداعيات سياسية تتجاوز الحدود الجغرافية الصغيرة لغزة، هي حرب سياسية منذ بداياتها لنهايتها، فإسرائيل ورغم ما تملكه من قوة متفوقة تستطيع أن تدمر غزة بالكامل ولمرات متعددة فإنها لا تستطيع لإعتبارات كثيرة إقليمية ودولية، واعتبارات تتعلق بالمقاومة وقوة وصمود شعب كامل في غزة يقارب المليونيين، ومن ناحية أخرى المقاومة وما تملك من قدرات محدودة في غزة لا تستطيع أن تلحق هزيمة كاملة بإسرائيل، بل قد لا تستطيع أن تتقدم أكثر من حدود غزة نفسها.

والعدوان الإسرائيلي على غزة أو ما يعرف بالتصعيد على غزة 2012م هي العملية التي قام بها الجيش الإسرائيلي ضد قطاع غزة، وأطلقوا عليها اسم "عامود السحاب". وقد بدأت رسمياً في 14 نوفمبر 2012م بعملية الاغتيال لأحمد الجعبري أحد قادة حركة حماس في قطاع غزة, وردت عليها الفصائل الفلسطينية بعملية "حجارة السجيل", وما بين 14 نوفمبر إلى غاية 21 نوفمبر عام 2012م تاريخ إعلان الهدنة، سجلت الصحافة ومؤسسات حقوق الإنسان 155 قتيل ومئات الجرحى الضحايا قتلوا بطريقة مباشرة جراء الغارات الإسرائيلية على كامل قطاع غزة منهم أكثر من 27 قاصر ورضيع مابين الشهر و 17 سنة 8 شيوخ تجاوز ال 60 سنة و14 امرأة، وفي الجانب الإسرائيلي: ثلاثة إسرائيليين واثنين من الرجال وامرأة واحدة (الجزيرة، نت، 2013).

أرادت الدولة العبرية فتح المواجهة مع المقاومة الفلسطينية في غـزة عبـر الاستطلاع بالنار لاختبار مواقف عديدة على أثر متغيرات الربيع العربي، من بينها مصر الجديدة, فالحملة شكلت ضغطاً على القيادة الأردنية باعتبارها اختبـارا لهـا للموازنة بين متضادين هما: دعم القضية الفلسطينية، والحاجة لواشنطن في مـسألة الاقتصاد.

وتتسارع ردود الفعل الشعبية الأردنية والفلسطينية إزاء تسريبات خطة وزيـر الخارجية الأمريكي جون كيري لتسوية الـصراع العربـي الإسـرائيلي، وإقامـة

كونفدرالية أردنية فلسطينية، وحل قضية اللاجئين بدون عودة، يعبر عن مدى القلق الذي يساور الكثير من القوى المجتمعية، بالنظر إلى ما قد تحمله من نتائج وترتيبات تتعلق بقضايا جوهرية، كالحدود واللاجئين والمقدسات، الأمر الذي ينعكس بـشكل مباشر على شكل وهوية ومستقبل دول المنطقة وخصوصا الأردن وفلسطين ومصير وحقوق أبنائهما (نوفل، 2012).

الكونفدرالية، بل والفيدرالية، ستكون مطلبا ملحا للشعبين الفلسطيني والأردني على حد سواء إن هي استكملت شروطها: وهي أن تنشأ بعد قيام الدولة الفلـسطينية على أرضها وعاصمتها القدس، وأن تنشأ بالإرادة الحرة والطوعية التامة للـشعبين، وليس بالضد من إرادة أي منهما، وأن تحفظ الهوية الوطنية لكل منهما، وأن تنـشئ قواعد صلبة لنظام سياسي ديمقراطي تعددي، ترتضي به مختلف المكونات السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية على ضفتي "الكونفدراليـة" ، وأن تحفـظ اسـتقلال وسيادة الكيان الجديد، أو الكيانين المنضوين في إطاره، خصوصا عن إسرائيل، فلا تكون الكونفدرالية مجالا حيويا مباشرا أو غير مباشر، للتوسعية الصهيونية، أمنيـا واقتصاديا واستراتيجيا. (القصير، 2013)

على الجانب الأردني، التصريحات الرسمية حذرة وشحيحة، وهو ما لا يساعد في الإجابة على الأسئلة التي تثيرها جولات كيري المتواصلة في المنطقة، وتبديـد المخاوف الشعبية التي تتزايد بمرور الوقت، وما يزيـد الأمـر سـوء، مواصـلة الصحافة العبرية التشكيك بالمواقف الرسمية الأردنيـة، دون ردود أفعـال رسـمية واضحة من الحكومة الأردنية التي تواصل انتهـاج سياسـة التجاهـل والـضبابية (درويش، 2011).

فبعد نشر تقارير صحفية عبرية (هآرتس 28 يناير2013) تؤكد رفض الأردن للتواجد الفلسطيني على الحدود، وموافقته على تعويض اللاجئين وتدويل القدس، وأن القيادة الأردنية تدرك بأن الدولة الفلسطينية غير قابلة للحياة وتـستعد لفدراليـة أو كونفدرالية مع الفلسطينيين، وينقل الكاتب "روبين بدهتسور" عن مسئولين أردنيـين، لم يسمهم، إقرارهم بتفهم الأردن بأن الخطوة التاليـة للتـسوية إقامـة فدراليـة أو كنفدرالية مع الدولة الوليدة، ويوضح بالقول: "الأردنيـون يؤكـدون قـائلين نحـن

متنبهون إلى أنه من المشكوك فيه أن يكون لدولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة إمكانية البقاء زمنا طويلا، ولهذا ستكون الخطوة التالية إنـشاء اتحـاد فـدرالي أو كونفدرالي أردني فلسطيني.

تاريخيا، طرحت الفيدرالية و"الكونفدرالية" كتتويج لمسار بناء الدولة الفلسطينية المستقلة، وكان الخطابان الرسميان (الفلسطيني-الأردني) يشددان على إقامة نوع من العلاقة الكونفدرالية بين دولتين سيدتين مستقلتين، على أن تكون علاقة طوعية، وبعد استفتاء شعبي هنا وهناك على ضفتي الأردن(هليل، 2012).

2.5 السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية:

يلعب الجوار الجغرافي دوره في تقرير سلوك الأردن الخارجي تجاه سوريا (شلبي، 2008)، حيث يبلغ طول الحدود المشتركة بين سوريا والأردن (455 كم^2)، أي ما نسبته (26,39%) من مجموع طول الحدود الأردنية، وتشكل مساحة سوريا ضعفي مساحة الأردن، ويشكل السكان ثلاثة أضعاف سكان الأردن (البحيري، 1991).

ويجمع القطرين السوري والأردني جغرافيا اصطلاح سوريا الطبيعيـة وهـذا أيضا له مدلوله الخاص والخاص جدا، إذ تبدوا هذه التسمية مرشحة لـصهر الأردن وسوريا في بوتقة واحدة، كما كانت قبل اتفاقيـة سـايكس – بيكـو عـام 1916م (الهزايمة،أ، 2011)، وتتمتع سوريا بقوة اقتصادية وعسكرية كبيرتين إضافة إلـى ميول نظامها السياسي أبان الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربـي إلـى الكتلة الاشتراكية، وكان النظام السياسي ملكي هاشمي لمدة لم تتجاوز " 22 " شهراً (الموسى،1996)، قبل ان يستولي الفرنسيون على الشق الغربي منهـا، ويؤسـس البريطانيون إمارة شرق الأردن وتوضع تحت حكم الهاشـميين (شـلبي، 2008)، وظل السلوك السياسي السوري محل ارتياب القيادة الأردنية، فعندما قامت الوحـدة السورية المصرية، حاولت الأردن الرد عليها بوحدة مماثلـة مـع العـراق، إلا أن سقوط الملكية في العراق، حيث آمال القيادة الأردنية (الهزايمـة، 2004)، وكانـت العلاقات السورية الأردنية من أكثر العلاقات تأرجحا بين التنافس والعداء، ووصفت

علاقاتهما الثنائية خلال الفترة الممتدة من نهاية الأربعينات وحتى منتصف الثمانينات بالشد والجذب والعدائية الشديدة خاصة في ظل كثرة الانقلابات العسكرية التي شهدتها سوريا وانعكست على تغير وتبدل سياستها الخارجية مع الأردن مع كل حكومة عسكرية جديدة (العزام، 1998)، ووصلت الخلافات السورية الأردنية في الستينات إلى درجة كبيرة من التوتر بين الدولتين جعلت سوريا تحشد قواتها العسكرية على الحدود الأردنية ودخل مع القوات الأردنية في اشتباكات ومرجع ذلك هو الصراع الإيديولوجي، ودعم سورية الفصائل الفلسطينية المسلحة المناوئة للحكم الهاشمي في الأردن(الهزايمة، 2004)، وازدادت العلاقات سوءاً بين البلدين بفعل احتضان الأردن اللاجئين من الإخوان المسلمين السوريين الذين فروا من بطش النظام السوري وتنكيله، وعلى الرغم من الخلافات السياسية بين البلدين، إلا أن العلاقات الاقتصادية لم تتأثر بتلك الخلافات، وشهدت فترة الثمانينات مزيد من التبادل التجاري بين البلدين، حيث ارتفعت الصادرات السورية إلى الأردن بنسبة (75%) خلال الفترة (1986 – 1987)، وزادت الصادرات الأردنية إلى سوريا في هذه الفترة بنسبة (20%) وازدادت أهمية سوريا للأردن كشريك تجاري بعد حرب الخليج الثانية، حيث أصبح المستوردون الأردنيون يستخدمون الموانئ السورية، كما تعتبر سوريا ممرا للبضائع الأردنية المتجهة إلى لبنان وتركيا (شلبي، 2008).

إن ما سبق لا يدع مجالا للشك أن سوريا تعتبر محددا من محددات السياسة الخارجية الأردنية، ويتمركز هذا التحديد بما يلي:

1- نمو القوة العسكرية السورية.
2- نمو التأثير السوري على الدول النفطية الحليف الطبيعي للأردن.
3- إعطاء سوريا تسهيلات للمنظمات الفلسطينية الرافضة، واستخدام هذه التسهيلات كعنصر ضغط أساسي على هذه المنظمات، ومن ثم استخدامها كواحدة من الأدوات السياسية السورية ضد الأردن وغير الأردن، وبسبب الجوار الجغرافي بين الأردن وسوريا يصبح هذا العامل هاماً يحسب له حساب في السياسة الأردنية الإقليمية.
4- اعتماد جزء كبير من التجارة الخارجية الأردنية على الممر السوري.

5- الضعف النفسي تجاه سوريا في إطار الدعوة لتوحيد بلاد الشام أو الوحدة العربية، أو وحدة سوريا الكبرى على خلفية الانتماء الوطني الأردني (الهزايمة، أ،2011).

واجتمعت في سوريا كل مخاوف الأردن السياسية والوجودية والإستراتيجية، ولا توجد خيارات سهلة يمكن الركون إليها؛ فالوقوف المطلق إلى جانب المعارضة السورية دون انتصار مطلق لهذه الأخيرة أو فشلها، سيدخل الأردن في دوامة من العداوة والمواجهة مع أطراف في النظام الجديد من النظام القديم أو مع النظام القديم نفسه في حال استطاع الصمود أو أثبت قدرته على الاستمرار طويلاً ولو كان ضعيفًا أو عاجزا (النجار، 2013).

كما أن بقاء الأسد في الحكم أو استمرار الأزمة السورية بدونه، يرتب على الأردن ثمنا أمنيا واقتصاديا باهظا, حيث لا يستطيع تحمل كلفة اللاجئين السوريين إليه، وهم في ازدياد مطّرد كلما اشتد الصراع أو استفحلت الأزمة السورية دون حل. كما أن استمرار النزاع دون سقف دولي معقول سيتيح "للتشدد الديني" المتسرب من سوريا أن يجتاح الأردن أسوة ببقية المنطقة, يمكن وضع علامات زمنية رئيسية توضح الموقف الأردني والضغوط التي تعرض لها على سبيل الإجمال فقط في مساره من الأزمة السورية، مع الأخذ بالاعتبار أن كل مخاوف الأردن الإستراتيجية كانت حاضرة في جميع المراحل:

1. **مرحلة ما قبل جنيف1،** كان الأردن لا يزال يعيش تحت تأثير الأحداث اليومية في سوريا خاصة مع بداية الأحداث في درعا، وكان لا يزال تحت ضغط أجواء الربيع العربي الذي خضع له عدد من الدول العربية فضلاً عن الحراك الأردني نفسه. وكان الأردن أكثر انفتاحا على المعارضة السورية لكنه كان لا يزال متمسكًا باستمرار قنوات حوار محدودة، وبتفاوت، مع نظام الرئيس بشار الأسد رغم غلبة عدم ثقته باستمرار حكم الرئيس بشار الأسد. وفي هذه المرحلة كانت دعوة الملك الأردني الشهيرة للرئيس الأسد بالتنحي(الجزيرة، نت، 2013).

2. **مرحلة ما بعد جنيف1**، وهو الاتفاق الذي تُوج ببيان في يونيو/حزيـران 2012 يدعو إلى "عملية انتقال سياسي" في سوريا لإنهاء الحرب. شكّل البيـان قبلـة وهدفًا للموقف الأردني لكنه أدخله في بعض من الحيرة تبعا للغموض الـذي لفّ الموقف الأميركي. فمن جهة هناك خارطة طريق أميركية-روسية للحـل السياسي دون سواه للأزمة في سوريا، ولكن استمرت بالتوازي اللغة الأميركية المتصاعدة ضد النظام حتى بلغت شفير توجيه ضربة عسكرية لدمشق بـسبب استعمال النظام للسلاح الكيماوي. كما أن الضغوط على المعارضة أيضا لـم تتوقف لدفعها نحو الموافقة على الالتحاق بجنيف2، وكذلك لمحاربة "الإرهاب" كما هو التوصيف الأميركي المتمثل بالمجموعات "المتشددة كداعش والنصرة". في هذه المرحلة كان الأردن يؤكد على عدم تدخله في الشأن الـسوري مـع تأييده للحل السياسي دون سواه، ولكن كانت المعارضة لا تزال تعـزز مـن سيطرتها على معظم المناطق الحدودية ما بين سـوريا والأردن، ولا تـزال التقارير تتحدث عن تدريب أميركي-سعودي لجيش سوري معارض.(درويش، 2013)

3. **مرحلة ما بعد التراجـع عـن الـضربة الأميركيـة الوشـيكة لـسوريا (14 سبتمبر/أيلول 2013)**، أصبح الأردن بعدها أكثر وثوقا بالحل السياسي ويدعو له، ويؤكد رفضه لأي تدخل عسكري أجنبي لإنهاء الأزمة السورية، مع تأكيده بالمقابل على أهمية أن تتوحد المعارضة السورية "لتشارك مجتمعة في المسار السياسي". وهو المضمون الذي أكد عليه الأردن في مؤتمر أصـدقاء سـوريا الأخير وكرر بعض مفرداته في جنيف2 (الجزيرة، نت، 2013).

ويمكن الجزم حاليا بأن التقدير الأردني في ضوء الموازين الإقليمية والدولية الحالية، استقر على تغليب الرأي الذي يرجح الحل السياسي وأن الخيارات العسكرية المتصلة بالأزمة السورية لا يزال الأردن في دائرتها، وأن الحسم السياسي قد يتطلب انخراطًا أردنيا في الأزمة السورية. وإلى ذاك الحين هناك قناعة بأن النظام السوري قادر على البقاء، لأن وتيرة الانشقاقات في الجيش وفي أجهزة الدولة الأمنية قد تقلصت إضافة إلى ذلك السياسية والدبلوماسية لم تكن في تصاعد بل حتى

ليست منتظمة، وأن الفراغ الذي يخلفه النظام السوري كلما تراجع تقوم بملئه قوى متشددة لا يمكن التفاهم معها. كما استقر موقف الأردن في هذه المرحلة أيضا على رفض بعض المعارضة السورية الإسلامية بوضوح، وأصبحت الأجهزة الأردنية السياسية والأمنية تصدح بصوت واحد في توصيف "التشدد الإسلامي" في سوريا والمنطقة كأحد المهددات للأمن القومي الأردني (جودة، 2013).

كرس جنيف2 حدين يتقاطعان مع إجماع دولي سيتحكمان بالموقف الأردني إلى حد بعيد، أولهما: ضرورة دخول الطرفين السوريين المتنازعين في "عملية انتقـال سياسي" كما ينص جنيف1(وهذا يرضي المعارضة)، وثانيهما: "محاربة الإرهـاب" في سوريا -أي: "التيارات الإسلامية المتشددة- والتي أصبحت جزءا مـن الأجنـدة الإقليمية والدولية، وأجندة دول عربية عدة، وهو ما يطمح إليـه النظـام الـسوري (الجزيرة، نت، 2013).

ولكن ليس من المتوقع أن يخرج الأردن تماما من سياسة الغموض التي دفع إليها بفعل مسار الأزمة السورية والمسار الدولي والإقليمي لها، وبالتالي لن تخرج عمان من دائرة التشكيك في نواياها من قبل دمشق وحلفائها، لأن نتائج جنيف2 وربما ما يليه ليس من المتوقع أن تحسم وجهة الحاجة الإقليمية أو الدولية للدور الأردني المحاذي لسوريا والمشاطئ لأزمتها، فلا يزال الأردن مركزا أساسيا للمعارضة السورية عسكريا وسياسيا، ولا يزال الجهة المفضلة والأكثر ائتمانًا من واشنطن والسعودية على أية خطوات تصعيديه محتملة ضد النظام السوري؛ فالأردن أسير المحور الذي ينتمي إليه والمتمثل بالسعودية وأميركا، ويخشى أن يدفع به أحد الطرفين إلى المزيد من التورط في الشأن السوري دون مسار واضح أو التيقن مما ستؤول إليه الأوضاع هناك. خاصة من الرياض التي لا تزال تميل للتصعيد في سوريا، وستقع عمان في حيرة أكبر إذا ما تعارضت الأجندة السعودية والأميركية بهذا الشأن.(درويش، 2013)

ورغم أن الأردن يؤكد أنه لن يتدخل مباشرة في ضرب سوريا، وقد أثبتت التجربة السابقة عندما همت واشنطن بضرب دمشق أنه سيتمسك بهذه السياسة إلى حد بعيد، إلا أنه ليس من المتوقع أن يكون سلبيا في موقفه هذا، بل سيبنى سياسيا

على أي تطور ميداني أو سياسي يحققه أحد الطرفين. وحتى اللحظة يبدو أن هناك تفهما ضمنيا من النظام والمعارضة السوريين للسياسة الأردنية المتبعة؛ فالأخيرة، أي: المعارضة، تكتفي بما يقدمه الأردن لها من خلال البوابة السعودية والأميركية، أما النظام فلا يريد استعداء الأردن فتتحول مخيمات اللاجئين هناك -القائمة في الأردن حاليا أو تلك التي قد تنشأ على الحدود- إلى خزان للمسلحين المناوئين للنظام السوري(النجار، 2013).

وبهذا ستبقى المعادلة الأردنية في التعامل مع القضية السورية: البقـاء علـى شاطئها وعدم الذهاب بعيدا في دعم أي من الطرفين بما لا يحتمله الطرف الآخر أو حلفاؤه، وذلك بوصفها مشكلة أمنية استخباراتية من حيث الإدارة اليومية لما اسـتقر عليه الوضع السوري ما لم يتبدل، وبوصفها مشكلة سياسية فيما يتعلـق بمـسارها المستقبلي وتطوراتها الإقليمية، لاسيما منها الجزء المتـصل بالتفـاوض أو ببنـاء سياسات جديدة على كل متغير جديد يأخذ مكانه في هذه الأزمة. وهذه السياسة التي يمكن أن تُسمى "الغموض البنّاء" تجاوزا، مسموح لها أن تختزن أخطاء وتناقـضات ما دامت تحقق أولوية الأردن كما يراها، والمتمثلة بانتهاء الأزمة السورية بأسـرع وقت وبنظام مستقر لا حظّ كبيرا فيه للإسلاميين، يشارك الأردن في ورشـة بنائـه ليحظى ببعض منافعه وليكون صديقًا له، وينتمي لمحور "الاعتدال" بنسخته الجديدة، لا لسواه.

3.5 السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق:

تشترك العراق مع الأردن في حدوده الشرقية التي تبلغ (132 كم^2)، اي ما نسبته (7،71%) من مجموع طول الحدود الأردنية، وهي أقصر حدود الأردن مع دول الجوار الإقليمي، ويجمع البلدين جغرافيا اصطلاح الهلال الخصيب، ويشكل العراق في مساحته أربعة أضعاف ونصف مساحة الأردن(البحيري، 1991)، وتساهم جملة عوامل في صياغة أنماط التفاعلات الأردنية العراقية، فهناك العوامل الأسرية، حيث حكمت الأسرة الهاشمية كلا من الأردن والعراق إلى غاية سقوط الملكية في العراق وتميزت تلك الفترة بالعلاقات الودية وتأسيس الاتحاد الهاشمي في

مواجهة الوحدة المصرية السورية، ثم شهدت الفترة اللاحقة خلافات عديدة بسبب تباين النظامين السياسيين، وبفعل الصراع الإيديولوجي وانعكاسات الحرب الباردة، والصراعات الإقليمية والإيديولوجية والسياسية بين البلدين، وكذلك بسبب الموقف من القضية الفلسطينية والفصائل الفلسطينية، وكذلك لعبت العلاقات العراقية السورية وما اعتراها من خصومات دوراً معتبراً في صياغة العلاقات الأردنية العراقية (شلبي، 2008).

وقد ظل العراق محدداً رئيسياً للسياسة الخارجية الأردنية وذلك بفعـل قوتـه الاقتصادية والإمكانات المتاحة له، والمنح التي يقدمها للأردن سواء كانت ماليـة أو نفطية، وما يتوفر عليه من قوات عسكرية وبشرية، وذلك ما يجعل صناع الـسياسة الخارجية الأردنية يضعون في حساباتهم ردود أفعال جـارهم العـراق (الهزايمـة، 2004)، وكانت العلاقات الأردنية العراقية تتسم بطابع أكثر ودية قياسا بالعلاقـات العربية الأخرى قبيل عقد الخمسينات بقليل، ترجمت هذه العلاقة بعد معاهدة أخـوة وتحالف بينهما عام 1947م(شلبي،2008)، أعقبها الأردن بالتفكير جـدياً بمناقـشة مشروع وحدوي حمله في 2 حزيران 1950 وزير البلاط الملكـي آنـذاك سـمير الرفاعي، بتوجيه من الأمير عبدا الأول بن الحسين لابن أخيه الأمير عبد الإلـه، ويقوم المشروع على أساس الإتحاد بين العراق والأردن وضمن شروط يتم الاتفاق عليها (الهزايمة،أ،2011)، وإذا كانت العلاقات الأردنية – العراقيـة قـد تميـزت بالتعاون والاختلاف قبل معاهدة " كامب ديفيد "، فقد جاءت هذه المعاهـدة لتقويـة العلاقات بينهما، والتزم العراق بتقديم المساعدات المادية للأردن ما دام الأردن يلتزم ببنود مؤتمر بغداد الرافض لمعاهدة "كامب ديفيد"، والصلح مع إسـرائيل، وشـهدت العلاقات التجارية بين البلدين ارتفاعا لافتاً الانتبـاه خـلال عـام 1979 (شـلبي، 2008).

ومن خلال ما سبق يمكننا اعتبار العراق محدداً من محددات السياسة الخارجية الأردنية وللأسباب التالية(الهزايمة، ب،2011):

1- موقعه الاستراتيجي بالنسبة للأردن والذي يعتبره الأردن عمقه الجغرافي.

2- موارده الطبيعية (البترول) والذي يعتبر موردا أساسيا في الصادرات العراقية للأردن(العزام، 1998).

واتضحت نتائج هذه المحددات من خلال المواقف السياسية الأردنية التالية:

1- احتفاظ الأردن بعلاقات سياسية طبيعية مع العراق وتجاوز مذبحة الهاشميين في العراق عام 1958.
2- الاستعانة بالقوات العراقية من الأخطار الصهيونية في كل الحروب التي أشعلها اليهود في المنطقة عام 1948م 1967م .... الخ
3- عدم دخول الأردن في محادثات سلام مع الكيان الصهيوني لكونه يخشى الآلة العسكرية العراقية والتي تنتهج الخط القومي في سياسة الحكم(الهزايمة، 2004).

ودفعت التطورات الأخيرة في العراق بجملة من الأسئلة والنقاشات نحو النخبة السياسية الأردنية وأصحاب القرار، ولعل السؤال الأكثر حضورا في الإعلام المحلي والعربي والغربي تمثل فيما إن كان صعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يشكل خطرا فعليا على الأردن؟ وهو السؤال الذي ارتفعت وتيرة تكراره مع الأنباء التي تحدثت عن اقتراب "تنظيم الدولة" من الحدود العراقية-الأردنية، ومع إشارة الرئيس الأميركي باراك أوباما وعدد من المسؤولين الغربيين إلى أن التنظيم يهدد أمن المنطقة ودولها، ومن بينها "الأردن"(صحيفة النهار، 2014) .

رد الفعل الأردني على هذه التساؤلات وما تثيره من "فوبيا" مضخمة إعلاميـا عن قوة التنظيم، تمثل في رفع حالة التأهب العسكري الأردني على الحدود الشرقية، وتدعيم القوات المسلحة الأردنية على تلك الجبهة، اسـتعدادا لأي خطـر محتمـل، وتضمنت "الرسالة العسكرية" الأردنية جانبا إعلاميا عبر دعوة قسم التوجيه المعنوي في الجيش الأردني الإعلاميين والصحفيين الراغبين إلى زيارة الحدود الأردنية مع العراق لمشاهدة استعداد القوات المسلحة وتجهيزاتها في "برقية طمأنة" للرأي العـام الأردني والعالمي بعدم وجود داعٍ للمبالغة في القلـق(صـحيفة الدسـتور اليوميـة الأردنية، 2014)

في الأثناء تم التشاور بين وزراء خارجية الولايات المتحدة الأميركية والأردن والإمارات حول أخذ الترتيبات اللازمة والتنسيق لمواجهة الأخطار المترتبة على صعود تنظيم "الدولة الإسلامية" في المنطقة، من دون الإفصاح إعلاميا عن طبيعة هذه الاستعدادات، وفيما إن كانت تشمل التدخل فيما يجري في العراق حاليا(صحيفة الغد اليومية الأردنية، 2014)

تكمن معضلة الأردن الرئيسة في التعامل مع الأوضاع في العـراق فـي أن القراءة الرسمية الأردنية، غير المعلنة، تضع اللوم على حكومة نـوري المـالكي، وإدراك صانع القرار الأردني لما يحدث بوصفه "انتفاضة سنية" مسلحة؛ ما يعني أن السبب الجوهري للأزمة يتمثل في الحكومة العراقية. لكن على الطرف الآخر مـن المعادلة، فإن نتائج هذه الأزمة تتمثل في صعود الفوضى الأمنية الإقليمية ونمو حالة التشدد والراديكالية الدينية حتى في أوساط المجتمع السني العراقي، وتحديدا تنظـيم "الدولة الإسلامية"، الذي يمثل العدو رقم واحد للأردن في المنطقة. وربما تفسر هذه المعضلة إصرار وزير الخارجية الأردني، ناصر جودة، علـى وصـف الوضـع العراقي بـ"الضبابية"، وتجنب الحكومة الأردنية إلى الآن إصدار مواقف واضـحة، كما هي حال حليفيها: الولايات المتحدة والسعودية، تحمل طرفًـا معينًـا مـسؤولية الأحداث الجارية(صحيفة الغد اليومية الأردنية، 2014)

تزيد طبيعة العلاقة مع حكومة نوري المالكي من حجم المعضلة الأردنية فـي التعامل مع الملف العراقي؛ إذ أخذت عملية إصلاح العلاقة مع الحكومـة العراقيـة المقربة من طهران وقتًا كبيرا من الأردن، ووصل "تطبيع" العلاقات مع الحكومـة العراقية، ومحاولة تجاوز العراقيل والعقبات إلـى حـد التفكيـر جـديا بمـشروع استراتيجي يعول عليه الأردن كثيرا لحل مشكلته الجوهرية، أي: الطاقـة. إذ اتفـق الطرفان على إقامة أنبوب نفط يمتد من الأراضي العراقية إلى ميناء العقبة الأردني، وهو الخط الذي يمكن أن يمنح الأردن ميزات كبيرة ويخفف من أزمته الاقتصادية، عبر الحصول على حصة من هذا النفط بأسعار رخيصة، خـلال الأعـوام القليلـة القادمة، بعد أن بدأ الطرف العراقي بإجراءات واقعية لتنفيذ هـذا الاتفـاق(الـرأي اليومية الأردنية، 2013)

وعاد هذا الرهان الأردني في تحسين العلاقات مع حكومة المالكي ليصطدم من جديد بالأزمة الأخيرة الممتدة والأوضاع الأمنية المتردية هناك، ويدفع صانع القرار في عمان إلى تفضيل خيار الانتظار والمراقبة لما ستؤول إليه الأزمة، خاصة أن الأسماء البديلة المطروحة لقيادة الحكومة العراقية الجديدة، في حال وصلت الأطراف المختلفة إلى "صفقة" تنحي المالكي، ليست محل الترحيب الأردني، ويقع في مقدمتها أحمد الجلبي، الذي تربطه بالأردن علاقة خصومة تاريخية تمتد إلى قرابة عقدين من الزمن(صحيفة الغد اليومية الأردنية، 2014).

تتعدد مصادر التهديد التي يفرضها تطور الأوضاع في العراق على الأردن، إقليميا وداخليا؛ فعلى الصعيد الإقليمي، يخلق التزاوج بين الحالتين العراقية والسورية الشعور بقلق من دومينو فوضى أمنية إقليمية تخلق توترات ومصادر تهديد غير تقليدية على طول الحدود الأردنية الممتدة شمالاً وشرقًا، مع صعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الجوار العراقي وما يحمله من علاقة عداء تاريخية مع النظام الأردني(صحيفة الغد اليومية الأردنية، 2014).

بالإضافة إلى التداعيات الإنسانية التي تثير قلق الأردن من احتمال حدوث موجة لجوء ثالثة عراقية جديدة، وما يفرضه ذلك مع وجود مئات الآلاف من اللاجئين السوريين من أزمة موارد وبنية تحتية لدى الأردن، فإن التحدي الجوهري للسياسة الأردنية يتمثل في اقتراح معادلة جديدة في مواجهة مصالحه المتضاربة تجاه الأوضاع السياسية في العراق، ما بين مصالح تجارية وسياسية مع النظام الجديد من جهة، ومصالح إستراتيجية مع حلفائه الإقليميين وعلاقته بالمجتمع السني العراقي من جهة ثانية، وفي التعامل مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من جهة ثالثة(صحيفة الغد اليومية الأردنية، 2014).

بالرغم من أن القلق الأردني من تمدد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام نحو الأردن في المرحلة القادمة لم يزل منخفضا، إلا أن قدرة التنظيم على تثبيت أقدامه في العراق، بخاصة في الأنبار، تخلق مشكلات متعددة للأمن الوطني الأردني. ولكن، يبقى أحد أهم مصادر القلق الأمني هو النمو المتسارع والملحوظ للتيار السلفي الجهادي المحلي الأردني، الذي يشارك اليوم آلاف من أنصاره إلى

جوار جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية. وفي حال عادت الحيوية للساحة العراقية، فإن القلق من تنامي هذا التيار وتجذره يصبح أكبر بكثير من السابق.

4.5 السياسة الخارجية الأردنية تجاه مصر:

في أواخر عام 2010 ومطلع 2011 اندلعت موجة عارمة من الثورات والاحتجاجات في مختلف أنحاء الوطن العربي حيث كان عام حافل بتغيرات في الأنظمة العربية وقد عرفت تلك الفترة "بربيع الثورات العربية"، فقد اندلعت الثورة الشعبية في تونس في 18 ديسمبر عام 2010م (أي قبل 38 يوما من اندلاع ثورة الغضب المصرية) احتجاجاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة وتضامناً مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه، واستطاعت هذه الثورة في أقل من شهر الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي (الذي حكم البلاد لمدة 23 سنة بقبضةٍ حديدية). هذا النجاح الذي حققته الثورة الشعبية التونسية أظهر أن قوة الشعب العربي تكمن في تظاهره وخروجه إلى الشارع، وأن الجيش هو قوة مساندة للشعب وليس أداة لدى النظام لقمع الشعب. كما أضاءت تلك الثورة الأمل لدى الشعب العربي بقدرته على تغيير الأنظمة الجاثمة عليه وتحقيق تطلعاته.

وسرعان ما انتقلت هذه الثورة إلى مصر حيث استطاعت مصر أن تتحرر من الأتوقراطية السياسية المتوحشة والفاسدة، حيث نجحت الثورة الديمقراطية المصرية في إسقاط نظام حسني مبارك، بفعل عواملها الداخلية، إذ لم يكن رفع يد أوباما عن النظام المصري السبب المباشر لسقوطه، وقد أظهرت مواقف أركان الإدارة الأمريكية ارتباكاً حقيقياً من الأزمة المصرية، وعجزاً نسبياً من جانب السياسة الأمريكية على التأثير في مجرى الأحداث(المديني،2011).

واستطاعت الثورة المصرية الإطاحة بنظام حسني مبارك إلا أن أنها لم تستطع تحقيق جميع أهدافها حيث عمل المجلس العسكري على التأثير في مخرجات الثورة المصرية والحد من سيطرة الإسلاميين، بما يتماشى مع مصالحه والتي تأثرت من اعتماده ليس فقط على الولايات المتحدة، ولكن أيضاً على مجموعة من دول الجوار

التي ربما لا ترغب في رؤية أنظمة إسلامية في مصر بسبب تداعيات ذلـك علـى الوضع الداخلي في دولهم(Cook,2012).

ومع اقتراب موعد تسليم السلطة لإدارة مدنية منتخبة ارتفعت حالة الارتبـاك والقلق في المجلس العسكري، خوفاً من انتهاء ارتباط دام ستة عقود بـين القـوات المسلحة ومؤسسة الرئاسة، وما يترتب عليه من ضرر بنفوذه ومصالحه الإقتصادية. فما كان للمجلس العسكري إلا أن يعمل جاهداً للحفاظ على السلطة قبل الإعلان عن الدكتور محمد مرسي رئيساً منتخباً، والذي منح صلاحيات منقوصة نتيجـة سـحب الصلاحيات الكبرى منه وفقاً للإعلان الدستوري الصادر في آذار 2011 و "الإعلان الدستوري المكمل" الصادر في حزيران، والذي جعل العديد من قـرارات الـرئيس ملحقة ومشروطة بموافقة المجلس العسكري، الذي أبقى لنفسه حق إعلان الحـرب (عبدا، 2012).

وعكست هذه الإجراءات والقرارات استهتار المؤسسة العسكرية بإرادة الشعب ودستور البلاد، فقد نفذ المجلس العسكري هذه القرارات للحفـاظ علـى الـسيطرة والهيمنة السياسية، مما يكشف أن مشروع التنحي الشامل للنظام السابق لم يتحقـق، وقد استطاع الرئيس الجديد محمد مرسي تحقيق السيطرة الكاملة عن طريق قيامـه بإحالة وزير الدفاع المشير حسين طنطاوي ورئيس الأركان الفريق سامي عنان إلى التقاعد "إنهاء لحكم المجلس العسكري" و "ألغى الإعلان الدستوري المكمل وأصـدر إعلانا دستوريا جديداً (يتضمن) اختصاصات تفوق صلاحيات الرئيس السابق حسني مبارك" في أشارة إلى الإعلان الدستوري الجديد الذي أصدره الـرئيس المـصري واستحوذ بموجبه على كل السلطات التنفيذية والتشريعية فـي الـبلاد (الـزواوي، 2012).

وجاء الموقف الأردني من الثورة المصرية منطلق من أرضيات مختلفة، ففي جانب تجسد الخوف من الإطاحة بنمط الأداء المصري الذي فرض نهج البراجماتية فى الواقع العربي وأضفى الكثير من الاستقرار على العلاقات الرسمية، وفى جانب آخر تجسدت الرغبة فى استعادة مصر للنموذج والدور الذي غـاب - فـى نظـر

البعض - لثلاثين عاما. وقد تمايز الموقف الأردني من الثورة المصرية وفقا لثلاثة عوامل، تتمثل في:

1. كان أحد العوامل المؤثرة على الموقف الأردني من الثورة الإحساس الدفين بوجود حالة من التماثل أو التشابه الشديد بين النظام الأردني والنظام المصري، بما يعنيه ذلك من أن المآل الذي ستنتهي إليه الثورة المصرية لن تقتصر مردوداته على أهل الدار، وإنما سيمتد إلى كل أركان العالم العربي، سواء الأنظمة الملكية الوراثية (دول الخليج والأردن والمغرب)، أو الأنظمة الشبيهة بالنظام المصري ممثلة في الجمهوريات شبه الملكية (اليمن، سورية، ليبيا) .هكذا فرضت حالات التماثل الأردني مع الحالة المصرية التزام الصمت - على الأقل فى الأيام الأولى للثورة، حيث أعلنت الخارجية الأردنية أنها "تحترم إرادة الشعوب وتتعامل مع الحكومات المنبثقة منها"(النجار، 2011) .
2. امتناع الأردن عن الإعلان عن تأييد الثورة المصرية منذ البداية، وأكد بيان للحكومة الأردنية أن الحكومة "تعبر عن ثقتها بقدرة المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية على النهوض بالمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقه".
3. الثورة في مصر سوف تنشئ نظاماً مختلفاً، ديمقراطياً، يخضع للمحاسبة والمساءلة، وبالتالي تضطر الحكومات هناك إلى الاستماع جيداً لرغبات المصريين، وهى رغبات لن تكون في مصلحة دول الاعتدال العربي ومنها الأردن.
4. أن الديمقراطية سوف تضع مصر على أول طريق التطور الاقتصادي وهو أمر يتصادم ومصلحة إسرائيل طويلة المدى في المنطقة(جاد، 2013).

تشكل اتفاقية تصدير الغاز المصري إلى الأردن التي وقعتها الحكومة المصرية سنة 2001م مع الأردن، ركيزة أساسية للعلاقات الإقتصادية بين البلدين، وتسهم واردات الغاز المصري في إنتاج 80% من طاقة الكهرباء بالأردن، أي 6.8 ملايين متر مكعب من الغاز المستورد يوميا. وتقضي اتفاقية وقعها البلدان عام 2004 بتوريد القاهرة إلى عمان كمية قدرها 250 مليون قدم مكعب يوميا ولمدة 15 عاما. وفي العام 2010 توصل البلدان إلى اتفاق لم يتم اعتماده بشكل نهائي يقضي

بزيادة صادرات الغاز المصري إلى 300 مليون قدم مكعبة يومياً. (الجزيرة نت،2014).

5.5 السياسة الخارجية الأردنية تجاه المسالة اليمنية:

أظهرت الدبلوماسية الأردنية، التي تبنت الموقف العربي للأشقاء في دول الخليج، قدرتها في التأثير على قرارات دولية، سيما في الملفات والقضايا السياسية العربية، التي طالما وقف معها الأردن بكل طاقاته وإمكاناته، وأكدت دورها كلاعب هام وأساسي في المحافل الدولية، وعلى رأسها مجلس الأمن الذي يرأسه الأردن حاليا.

ولعب الأردن دورا هاما وحاسما في انتزاع قرار بحظر تزويد الأسلحة للمقاتلين للحوثيين المتحالفين مع إيران من مجلس الأمن الذي يرأسه الأردن، يوم أمس، في ضربة قد تغير قواعد اللعبة السياسية، وتحدث تغييرا جذريا على مسرح العمليات العسكرية التي تقودها السعودية ضمن تحالف عربي يشارك به الأردن لإعادة تصويب الأوضاع في اليمن الشقيق(صحيفة الغد اليومية الأردنية، 2015).

القرار الذي قدمه الأردن إلى مجلس الأمن، وحظي بموافقة 14 عضوا بالمجلس، وامتناع روسيا عن التصويت، طلب من الحوثيين وقف هجماتهم 'على الفور ومن دون شروط' والانسحاب من كل المناطق التي يسيطرون عليها في العاصمة صنعاء، وأدرج اسمي نجل الرئيس اليمني السابق علي عبد ا صالح وزعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي على القوائم السوداء وفرض حظر على تزويد جماعة الحوثي المتحالفة مع إيران والتي تحكم معظم اليمن بالسلاح(صحيفة الدستور اليومية الأردنية، 2015)

قرار مجلس الأمن، وهو القرار الأول الذي يصدر بهذا الخصوص، يغير بلا شك التوازنات السياسية، والعسكرية على الأرض، ويضعف الحوثيين الذين تسلحهم إيران برا وبحرا وجوا، حتى خلقت منهم قوة عسكرية لها موالية لها، فهو لم يطلب من دول التحالف العربي بقيادة السعودية، والذي تشارك فيه الأردن أيضا، ويوجه ضربات جوية إلى الحوثيين المدعومين من إيران، تعليق

غاراتهم المتواصلة منذ ثلاثة أسابيع، ما يعد ضربة دبلوماسية ستغير من مجريـات الأحداث العسكرية، وتعزز موقف التحالف العربي وتميل الكفة لصالحه بشكل أكثر واكبر. والأردن الذي قدم مشروع القرار عن دول خليجية، أكد عقب صدور قـرار مجلس الأمن على لسان مندوب الأردن الدائم لدى الأمم المتحدة، دينا قعوار، التـي ترأست جلسة المجلس خلال التصويت ان 'قرار مجلس الأمن يبعث برسـالة قويـة وصارمة للحوثيين ومواليهم ولكل من يحاول تهديد أمن واستقرار اليمن، وتستدعي من كل الأطراف الاستماع لها بعناية وجدية، مؤكداً المجلس استعداده لاتخاذ مزيـد من التدابير في حالة عدم قيام أي من الأطراف اليمنية بتنفيذ هذا القـرار والقـرار 2201 (2015). (الرأي اليومية الأردنية، 2015)

ويصب قرار مجلس الأمن في صالح الأشقاء الخليجيين والتحـالف العربـي، الذين مثلهم الأردن بدبلوماسية فذة في مجلس الأمن، ويضغط بالتالي علـى إيـران التي تبني نفوذها داخل الدولة اليمينة، ما يضعها بمواجهة الموقف الـدولي اذا مـا استمرت بتأجيج الصراع الدائر هناك. وقرار مجلس الأمن، قرار أردنـي بامتيـاز، صيغ وقدم من مطبخ الدبلوماسية الأردنية، التي تجسد رؤى قيادة الدولـة الأردنيـة التي تعي بدورها ان دورها التاريخي، يحملها مسؤوليات الأمة بأسرها، ولم تتوانى لحظة عن مواصلة هذا الدور بكل أمانة وكفاءة واقتدار.

6.5 السياسة الخارجية الأردنية تجاه التدخلات الإيرانية في الشأن العربي:

العلاقات بين الأردن وإيران غير مستقرة وتتأرجح بين العـداء والدبلوماسـية الحذرة، كما لا يوجد علاقات اقتصادية بشكل يعزز العلاقات السياسية بين البلـدين (الحروب، 2006م).

فوقوف الأردن مع العراق في حربها مع إيران عام 1980م، ومع الإمـارات العربية المتحدة في أزمة الجزر الثلاث المتنازع عليها بـين الإمـارات وإيـران، وانتفاضة الأقصى الثانية في أيلول عام 2000م أثر على العلاقـات الأردنيـة مـع إيران لتزيد علاقات الأردن وإيران تعقيدا، وبالتالي أثر ذلك على السياسة الخارجية الأردنية بشكل مباشر أو غير مباشر، حتى هذه الأيام.

فصلات الدين والجوار والتاريخ المشترك تعد من أبرز العوامل التـي تجمـع العرب والإيرانيين. وقد عرفت العلاقات العربية الإيرانية مرحلة مـن الـصراعات والمنافسات الطويلة التي لم تتوقف على مر التـاريخ. ولكـن منـذ قيـام النظـام الجمهوري في عام 1979م وخروج غيران من سياسة الغرب والأحـلاف انتقلـت العلاقات العربية-الإيرانية إلى مرحلة جديدة؛ حيثُ كانت الـدول العربيـة تخـشى مساعي إيران لتصدير ثورتها إلى الدول المجاورة، وما كان لذلك مـن انعكاسـات شتى على العلاقات العربية الإيرانية من جهة، والتي أثرت بشكل سلبي في الكثيـر من القضايا (توفيق، 2003م).

ومنذ انتصار الثورة الإيرانية بقيادة آية ا الخميني عام 1979م، تتأرجح بين العداء والدبلوماسية الحذرة، حيث إن الجانبين لم ينجحا تماماً فـي التوصـل إلـى أرضية علاقات تقوم على مصالح ثنائية مشتركة واضحة المعالم لا تتأثر بعلاقـات أي منهما الإقليمية أو الدولية. فبعد سقوط نظام شاه إيران انهارت علاقات البلـدين تماماً، ووصلت إلى مستوى قطع التمثيل الدبلوماسي، واستمرت هذه العلاقات تسير في طريق التوتر، بعد مساندة الأردن للعراق في حرب الثمانية أعوام مـع إيـران، والتي اندلعت عام 1980م، ثم جاءت أزمة الجزر الثلاث طنـب الكبـرى وطنـب الصغرى وأبو موسى المتنازع عليها بين الإمارات العربية المتحدة وإيران، والتـي يدعي كل طرف ملكيتها، حيث أيد الأردن الإمارات لتزيد علاقات الأردن وإيـران تعقيداً (الجزيرة، نت، 2013).

لكن مع بدايات عقد تسعينيات القرن الماضي، ومع التحولات الداخليـة التـي طرأت على إيران وخاصة بعد وفاة الخميني عام 1989م، والتي أظهرتها بتخليهـا التدريجي عن إستراتيجية "تصدير الثورة" التي كانت تثير خشية دول المنطقة، بدأت العلاقات الأردنية الإيرانية بالتحسن تدريجياً، فاستعيدت العلاقات الدبلوماسية، وبادر الأردنيون لإغلاق مكاتب حركة مجاهدي خلق المعارضة لإيران في عمان وإبعـاد مسؤوليها وإلغاء كل التسهيلات التي كانت ممنوحة لهم على الأراضـي الأردنيـة (الهزايمة، 2006).

ومع بداية شهر أيار 1999م زار المستشار السياسي للملك عبد ا الثاني طهران حاملا رسالة إلى الرئيس خاتمي. كما قام كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني بأول زيارة للأردن على هذا المستوى والتي تم خلالها تحييد جوانب الاختلاف بين الدولتين. فعاد الدفء النسبي يدب في أوصال العلاقات الأردنية الإيرانية عام 2003م، بعد الزيارة التي قام بها الملك عبد ا الثاني لإيران، والتي تعد الأولى من نوعها منذ انهيار نظام الشاه. فإن جدران هذه العلاقة "الهشة" ما لبثت أن بدأت بالتهاوي مع سقوط بغداد على يد قوات التحالف الدولية بقيادة الولايات المتحدة، والحديث عن تنامي النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة، وتوجت المخاوف الأردنية بتصريحات الملك عبد ا في ديسمبر/كانون الأول 2004م للتحذير من أطماع إيران لإقامة ما سماه "الهلال الشيعي" بالمنطقة وإصراره على السير في برنامجه النووي (wikipedia, 2010).

ورغم محاولات الأردن اللاحقة لامتصاص الغضب الإيراني، ومحاولة التهوين من تصريحات الملك عبد ا ، فإن الريبة الأردنية من الأطماع الإيرانية "الشيعية" بالمنطقة عادت لتظهر مرة أُخرى بعد كثرة الحديث عن تورط إيراني في الحرب الطائفية التي أطلت برأسها في العراق بين الشيعة والسنة ، خاصة بعد "المظاهر الطائفية" التي ظهرت خلال عملية إعدام الرئيس العراقي السابق صدام حسين. كما إن تطورات حالة الاقتتال الطائفي في العراق، وما رافق ذلك من اتهامات لإيران، قد ساهم بتبدل المزاج الشعبي الأردني تجاه إيران، وبرز ذلك من خلال مطالبة نواب أُردنيين حكومتهم بقطع علاقاتها مع طهران (سعيد، 2006).

ولأول مرة خرجت مظاهرات أردنية لمهاجمة سياسات إيران في المنطقة، وذلك بعد سريان الشكوك بشأن استغلال إيران نفوذها في بعض دول المنطقة، لخدمة "مصالحها الخاصة" كما هو الحال مع حزب ا في لبنان، أو محاولة فرض نفسها كأحد مفاتيح القوى في المسألة الفلسطينية من خلال التقرب لأحد أطراف القوى الفلسطينية (الحروب، 2006).

وبهذا فإن إيران قد أثرت على علاقات الأردن الإقليمية، من ناحية اعتبار الأردن والسعودية ومصر، بدول الاعتدال في المنطقة وتحالفها مع الدول الغربية

وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تقف على عداء مع إيـران بـسبب المـشروع النووي واعتبارها دولة تدعم الإرهاب والمقاومة في فلسطين ولبنان واعتبار سوريا وإيران بما يعرف بمحور الممانعة في المنطقة. كما إن الولايات المتحدة تعد الأردن حليفاً إستراتيجياً لها في المنطقة، وبخاصة وأن الأردن يعد منطقـة عازلـة بنـسبة لإسرائيل وهي قلقة من أي تقارب في العلاقات الأردنية الإيرانية السورية.

الخاتمة:

قد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج شكلت إجابات عن تساؤلات الدراسة ومن أهم هذه النتائج ما يلي:

أولاً: لقد شهدت العلاقات الأردنية العربية تطورات تاريخية مهمة، حيث تنتهج المملكة الأردنية الهاشمية منذ استقلالها انطلاقا من التزامها التاريخي والقومي سياسة تستند على وحدة المصير والهدف للدول العربية والإسلامية وتوثيق التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة المحبة للسلام في إطار من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وبما يدعم ويخدم الأمن والسلم الدوليين ويحقق الرفاهية والرخاء لجميع الدول والشعوب. فبعد تسلم جلالة الملك عبدا الثاني بن الحسين سلطاته الدستورية في الأردن أخذ بانتهاج سلوكا واضحا داخل النظام العربي لإدراكه لأهمية تفاعله مع الدول العربية لما تحمله من عمقا استراتيجيا يضمن الاستقرار السياسي والاقتصادي.

ثانياً: لقد تناولت الدراسة محددات البيئة الداخلية للسياسة الخارجية الأردنية، حيث تطرقت الدراسة لأهم العوامل الداخلية:

1. لقد بينت الدراسة أن للعامل الجغرافي أثراً واضحاً على السياسة الخارجية الأردنية، ويمكن إدراك الأهمية الإستراتيجية للعامل الجغرافي في السياسة الخارجية الأردنية من خلال الوعي بأهمية موقع الأردن بارتباطه بجذور جغرافية بالمملكة العربية السعودية والعراق وسوريا، وبحكم جواره للأراضي الفلسطينية المحتلة، واحتلاله أكبر خط محاذٍ لفلسطين حوالي (650كم2)، وهذا الموقع جعله يتعرض للتهديد المباشر والمستمر من الكيان الصهيوني وتطلعاته التوسعية، وتعرض الأردن طوال فترة الخمسينات بسبب العامل الجيوسياسي للاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على قراه ومدنه في الضفة الغربية، مثلما ظل عرضه للهجمات الجوية والصاروخية الإسرائيلية بين سنتي 1967 و 1970م، وشكلت الجبهة الطويلة مع إسرائيل تأثيرات ذات عدة أوجه، فقد استلزمت زيادة التسلح وهذا تطلب اعتماد أموال إضافية من الموازنة لشراء الأسلحة وتجهيز القوات المسلحة.

ويمكننا تلخيص أثر العامل الجغرافي على السياسة الخارجية الأردنية بما يلي: -

أ- إن الأردن دولة عازلة جغرافياً بين مجموعة دول قوية متناقضة.

ب- إن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأردنية هو المحافظة على الأمـن والاستقرار، وبما أن الموقع الجغرافي فرض عليه حالـة مـن التهديـد المستمر وهو غير قادر على مواجهة ذلك منفردا، أطـر إلـى اللجـوء لمساعدة الآخرين، فكانت تلك المساعدات عامل ضـغط علـى سياسـته الخارجية.

ج- تبنى الأردن سياسة توفيقية مع الدول المحيطة به، وسياسة عدم مجابهـة مع إسرائيل، "وقد كان ذلك أيضا نتيجة لعوامل أخـرى غيـر العامـل الجغرافي".

د- إن الموقع المتوسط للأردن رغم كل ما تقدم أكسبه أهمية بالنسبة للدول العربية كحلقة وصل بينهما. وأتباع سياسة أردنيـة تقـوم علـى تعـدد التحالفات.

2. لقد كان للعامل الاقتصادي أثر واضح ومهم على السياسة الخارجية الأردنية ولذلك يمكن القول ان اخطر المعوقات التي تقف فـي الـسياسة الخارجيـة الأردنية هي " التبعية الطاقوية " فالأردن يعيش مرحلة طويلة مـن التبعيـة المزدوجة والمتفاوتة على مستوى الموارد، حيث تستورد أغلبيتهـا، وعلـى صعيد مورديها، وهذا " الفقر الطاقوي " عمل على تقليص هـامش حركـة السياسة الخارجية الأردنية فالافتقار إلى قوة ذلك البعد، هذا بالإضافة إلى ما للاستقلال الطاقوي من تأثير على الاستقلال الوطني بـصفة عامـة وعلـى الأردن بصفه خاصة، ولنتذكر انه لا استقلال سياسي دون استقلال اقتصادي، وقد عانى الأردن من مشكلة المساعدات الأجنبية التي أثرت تأثيرا كبيرا في قراره السياسي، والتي كانت بسبب شـح مـوارده الاقتـصادية، وحاولـت الحكومات الأردنية المتعاقبة باستخدام الاستراتيجيات الاقتـصادية تطـوير الموارد الذاتية، لتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية) ومن خـلال مـا

فالعامل الاقتصادي الأردني يعتمد علـى المـساعدات الأجنبيـة، وخاصـةً مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية النفطية، وهذا الاعتماد يؤثر على عملية صنع السياسة الخارجية الأردنيـة، وتـضعها فـي وجـه ضغوطات بعض الدول وخاصة تلك الدول التي تكون مساعداتها وأسـواقها ذات قيمة للاقتصاد الأردني، ومع أن الاقتصاد الأردني قـد حقـق بعـض النجاحات إلا أنه ما زال في طور النمو وسيبقى سريع التـأثير بـضغوطات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية وتغييراتها.

3. لقد بينت الدراسة أن للعامل الديموغرافي (السكاني) دورا هاماً فـي عمليـة تطبيق السياسة الخارجية الأردنية وذلك لطبيعة التركيبة الـسكانية للمجتمـع الأردني وقلة الكثافة السكانية وتركزها في المدن الرئيسية وتنوعها مما يحد من قدرة الحكومة في رسم وتنفيذ سياستها الخارجية، ولـم يتجـاوز سـكان الأردن عند نيله الاستقلال الوطني (600 ألف نسمة)، وبعد عامين من ذلـك أضيف إليه ضعف هذا العدد من عرب فلسطين بعد الحرب العربية اليهودية سـنة 1948م، فقـد بلـغ عـدد سـكان الأردن حـسب تقـديرات عـام 1990م(3,453,000) نسمة، وفي عام 1991م بلغ إحصائي الموجودين في المملكة بعد عودة المغتربين بسبب أزمة الخليج إلى (3,571,000) نـسمة، وأشارت آخر إحصائية قامت بها دائرة الإحصاءات العامة عام 1994م إلى أن مجموع سكان الأردن قد بلغ (4,139,458) نسمة، ونسبة النمو السكاني في الأردن كانت باستمرار في ازدياد منذ الستينات وحتى بداية التـسعينات، ولكن النمو غير الطبيعي، "الهجرات"، كانت تفوق النمـو الطبيعـي بـسبب الهجرات الفلسطينية إلى الأردن عام 1948م، وهم اللاجئون، وعام 1967م، وهم النازحون، ثم المغتربين العائدين من العراق وبعض الدول، وإن الأردن كغيره من دول العالم الثالث يعاني من سوء توزيع الثروة السكانية وتكديسها في بعض المناطق دون الأخرى مع انتشار البطالة وانخفاض مستوى الدخل الفردي والقومي، ومواجهته المستمرة للتحديات الخارجية، والعجز في ميزانه التجاري كحالة تنعكس سلباً على المتغير الاجتماعي وتؤثر بالمحصلة علـى

صانع القرار السياسي وتحد من حريته في تحقيق أهدافه الوطنية أو القومية. إن تعدد الشرائح الديموغرافية في الأردن والاختلاف بين ثقافاتها السياسية وانطباعاتها نحو السياسة والنظام السياسي، قد تسبب في حدوث الاضطرابات والنزاعات الاجتماعية، وبالتالي تسبب في عدم ثبات السياسة الخارجية الأردنية وتغيرها المستمر.

4. لقد بينت الدراسة أن للعامل العسكري تأثيراً واضحاً على السياسة الخارجية الأردنية فانخفاض الدخل القومي الأردني انعكس سلبياً على الإنفاق العسكري وعلى ترجمة ذلك إلى تحليل جيو-سياسي يربط بين المتغير العسكري وأثره في توجه السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول النظام الإقليمي العربي، خاصة دول الجوار. فقد تبين أن هناك عوامل خارجية كثيرة تتحكم في عملية اتخاذ القرار العسكري الأردني، نظراً لتكرار تعرض الدولة لأخطار الخارجية، تارة من جانب الكيان الصهيوني، وتارة من جانب دول الجوار العربي التي سعت في حقبة سيطرة القومية أبان خمسينيات وستينيات القرن الماضي على الساحة العربية إلى تهديد أمن واستقرار وسلامة الأردن بطرائق متنوعة. ومن هنا فإن القيود التي يتركها العامل العسكري على صانع القرار الأردني، يمكن تلخصيها في القيود التالية: اعتماد الأردن في قضايا التسلح على الاستيراد الخارجي بشكل كلي، لفقدانه القدرة على التصنيع الوطني. وفقدان القدرة المادية لتأمين نوعية وكمية السلاح المرغوب فيه، وهو ما دفع الحكومات الأردنية المتعاقبة على طلب المساعدات العسكرية الخارجية من الدول العربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. ومحدودية نوع الأسلحة المتوفرة لدى المؤسسة العسكرية الأردنية يؤدي إلى خضوع قرار توسيع وتحديث الجيش الأردني إلى الجهة المصدرة، كما إن من يتحكمون بسوق السلاح العالمي يتحكمون في نوع وكمية ودرجة حداثة السلاح الذي يقدمونه للمؤسسات العسكرية العربية بما فيها الأردنية، لاعتبارات أمنية تتعلق بإسرائيل التي تفوق في قدرتها العسكرية التقليدية والشاملة جميع المقدرات العسكرية العربية مجتمعة.

ثالثاً: لقد تطرقت الدراسة للمحددات الخارجية الإقليمية والدولية على السياسة الخارجية الأردنية:

1. ركزت الدراسة على عوامل مختارة في الإطار الإقليمي والتي أثرت على السياسة الخارجية الأردنية، بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية كان لها تأثير كبير على السياسة الخارجية الأردنية وذلك لخصوصيتها بالنسبة للأردن، حيث تعد واحدة من أهم الثوابت الإستراتيجية في السياسة الخارجية الأردنية. وتعود أهميتها إلى أسباب عدة أهمها: الإرث التاريخي، الوضع الجغرافي (التجاور)، التأثير السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ومن هنا فقد شكل الاهتمام بالقضية الفلسطينية محاولة التنسيق والتشاور وعلى أعلى المستويات للتوصل لتسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي. ان حقائق العلاقة التاريخية والجغرافية الوثيقة بين الأردن وفلسطين خلال العصور، وانتماء الفلسطينيين والأردنيين القومي وواقعهم الثقافي والحياتي في الحاضر والمستقبل جعلت من هذه العلاقة حالة خاصة متميزة، تعززها طبيعة الروابط وقوة الوشائج وعمق المصالح المشتركة بينهما، مما يؤكد ضرورة استمرار هذه العلاقة وتمتينها في مواجهة الخطر الصهيوني العنصري الاستعماري، الذي يهدد وجود امتنا العربية وحضارتها ومقدساتها، ويستهدف الأردن كما استهدف فلسطين. وان انعكاس المتغيرات السياسية على الساحة الدولية والعربية، وما وقع من تطورات على الساحة الأردنية – الفلسطينية، تمثلت في قرار فك الارتباط الإداري والقانوني بالضفة الغربية المحتلة، وموافقة منظمة التحرير الفلسطينية عليه، وقرار إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، واعتراف الأردن بها، وما نشا عن تلك التطورات أو بسببها من واقع جديد، أكد خصوصية العلاقة الأردنية - الفلسطينية وتميزها، واصحب أساسا لوضع تلك العلاقة في إطارها الصحيح وإرسائها على أسس ومرتكزات واضحة. وان الوحدة الوطنية الأردنية هي القاعدة الصلبة التي تقوم عليها العلاقة الوثيقة بين جميع المواطنين في الدولة الأردنية، كما استحالة الفصل على

ارض الواقع بين المواطنين من أبناء الشعب العربي الأردني على اختلاف أصولهم يستلزم حماية هذه الوحدة وترسيخها، بما يعزز منعة الأردن، ويحفظ أمنه الوطني والقومي ويحمي جبهته الداخلية، ويضمن الفرص المتكافئة لجميع المواطنين دون تمييز، ويصون مصالحهم المشروعة وحقوقهم التي كفلها الدستور.

أما بالنسبة للعراق والاحتلال الأمريكي للعراق 2003م، فإنها لم تنعكس بصورة سلبية على السياسة الخارجية الأردنية، ولا شك أن الحرب قد عززت من تفاعل الأردن مع المحيط العربي بشكل غير مسبوق، بخلاف ما حصل إبان حرب الخليج الثانية، وقد كان للسياسة الأردنية الوسطية في مواقفها، والمعتدلة في تعاطيها مع الأزمات، دوراً فاعلاً في تحسين هذه العلاقات ووضعها الموضع اللائق والمناسب.

أما بالنسبة لإيران كمحدد على السياسة الخارجية الأردنية، وذلك بسبب عدم اتفاق الأردن على إيران كحليف لهما في منطقة الشرق الأوسط، فالعلاقات بين الأردن وإيران غير مستقرة، وتتأرجح بين العداء والدبلوماسية الحذرة، كما إنه لا تُوجد علاقات اقتصادية بشكل يعزز العلاقات السياسية بين البلدين.

2. أما بالنسبة للإطار الدولي (العالمي) وخاصة أمريكا كدولة عظمى، فتعد من أهم المحددات في العلاقات الدولية بشكل عام، وفي إقليم الشرق الأوسط بشكل خاص، وتحديداً في السياسة الخارجية الأردنية، لأنهما قلْب بلاد الشام من ناحية، ولارتباط الأردن وتأييدها لأمريكا من ناحية أُخرى، وأيضاً بسبب وجود إسرائيل، ذلك فَرض على صانع القرار في الأردن اتخاذ قراراتٍ في كثيرٍ من القضايا المختلفة بسبب هذه المحددات.

أما بالنسبة لأثر الاتحاد الأوروبي على السياسة الخارجية الأردنية، هو أن الاتحاد الأوروبي لا يستطيع أن يمارس سياسات منفصلة عن السياسات الأمريكية من جهة، أي إنه يعاني من عجز عن بلورة سياسة مستقلة عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، فالأردن موجود في الشراكة الأوروبية المتوسطية، جعلها تتخذ مواقف متشابه حيال مجموعة من القضايا لكي تستثمر ذلك في الضغط على الاتحاد

الأوروبي من أجل تحقيقها، ومثال ذلك الضغوط الأردنية على الاتحاد الأوروبي من أجل إقرار الشرعية الدولية في القضية الفلسطينية من جهة، والاتفاق الضمني بـين الدول العربية أن الاتحاد الأوروبي أصبح فاعلاً دولياً وقوة اقتصادية ضاربةً، فيجب أن يكون للأردن حليف جديد غير التحالفات التقليدية، وهذا الحليف هـو (الاتحـاد الأوروبي) الذي يعد عاملاً مشتركاً وإيجابياً في تعميق وتوثيق أواصـر الـسياسة الخارجية الأردنية .

المراجع

أ. المراجع العربية:

الاشقر، محمد احمد(1994) **اثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية (1957-1991)**، تبصرة الرسائل :رسالة جامعية (ماجستير)- الجامعة الأردنية

البحيري، صلاح الدين(1991) **جغرافية الأردن**، الطبعة الثانية، عمان: مطبعة الجامع الحسيني.

البداد، فطين(2011) **العلاقات الأردنية الفلسطينية**، الطبعة الأولى، عمان: زمزم ناشرون وموزعون.

بدران، عبدالحليم(1991)، الدور الفلسطيني في بناء الكيان الأردني، **صحيفة الدستور الأردنية**، عدد 4923

البكر، مخلد عواد(2001) **العلاقات السياسية الأردنية المصرية(1981-1999)**، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الأردنية.

تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط. (1999م). **توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبدا الثاني**، أيار.

التل، سعيد(1983) **الأردن وفلسطين والمستقبل: وجهة نظر قومية**، عمان، دار الندوة.

التل، سعيد(1988) **المملكة الأردنية الهاشمية والهوية الوطنية الفلسطينية**، عمان، جريدة الدستور.

التل، سعيد(1999) **الشعب الأردني والفلسطيني ماض واحد ومصير واحد ومستقبل واحد**، عمان: سعيد التل.

تليلان، أسامة. (2000م). **السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية**، وزارة الثقافة، عمان.

توفيق، سعد حقي. (2003م). **علاقات العرب الدولية "في مطلع القرن الحادي والعشرين"**، دار وائل للنشر، عمان.

الثبيتات، قاسم جميل. (2010م). **أثر التغيرات في النظام الدولي علـى الـسياسة الخارجية الأردنية**، دار كنوز المعرفة، عمان.

جميل, مطر, وهلال الدين, علي, (2009), **النظام الإقليمي العربـي دراسـة فـي العلاقات السياسية**, ط3، بيروت, مركز دراسات ت الوحدة العربية.

جنسون، لويد. (2010). **تفسير السياسة الخارجيـة**، ترجمة محمد المفتي ومحمـد السيد سليم، الطبعة الثالثة، عمادة شؤون المكتبات، جامعـة الملـك سـعود، الرياض.

حتي، ناصيف سليم. (1992م). "التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاساته على النظام الإقليمي العربي"، **المستقبل العربي**، مركز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، العدد165، نوفمبر، ص32-44.

الحروب، خالد. (2006م). إيران: تحدي (أو تغيير) موازين القوى الإقليمية، **مجلة الشؤون العربية**، القاهرة، العدد125، ربيع أول، ص56-76.

حسان،هيثم حسن(2000) **السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق (1990-1998)** رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الأردنية.

حقي، سعد. (2006م). **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنـشر والتوزيـع، ط1، عمان.

الخلايلة، احمد عبدالرحيم(1998) **الإستراتيجية الأردنيـة وارتباطاتهـا بالقـضية الفلسطينية: جذورها – حاضرها – مستقبلها**، سلسلة الاستراتيجيات، عمان.

خير، هاني سليم(1990) **التطور العلمي للدستور الأردني، 1921 – 1989**، عمان: مجلس الأمة.

درادكة، فتحي محمد(2009) **التـاريخ الـسياسي للعلاقـات الأردنيـة الـسعودية (1953-1967)**، عمان: اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن.

الدوري، عبدالعزيز(1989) **القضية الفلسطينية والـصراع العربـي الـصهيوني**، تونس: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.

أبودية، سعد(1983) **البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القـرار فـي سياسـة الأردن الخارجية**، عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية.

أبودية، سعد(2000)، **الأردنيون والفلسطينيون: الـرد علـى كتـاب أبـو عـودة الأردنيون والفلسطينيون**، عمان، الجامعة الأردنية.

الذيب، محمد محمود(1976) **الجغرافيا السياسية**، القاهرة:مكتبة الانجلو المصرية.

ربابعة، غازي(1993) **القدس في الصراع العربي الإسرائيلي**، عمان، دار الفرقان للنشر والتوزيع.

الرفوع، فيصل عودة، وفهمي، عبدالقادر (2009) **نظرية السياسة الخارجيـة**، (د، ن)، (د، م).

الرمضاني، مازن اسماعيل(1976) السياسة الدولية، بحث في منهاج اتخاذ القـرار السياسي الخارجي، **مجلة العلوم الـسياسية والقانونيـة**، بغـداد: جامعـة المستنصرية، العدد1.

سعيد، محمد السيد،(2006)، "**إيران "الغامضة" والعرب "الغربـاء" في عالم محـاك من حجج خائبة**"، **جريدة الحياة**، 21

السليم، اسامة وعيسى تليلان(2000) **السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية: دراسة في اثر العوامل الإقليمية على سلوك السياسة الخارجيـة الأردنيـة تجاه الازمات العربية**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة ال البيت.

سليم، محمد السيد(1998) **تحليل السياسة الخارجيـة**، القـاهرة: مكتبـة النهـضة المصرية.

سويدان، طارق محمد(2005) **فلسطين التاريخ المصور: دراسة تحليلية متسلـسلة منذ بدء التاريخ وحتى أحداث الساعة بالصور**، الطبعة الرابعـة، الكويـت: الإبداع الفكري.

شلبي، محمد(2008) **السياسة الخارجية للدول الصغيرة – الأردن وعملية تـسوية الصراع العربي – الإسرائيلي (1979-1994)**، الطبعة الأولى، (د،م): دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.

شنيكات، خالد حامد طاهر(2000) **الحسين بن طلال والسياسة الخارجية الأردنيـة (1953-1999) دراسة اثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجيـة**. تبصرة الرسائل :رسالة جامعية (ماجستير)- الجامعة الأردنية، 2000

شوفاني، الياس(1998) **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي،(منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949)**، الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

صالح، قاسم محمد(1987) **الثورة العربية الكبرى**، ج1، عمان: المطبعة العسكرية، (د،ن).

طهبوب، ناصر(1994) **السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن الـسلام**، الطبعـة الأولى،عمان: (د،ن).

أبوعبيد، نبيل محمود سليم(1993) **الاتصال كاداه في السياسة الخارجيـة – الأردن وازمة الخليج (1990 – 1991)**. تبصرة الرسائل الجامعية نيسان 1993 / الجامعة الأردنية.

عبيدات، خالد(1986) **محاضرات عن المرتكزات الأساسـية للـسياسة الخارجيـة الأردنية**، عمان: معهد الثقافة العمالية.

العزام، عبد المجيد عرسان(1998) **عملية صنع السياسة الخارجية**، عبـد المجيـد العزام، عمان، الأردن.

عمان، جريدة الدستور.

عواد، عصام(1985) **وثائق حول اعمار الأبنية الإسلامية**، (د،ن) عمان، الأردن.

عواد، عصام(1994) **تقرير الاعمار الذي اعتمد في القدس**، جريدة النهار، القدس: عدد 4284.

العواسا، رقية سالم. (2006م). **سياسة الأردن الخارجيـة تجـاه الـدول العربيـة المجاورة 1946-1964م**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مؤتة.

العواملة، منصور صالح فاضل(2000) **الوسيط في النظم السياسية**، الطبعة الثانية، عمان: المركز العربي للخدمات الطلابية.

أبوعودة، عدنان(1993) **مقدمة إلى دراسة البيئة الوطنيـة**،(د،م): كليـة الحـرب الملكية.

الفخراني، رفعت(1987) المعونات الاقتصادية الخارجية، القاهرة: **مجلة الـسياسة الدولية**، العدد87.

قطيشات, ياسر نايف, (2002), **العلاقات السياسية الأردنية _ العربيـة فـي ظـل متغيرات النظام الإقليمي العربي**, عمان, دار يافا للنشر

قطيشات، سحر(2004) **جلالة الملك عبدا الثاني بن الحسين المعظـم والـسلطة التنفيذية،** عمان، سحر قطيشات.

قطيشات، ياسر نايف(2009) **العلاقات السياسية الأردنيـة - العربيـة فـي ظـل متغيرات النظام الإقليمي العربي "من أيـديولوجيا القوميـة إلـى النزعـة القطرية" (1952م – 2004م)**، عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.

قطيشات، ياسر نايف(2009) **العلاقات السياسية الأردنيـة - العربيـة فـي ظـل متغيرات النظام الإقليمي العربي "من إيـديولوجيا القوميـة إلـى النزعـة القطرية" (1952م – 2004م)**، عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.

قطيشات، ياسر(2002) **السياسة الخارجية الأردنية والمصرية: تجاه أزمة الخلـيج الثانية من 1990 - 1991**، اربد: دار الكندي.

محافظة، محمد(2006) **العلاقات الأردنية الفلسطينية: السياسية – الاقتـصادية – الاجتماعية 1921 – 1939**، عمان، محمد احمد محافظة.

محمد، علي محمد، (1985). **السياسة بين النظرية والتطبيق**، بيروت، دار النهضة العربية.

مركز العرب والعالم للدراسات والإعلام. (2011). **العقد الأول لتولي الملك عبـد ا الثاني ابن الحسين سـلطاته الدسـتورية"ملامـح الـسياسة الداخليـة الأردنية"،** الجزء الثاني(202).

مركز العرب والعالم للدراسات والإعلام. (2011). **العقد الأول لتولي الملك عبـد ا الثاني ابن الحسين سـلطاته الدسـتورية"ملامـح الـسياسة الداخليـة الأردنية"،** الجزء الثاني(202).

المسيعديين، يوسف. (2004م). **جغرافية الأردن السياسة وأثرهـا فـي سياسـة الأردن الخارجية، 1990-1999م،** رسالة دكتوراه غيـر منـشورة، معهـد البحوث والدراسات العربية.

مشاقبة, أمين, (2002), **السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي,** عمان, دار الحامد للنشر.

مشاقبة، امين(2000) **السياسة الخارجية الأردنية: واقع وتطلعات**، مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية الأول (28 – 29 نيسان 1998) عمان: دار الحامد.

المغازي، عبدالمنعم عبدالوهاب(1977) **جغرافية العلاقات السياسية: دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبوليتكس والجغرافيا السياسية**، الكويت: وكالة المطبوعات.

مقلد، اسماعيل صبري(1971) **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت: جامعة الكويت.

مقلد، إسماعيل صبري. (1982م). **نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة،** الكويت، 1982م.

المناصير، انور عبدالحفيظ عبدالرحمن(2003) رسالة ماجستير منشورة، المعهد الدبلوماسي الأردني.

المنوفي، كمال. (1985م). **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**، وكالة المطبوعات، الكويت.

الموسى، سليمان(1996) **تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958-1995**، ط1، عمان: مكتبة المحتسب.

نهار، غازي صالح(1993) **القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج اب 1990 – آذار 1991**، دراسة في متغيرات الداخلية المؤثرة في صناعة القرار، عمان: دار مجدلاوي.

النوايسة، سهم عناد(2001) **القرارات الإستراتيجية في السياسة الخارجية الأردنية من عام 1970 حتى عام 1999**. تبصرة الرسائل الجامعية.

النوايسة،عناد احمد(1994) **الوسطية في السياسة الخارجية الأردنية**، تبصرة الرسائل الجامعية، الجامعة الأردنية.

نورهان، الشيخ(1998) **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.

الهزايمة, محمد عوض, (1997), **الـسياسة الخارجيـة الأردنيـة فـي النظريـة والتطبيق**, عمان, دار عمار للنشر

الهزايمة, محمد عوض, (2006), **الـسياسة الخارجيـة الأردنيـة فـي النظريـة والتطبيق**, عمان, دار عمار للنشر.

الهزايمة، محمد عوض(1999)**السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيـق مع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية وملحقاتها**، عمان: دار عمار.

الهزايمة، محمد عوض(2000) **القدس في الصراع العربي – الصهيوني**، عمـان: دار سراج.

الهزايمة، محمد عوض(2004) **السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق**، ط2، عمان، الأردن: مركز البشر.

الهزايمة، محمد عوض(ب)(2011) **القدس في الصراع العربي الإسرائيلي**، عمان، الأردن: دار الحامد.

الهزايمة، محمد عوض،أ،(2011) **الـسياسة الخارجيـة الأردنيـة فـي النظريـة والتطبيق**، ط3، مزيدة ومنقحة.

الهزايمة، محمد. (1999م). **السياسة الخارجية الأردنية في النظريـة والتطبيـق**، دار عمان للنشر، عمان، ط1، 1999م.

وزارة الدولة لشؤون الإعلام والاتصال, (2013), **الميثاق الوطني الأردني**, عمان, دائرة المطبوعات والنشر

ب. المراجع الأجنبية:

Easton, D. (1965). **A Framework for political analysis**. Englewood cliffs, N. J. Prentice-Hall Inc.

Joseph, F. (1973" .(**Contemporary international theory and the Behaviour of States ,"**Oxford university, press.

Kaplan, M. (1968). **New approaches to international relations**, New York, ST Martinis press.

Macclleland, C. (1961). **Theory and international system**, the Macmillan company, New York.

Modlski, G. (1962). **A Theory of foreign policy**, free press, New York.

Richard, S., Bruck H. W. and Sapin B. (1969). "The Decision. Making Approach To Study of International politics "in Tames Rosenan" International Politics and Foreign Policy: **A reader in Research and Theory,** The Free Press. New York.

الملحق(أ)

خطابات جلالة الملك عبدا   الثاني

والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الأمين،

فخامـــة الأخ القائـــد معمـــر القـــذافي، قائـــد ثـــورة الفـــاتح العظـــيم،
الإخـــوة القـــادة العـــرب،
معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فيأتي انعقاد هذه القمة الدورية، في وقت تواجه فيه أمتنا العربية، العديد من التحديات المصيرية، التي تفرض علينا العمـل علـى وضـع إستراتيجية عربية موحدة، تمكننا من مواجهة هذه التحديات وحماية مصالح أمتنا، وتعزيز إمكانياتنا على التأثير في الأحداث التـي تمـس قضايانا المختلفة.

وبناءً على ذلك، فإننا نؤكد على أهمية العمل الجاد، لتعزيز وتطوير مؤسسات العمل العربي المشترك، وفي مقدمتها جامعة الدول العربيـة، فالتحديات التي تواجه أمتنا، ومعطيات الواقع الدولي، تستدعي العمل على تعزيز وتفعيل دور هذه الجامعة، لتواكب غيرها من المنظمـات الإقليمية الأخرى.

وعلى ذلك، فإننا ندعم كل جهد يهدف إلى تنقية الأجواء العربية، وتحقيق التضامن العربي، وإلى تجاوز كل الخلافـات التـي تـؤدي إلى التدخل الخارجي في شؤوننا ... ليس لنصرة قضايانا العادلة، وإنما لتحقيق طموحات الهيمنة والنفوذ. وهنا لا بد لي من أن أذكر بالـشكر والتقدير جهود المملكة العربية السعودية، من أجل تحقيق التضامن العربي الكامل ... والجهود التي تقوم بها جمهورية مصر العربية، لتحقيق المصالحة الفلسطينية، وتوحيد الكلمة والموقف الفلسطيني تحت مظلة الشرعية الفلسطينية.

فخامـــة الأخ الـــرئيس،
الإخوة القادة العرب،

إن تبني مبادرة السلام العربية في قمة بيروت عام 2002، والتمسك بها في كل القمم العربية التي تلتها ... قد رسخ القناعـة بـالإلتزام العربي الجماعي، بتحقيق السلام الشامل والعادل على أساس حل الدولتين، الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعاصمتها القدس الشرقية، وفي سياق إقليمي ... يضمن استعادة الحقوق والأراضي العربية المحتلة بالكامل.

وقد أدى استمرار التمسك العربي بهذه المبادرة، إلى بلورة إجماع دولي غير مسبوق... على أن حل الدولتين هو الحل الوحيـد للقـضية الفلسطينية، وعلى أن إحلال السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط هو مصلحة حيوية ... ليس للعرب والفلسطينيين والإسـرائيليين وحسب، وإنما للعالم أجمع. وعلى ذلك، فإن على المجتمع الدولي، أن يتحمل مسؤولياته بالضغط على إسرائيل، لإزالة العقبات والعراقيـل التي وضعتها أمام المسيرة السلمية، ووقف الممارسات غير القانونية وغير الشرعية، المتمثلة في استمرار الإستيطان في الأراضـي المحتلـة وفي القدس الشرقيه بشكل خاص ... وفي انتهاك القانون الدولي والإنساني، من خلال هدم منازل الفلسطينيين ومحاولة تهجيرهم، لتغيير الواقع السكاني والطابع العربي للقدس الشرقية.

وإننا نحذر هنا، من ضياع هذه الفرصة الأخيرة، لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي. وندعو المجتمع الدولي ... والولايات المتحدة بشكل خاص، إلى مواصلة جهودهم لإيجاد الحل العادل لهذه القضية المحورية، حتى لا تغرق هذه المنطقة وشـعوبها، في دوامة جديدة من العنف والصراع، الذي يهدد الأمن والسلم العالمي ... وعلى إسرائيل أن تعرف أنها لن تحصل على الأمن، مالم يحـصل الفلسطينيون أيضا على حقهم في الأمن والحرية والدولة ... وعليها أن تختار بين البقاء قلعة معزولة أو العيش بسلام مع جيرانها.

فخامـــة الأخ الـــرئيس،
الإخوة القادة العرب،

إن القدس الشرقية المحتلة، تتعرض يوميا لإجراءات إسرائيلية، من شأنها تغيير تركيبة المدينة السكانية وتهويدها، وطمس هويتها العربية، وتهديد مقدساتها الإسلامية والمسيحية. ونحن إذ ندين هذه الإجراءات الإسرائيلية ونرفضها، فإننا سنعمل كل ما نستطيع، للإستمرار دورنا التاريخي في المحافظة على عروبة القدس ورعاية وحماية مقدساتها، حتى تتحرر من نير الإحتلال.

ولا بد من التأكيد هنا أيضا، على ضرورة تكثيف جهودنا مع المجتمع الدولي، لرفع الحصار الإسرائيلي الجائر، عن أهلنا الصابرين قطاع غزة، الذين يعيشون ظروفا مأساوية لا يمكن السكوت عليها.

فخامة الأخ الرئيس، الإخوة القادة العرب،

يتعين علينا أن نقف بحزم في وجه كل محاولات التدخل الخارجي في شؤون الدول العربية، ومحاولات العبث بأمنها واستقرارها. وعلى ذلك، فنحن نساند الجمهورية اليمنية الشقيقة، في كل الإجراءات التي قامت بها، لمنع التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية، وندعم جهودها في محاربة الإرهاب، ومنع تنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات الإرهابية، من التغلغل في اليمن الشقيق، وتهديد الأمن والإستقرار فيه وفي دول الجوار والعالم.

كما نؤيد وندعم كل الإجراءات التي تقوم بها المملكة العربية السعودية الشقيقة، للدفاع عن أمنها واستقرارها ومحاربة الإرهاب. ونساند دول الخليج العربي الشقيقة، في التصدي لكل من يحاول العبث بأمنها أو استقرارها، أو التدخل في شؤونها الداخلية، أو منازعة سيادتها الكاملة على كل شبر من أراضيها.

ونؤكد أيضا على وقوفنا إلى جانب لبنان الشقيق، في وجه التهديدات الإسرائيلية المدانة، وإلى جانب حكومته وشعبه، ضد كل من يحاول العبث بالنسيج الداخلي اللبناني، أو يهدد استقرار لبنان وسلمه الأهلي. ونؤكد أيضا دعمنا للسودان الشقيق، ورفض كل ما يهدد أمنه واستقراره

كلمة جلالة الملك عبدالله الثاني في الملتقى الخامس للسفراء الأردنيين شاطئ البحر الميت، الأردن 29 نيسان/ابريل 2010

بسم الله الرحمن الرحيم

الله يعطيكم العافية.

أنا سعيد أن أكون معكم اليوم في هذا الملتقى الدوري، الذي آمل أن يكون آلية فاعلة لتبادل الآراء والمعلومات، وتنسيق العمل للقيام بدوركم المهمّ في تمثيل المملكة، وخدمة مصالح الأردن، وخدمة قضايانا العربية والإسلامية.

والحمد لله، استطاع الأردن أن يبني شبكة واسعة من العلاقات مع معظم دول العالم، وأنتم عليكم مسؤولية كبيرة في ترجمة هذه العلاقات إلى فرص حقيقية تساهم في خدمة مسيرتنا التنموية، وفي كسب التأييد والدعم العالمي لقضايانا.

الأردن يسير بخطىً ثابتة لتحسين الوضع الإقتصادي، وإيجاد بيئة استثمارية جاذبة. والحمد لله، إنجاز الكثير من العمل الذي زاد من قدرتنا التنافسية، ومن الفرص التي مطلوب منكم كسفراء تعريف العالم بها من أجل جذب الاستثمارات؛ وبالتالي تحسين الوضع الاقتصادي وبناء المشاريع التي توفر فرص العمل للمواطنين.

ومثلما قلت من قبل: همّي الأول هو تحسين مستوى معيشة المواطن الأردني وتقديم الأفضل له. وبالتأكيد سينعكس تطوير علاقاتنا الاقتصادية مع الدول الأخرى بشكل مباشر على جهودنا في هذا المجال.

صحيح أن الأوضاع الإقتصادية صعبة، لكن أيضاً هناك فرص كثيرة علينا أن نستغلها. والحكومة الآن تعمل وفق منهج واضح وخطط عملية مدروسة، من أجل الوصول إلى أهداف محددة. وأنا متفائل أنه من خلال هذا العمل الجاد، سنقوم بتجاوز التحديات، وسنتقدم

خطوات مهمة مسـ ة الإصلاح والتطوير كل الـالات السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية. الرؤية وا مـ ـد واضـ ـحة، والعمل جادّ، وإن شاء ا وبتعاون ا ميع، سنبـ ا ستقبل الأفضل الذي يريده أبناء شعبنا الغا .

ومثلما تعرفون يا إخوان، القضية الفلسطينية هي أولوية رئيسية بالنسبة لنا، وسنستمر عمل كل ما نستطيع، من أجل إنصاف أشـ ـقائنا الفلسطينيـ ، وإ اء الإحتلال، و كينهم من الوصول إ حقهم ا رية والدولة على ترا م الوط .

للأسف، العملية السلمية ـرّ أزمة، لكن واجبنا اه الأشقاء و اه كل شعوب ا نطقة، هو أن نستمر العمل من أجل قيق الـ ـسلام العادل، الذي يعيد ا قوق الفلسطينية والعربية على أساس حلّ الدولت و سياق إقليمي شامل.

وأنا حذّرت وأحذر من أن بديل السلام هو ا زيد من الصراع وا روب وا عاناة. الوضع الراهن غ مقبول، وإذا ننجح قيق التقدم ا طلوب ا فاوضات، فإن أخشى أن التوتر القائم سينفجر، وسيدفع ا ميع ـن ذلك.

ومثلما أقول دائماً: على إسرائيل أن تار بـ أن تعيش قلعة معزولة ا نطقة، أو أن تصلَ إ سلام مع كل الدول العربية والإسـ ـلامية على أساس مبادرة السلام العربية، ومن خلال الانسحاب من الأراضي العربية ا تلة، وقيام الدولة الفلسطينية ا ستقلة الـ تعـ ـيش بـ ـأمن وسلام إ جانب إسرائيل، إطار سلام شامل يضمن الأمن ا قيقي والقبول لإسرائيل.

والوصول إ السلام يتطلب إ اد البيئة الإ ابية لإطلاق ا فاوضات، من خلال وقف إسرائيل لكل الإجراءات الأحاديـ ـة الأراضـ ـي ا تلة، و اصّة بناء ا ستوطنات الضفة الغربية و القدس الشرقيّة. هذه الإجراءات غ قانونية، وهي إجراءات نرفضها وندينها بشكل مطلق، وهي تعيق كل جهودنا لتحقيق السلام.

وبالنسبة للقدس ـديداً، فما تقوم به إسرائيل هو نوع من اللعب بالنار، والقدس ومقدسا ا بالنسبة لكل العرب وا سلم هـ ـي قـ ـضية مقدسة، وكل ا يارات السياسية والدبلوماسية والقانونية مفتوحة أمامنا ـماية القدس والأماكن ا قدسة الإسلامية وا سيحية فيها.

ـن نريد السلام ونعمل من أجله، لأن السلام العادل حق لكل شعوب ا نطقة، وعلى إسرائيل أن تتجاوب مع هذا ا وقف العر . فالسلام وحده، وليس ا يوش ولا ا ـدران، هو الذي يضمن الأمن ا قيقي لكل الشعوب ولكل الدول.

أ لكم التوفيق هذا ا لتقى، وأتوقع منكم الكثـ .

وا يعطيكم العافية.

.

أما العراق الشقيق، فإننا نؤكد دعمنا ووقوفنا إ جانبه، وندعم مسـ ة الوفاق الوط ، الـ توحّد ـيع أطيافه السياسية والدينية والعرقية، ـت مظلة ا وية العراقية ا امعة الواحدة، وصولا إ ترسيخ الأمن والإستقرار وا فاظ على وحدة العراق واستقلاله. وأوكد هنا، علـ ـى أن ما نقوم به ـيعا من أجل العراق، هو دون ا ستوى ا طلوب ... فالعراق اجة إ ما هو أكثر من ا ساندة والتأييد ا عنـ ـوي، وهـ ـو اجة إ ا ساعدة الفاعلة على أرض الواقع.

و ا تام، لابد من أن أتوجه بالشكر والتقدير للأخ القائد معمر القذا ، قائد ثورة الفاتح العظيم، على كرم الضيافة والإعداد ا يـ ـد ذه القمة، الذي أسهم إ احها ... كما أتقدم بالشكر أيضا، إ صاحب السمو الشيخ ـد بن خليفة آل ثا ، على جهوده ا يّـ ـرة خلال رئاسته للقمة العربية.

والسلام عليكم ور ة ا وبركاته.

كلمة جلالة ا لك عبدا الثا قبيل اللقاء الذي استضافه باراك أوباما عـ ـشية انطـ ـلاق ا فاوضـ ـات الفلـ ـسطينية الإسـ ـرائيلية واشنطن العاصمة، الولايات ا تحدة الأم كي

أيلول/سبتم 2010 مترجم عن الإ ليزية(

بسم ا الر ن الرحيم

الرئيس أوباما،

أصحاب الفخامة والسعادة، السلام عليكم ور ة ا وبركاته،

صعبة هي ا همة ال نتصدى ا. فقد مرت عقود يتم خلا ا التوصل إ سلام فلسطي إسرائيلي. وكانت النتيجة أن استمرت معاناة ملاي الرجال والنساء والأطفال، وأن فقد الك ون الثقة بقدرتنا على قيق السلام الذي تنشده الشعوب. و الأثناء، استغل ا تطرفون والإرهابيون مشاعر الإحباط لبث الكراهية وإشعال ا روب. وتورط العا   صراعات إقليمية لا كن التعامل معها بفاعليـة مـن دون قيق السلام العر الإسرائيلي. وهذا ماض يؤكد أ ية ا هد الذي نقوم به اليوم.

وهنالك، ب الطرف ، أولئك الذين يريدون أن نفشل، والذين يعملون كل ما وسعهم لإعاقة ا هود ال نبذ ا اليوم، ذلك أنه عنـدما يتوصل الفلسطينيون والإسرائيليون إ السلام، وعندما يتمكن ا يل الشاب من التطلع إ مستقبل مشرق ومليء بفرص الإ از، يفقـد ا تطرفون وا تشددون قدر م على التأث .

من أجل ذلك، ب أن ننجح اليوم، لأن فشلنا سيع احهم إغراق ا نطقة ا زيد من ا روب وعدم الاستقرار، ما سـيزيد مـن ا عاناة ا نطقة وخارجها.

الرئيس أوباما،

نثمن إلتزامكم بتحقيق السلام منطقتنا، ونعول على استمرار جهودكم ساعدة الأطراف على التقدم إ الأمام. وكنت قد قلـت إن قيق السلام الشرق الأوسط جزء من الأمن القومي الأمريكي. وذلك صحيح. وهو أيضا مصلحة أوروبية، وركيزة للأمن والاستقرار الدو .

والسلام حق لكل مواطن منطقتنا. و قيق السلام الفلسطي الإسرائيلي على أساس حل الدولت هو شرط قيق الأمـن والاسـتقرار ميع الدول الشرق الأوسط، ذلك أنه مدخل السلام الإقليمي، الذي سيؤدي إ علاقات طبيعية ب إسـرائيل و57 دولـة عربيـة ومسلمة تؤيد مبادرة السلام العربية. والوصول إ هذا السلام سيكون أيضا خطوة فاعلة لتحييد قوى الشر والعنف، ال   دد شعوبنا.

السيد الرئيس، ا نطقة تاج إ مساندتكم كوسيط نزيه وكشريك ساعدة الطرف و ا يس ان على الطريق الصعب، ولكن الـذي لا بديل له لتحقيق السلام.

أصحاب الفخامة والسعادة،

كل الأنظار علينا اليوم. وبالتا فإنه ب أن قق ا فاوضات ا باشرة، ال ستبدأ غدا، نتائج إ ابية وبأسرع وقت كن. فالوقت لـيس بصا نا. و ب أن نبذل كل جهد كن من أجل معا ة يع قضايا الوضع النهائي دف التوصل إ حل الدولت ، ا ل الوحيد الذي يضمن حقوق الطرف ، وا ل الوحيد الذي سيوجد ا ستقبل الذي تستحقه منطقتنا، مستقبل يضمن السلام الذي يتيح لكل أب أن ير أطفاله من دون خوف، ويوفر يل الشباب فرصة التقدم والإ از، ويسمح بتعاون 300 مليون شخص من أجل قيق الفوائد ا شتركة.

ولزمن أطول ا تمل، حرم الك ون ا نطقة من حقهم الإنسا الأساسي العيش بسلام وأمن وكرامة وحرية، وسـيكون الـثمن غاليا جدا على ا ميع إذا ما خيبت الآمال مرة أخرى. فشعوبنا تريدنا أن نلا تطلعا م. و ن قادرون على فعل ذلك، إذا ما التعامـل مع ا فاوضات سن نية، وجدية وشجاعة.

خطاب جلالة ا لك عبدا الثا   الاجتماع العام رفيع ا ستوى حول الأهداف الإ ائية للألفية ا معية العامة للأمـم ا تحـدة
نيويورك، الولايات ا تحدة الأم كية
20أيلول/سبتم 2010

) مترجم عن اللغة الإ ليزية(

بسم ا الر ن الرحيم

الأم العام للأمم ا تحدة السيد بان كي مون،

أصحاب السعادة، أيها الأصدقاء،

إجتمعت دولنا هنا قبل عشر سنوات لتطلق جهداً غ مسبوق للقضاء على الفقر العا . وأُعتمدت أهداف الألفية، ال ـاكي أهـم حقائق القرن الواحد والعشرين، وهي أن العوز الذي يعيش فيه البلاي يهدد الأمن والرخاء العا ، وأننا تلك هذا العصر ا عرفـة وا وارد القادرة على القضاء على هذا التهديد، و مستوى ا عيشة كل مكان، وأنه على الدول النامية وا ا ة مسؤوليات جسيمة من أجل قيق النجاح الوصول إ هذه الأهداف.

واليوم، بقي س سنوات من مدة ا مسة عشرة عاما ال ديدها لتحقيق أهداف الألفية، وهنالك الكث من العمل الواجب القيـام به.

ونلتقي هذا الأسبوع من أجل تفعيل ا هود للتقدم إ الأمام. و ة الكث من أسباب النجاح. فكل إ از ققه أي مـن أهـداف الألفية يعزز النجاح الوصول إ الأهداف الأخرى، سواء توف التعليم وا دمات الصحية الأفضل، أو قيق مـستويات معيـشية أعلى، أو ك النساء والشباب، أو إ اد الفرص الإقتصادية. ونستطيع أن نعظم الإ از ء دمج إستراتيجيات قيق أهداف الألفيـة الإستراتيجيات الوطنية والدولية. لكن ا فاظ على الإ از غ كن من دون إ اد الظروف ال تاجها مـس ة التنميـة، وا تمثلـة السلام، والشراكة، وتوافر الفرص العا ية.

أيها الأصدقاء،

ة أرضية صلبة للنجاح. فعا نا يدرك اليوم أكثر من أي وقت مضى أنه على الدول النامية أن د طريقها ا اص و التنمية. فلا يوجـد حل واحد يناسب ا ميع، ولا مكان لول تفرض من ا ارج. وتستوجب مصا الدول ا تقدمة دعم التنمية والتقدم يـع أ ـاء العا . وهي لك القدرة على ا ساعدة قيق ذلك. ولا شك أن إلتزامها ا ساعدة أوقات الأزمات الإقتصادية العا ية، ليس فقط ساعدة الفقراء، ولكن أيضا بدعم وتعزيز احات الدول ال تطبق سياساتٍ ناجعةٍ من أجل ضمان رسوخ ما حققت من إ از.

و الأردن، كانت الشراكة، ب القطاع العام وا اص، عاملاً أساسياً اح مس ة التنمية. وقد د نا أهداف الألفية استراتيجياتنا الوطنية، و الإصلاحات ا يكلية وسياسات فيز النمو الإقتصادي ا ستدام، و مس ة التنمية ال أطلقناها يع ا الات. وقد عملنا ليس فقط من أجل إسراع وت ة التنمية، بل أيضا من أجل توسيع قاعد ا ء بناء الشراكة ا قيقية، وضمان التكامل جهود التنمية القطاعات ا ختلفة. واليوم، وبفضل جهود آلاف الأردني قطاع التعليم، وا دمات الصحية، و ا تمعات ا لية على امتداد ا ملكة، نسـ و قيق العديد من أهداف الألفية. وعلى سبيل ا ثال، فقد قيق ا دف الثا ، وا تمثل ضمان إلتحاق يـع الأطفـال التعليم الأساسي وإكماله، وإ اء الأمية ب الشباب، وتوف التعليم وا هارات ال تاجو ا من أجل قيق الإ از.

لكن مس ة التنمية تواجه ديا كب اً ألا وهو غياب السلام. فعندما توجه ا صادر و ا روب والعنف، بـدلاً مـن تلبيـة ا اجـات الإجتماعية، و قيق النمو الإقتصادي، تعا ا تمعات، وينتشر الفقر والإحباط.

وتستطيع برامج التنمية أن تب الأساسات اللازمة للسلام، لكنه لا كن ذه ال امج أن تنجح على ا دى الطويل ظل غياب الـسلام. من أجل ذلك، ب أن يكون أصدقاء التنمية أصدقاءاً للسلام أيضا. وقد حرمت منطقة الشرق الأوسط من السلام الذي تاجه لتحقيق قدرا ا ا ائلة على التنمية، و ن نعتمد على دعم ا تمع الدو للمساعدة قيق السلام الإقليمي الشامل، والذي لا كن الوصول إليه، من دون حل الصراع الفلسطي الإسرائيلي، على أساس حل الدولت .

أيها الأصدقاء،

إن الأردن ملتزم بالعمل معكم لتلبية حاجات تمعاتنا المشتركة لتحقيق أهداف الألفية، و ة الكث ا كن إ ازه السنوات ا مـس ال تفصلنا عن العام 2015. وأعتقد أننا إذ عملنا معاً، نستطيع أن نوفر ا ياة الأفضل لكل شعوبنا. فلنقرن الإرادة با كمة، ولنمـضي إ الأمام.

وشكرا لكم.

ة جلالة الملك عبدا الثا أمام قادة حزب الشعب الاورو

بروكسل، بلجيكا

16كانون الأول/ديسم 2010

) مترجم عن الإ ليزية(

شكرا جزيلا للرئيس مارتي ، وشكراً لكم يعاً. ويسعد أن أشارك قمتكم اليوم.

لا مبالغة القول بأن منطقتينا مرتبطتان يع القضايا ا يوية ، قيق الازدهار والأمن والانسجام الثقا و الات الطاقة والبيئة.

إن هذا الاعتماد المتبادل كن أن يكون حافزا للتقدّم أو عامل تأز ، وهذا أمر نقرره ن، وأنا أختار أن يكون عنصراً للتقدّم، وأعلم أن هذا هو أيضا خيار حزب الشعب الأورو .

اليوم أود ا ديث با از عن ثلاثة اور كن لشراكتنا أن قق تأث ا كب ا فيها. وإذا عملنا معاً، ستخطو بلادنا بشكل أسرع و قيق الأمن والازدهار المنشودين.

ا ور الأول هو التعاون الاقتصادي، فقد يبدو قيق التوازن العلاقات الاقتصادية ب الشرق الأوسط وأوروبا مسألة هامشية، لكـن أعتقد أن ذلك قضية أساسية.

وسوف تشهد منطقتنا خلال السنوات القليلة القادمة بلوغ جيل جديد سن الرشد، جيل يشكل 65% من موع السكان. وهذه الملاي من الشباب اجة لفرص عمل جديدة، فرص عمل جيّدة، ومستويات معيشة أفضل. و احنا قيق ذلك يع استقراراً اقتصادياً أك . وسيمثّل هذا المستقبل الغ بالفرص أحد وسائل الرد الفعالة على من رضون على التطرف، وهذا مكسب لنا يعاً يزيد من قدراتنا على مواجهة التحديات إننا نعرف الطريق الذي ب أن نسلكه للمضي قدما. فلابد من الإصلاح، ولابد من مـساعدات تنمويـة ناجعـة ومبتكرة، ولابد من المزيد من الاستثمارات المباشرة. و ذا ن اجة إ شراكة أوروبا المستمرة والفاعلة.

والأردن فخور بكونه الدولة الشرق أوسطية الأو ال توصلت إ خطة عمل إطار «الوضع المتقدم» الشراكة مع الا اد الأورو . وسوف تساعدنا هذه العلاقة على زيادة فرص الا از وتعزيز التكامل والانسجام مع المعاي والبر المؤسسية الأوروبية.

وأنا شاكر لكم يعا، فقد أيد ونا بصداقتكم ودعمكم.

و ن ماضون قدماً تطبيق إستراتيجية وطنية للإصلاح، تكفل كلاً من النمو الاقتصادي و كـ المواطن. وكنّا قـد رحبنـا بـ المراقب الأوروبي خلال الانتخابات ال انية ال أجريت مؤخراً. و ن نثمن عالياً دعم الا اد الأورو هودنا المـستمرة لبنـاء مؤسـسات المستقبل وتطوير آليات العمل.

وإن الشراكة ال معنا إطار «الوضع المتقدم»، تعكس قيمنا المشتركة والمتمثلة الاعتدال واحترام الآخر. وهذا يقود للحديث عن ا ور الثا من اور التعاون، وهو ا اجة الملحة للتفاهم ب أتباع الأديان.

وابتداء أود أن أؤكد أن حزب الشعب الأورو يضرب مثالا، على مستوى العا ، موقفه المؤيد للتسامح والرافض للتطـرف وكمـا تعلمون فإن الأردن قد ض بدور نشط للغاية نشر قيم التسامح والاعتدال.

فقد عملنا وفق منهجية واضحة ومستمرة لتخفيف التوترات، ال تشكل ديدا خط ا على أمننا يعا، ب أتباع الـديانات المختلفـة، وداخل الديانة الواحدة.

وقد بدأنا العمل بترتيب بيتنا الداخلي، فقبل ست سنوات، أصدرنا رسالة عمّان، الـ تسعى لبناء إ اع حول ثلاث قضايا أساسـية... تعريف من هو المسلم، وما هي العناصر المكونة للمعتقدات الإسلامية الأساسية؟ ومن له الـ ق أن يتصدّى للإفتاء؟ وهل وز الـتكفـ ؟ حيث أن المنظمات الإرهابية دأبت على إصدار الفتاوى قبل الأعمال الإرهابية لتـ ير هذه الـ رائم، وهو الأمر الذي يرفضه ديننا الإسلامي الـ نيف بالمطلق، وهل لك أحد الـ ق بأن يكفر شخصا آخر الإسلام؟ والغاية من وراء رسالة عمّان هي نشر الألفة والـ بة بـ 1ر5 بليون شخص: هم مسلمو العا . كما نالت الرسالة دعم علماء دين مرموقـ على امتداد العا الإسلامي.

وقد قال الإمام الأكـ شيخ الأزهر الراحل، وهو المرجعية العليا المذهب السـّ، عن اور رسالة عمّان الثلاث أ ا «خ مرجع لكل من يريد أن يسـ على الطريق المستقيم قوله وفعله، و سلوكه و جه».

و عام 2007، دعم الأردن مبادرة «كلمة سواء» التار ية، ومن خلال هذه الرسالة المفتوحة الموجهةً من قبـل 138 عا ـاً مـسلماً وتنادي المبادرة بـ «حب الـ » و«حب الـ ار»، وهي وصية تتشارك الأديان التوحيدية الثلاثة، ما علها قاعدة للعلاقات السلمية بـ المسلم وا سيحيـ .

و كلمته الـ ألقاها مسجد الملك الـ سـ عمان عام 2009، وصف قداسة البابا بندكتوس السادس عشر الرسالة المفتوحة الـ وجهت له ضمن مبادرة كلمة سواء، بقوله: وأقتبس: «إن هذه الرسالة شكلت صدى وضوع مشابه الـ جاء أول رسـالة عامـة : الرابط العميق بـ بة الـ و بة القريب، وكذلك أيضا التضارب الأساسي الكامن اللجوء إ العنف والتهميش باسم الـ ».

وخلال هذا العام أيضاً، ل الأردن رسالة السلام بـ الأديان ومضى الـ للعا أ ع. وقد قمنا بذلك من خلال إطلاق أسـبوع الوئـام العا ي بـ الأديان، والذي سيتم إحياؤه الأسبوع الأول من شهر شباط من كل عام.

و ثل هذا الأسبوع مناسبة تطوعية، يبادر الناس من خلا ا للتعبـ عن تعاليم دينهم حول التسامح واحترام الآخر والسلام. وعندما تقـدم الأردن باقتراح هذا المشروع الأمم المتحدة أيلول الماضي، أيدنا العديد من الأصدقاء من تلف دول العا . وأ أن يـسهم هـذا الـ دث العا ي قيق المزيد من التقارب بـ الشعوب. وأنا أتطلع للتعاون مع الا اد الأورو لنشر هذه المبادرة مـن خـلال دعـم النشاطات الـ ستنطلق إطار هذه المبادرة الدول الـ ستشارك فيها.

الـ ور الثالث ميدان التعاون المشترك هو السلام: السلام القائم على حل الـ اع الفلسطيـ – الإسرائيلي على أساس حل الدولتـ فبهذا الـ ل وحده، وليس بغـ ه، كننا الوصول إ الاستقرار الإقليمي والدو الضروريـ هذه العصر المحفوف بالأخطار.

فبالنسبة للفلسطينيـ ، ثل هذا الـ ل ضمان مستقبل آمن دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة وذات سيادة على ترا م الوطـ . ويعـ هذا بالنسبة للإسرائيليـ الأمن الـ قيقي الذي ستوفره العلاقات الطبيعية ليس فقط مع جوارهم، بل مع 57 دولة عربية وإسلامية؛ أي مع ثلث الدول الأعضاء الأمم المتحدة. وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، فإن هذا الـ ل يعـ سيادة الأمن إقليم متصا مع ذاته، ما كننا من تكريس مواردنا للتنمية والتقدّم. وبالنسبة للمجتمع الدو ، فإن هذا الـ ل يعـ توفـ الأمن لتحالف عا ي مـع دعـاة الاعتـدال والعدالة، و قيق النصر على كل من يستغّل الصراع لنشر التطرف والفرقة.

إن صوت أوروبا المؤيد لضرورة تسوية الصراع هو موضع احترام وترحيب. كما أن الـ راطكم قد أصبح أمرا أساسيا، ليس فقط من حيث دعمكم للمفاوضات، بل ميدانيا أيضاً من خلال مساعدتكم الفلسطينيـ على بناء مؤسسا م، يث أنه مـ التوصل إ اتفاق، تكون دولتهم قد تأسست وأصبحت جاهزة للمضي قدما بفعالية.

إن الوضع الـ ا يتطلب منا يعا مستوى جديدا من العمل. فا قائق على الأرض تتغـ بسرعة، وإذا ما فشلت المفاوضات حاليا، فـإن حل دولتـ ، وهو الـ ل الوحيد القابل للتطبيق، قد يغدو غـ كن. وإذا ما قُتل هذا الأمل، فيمكن أن نتوقّع المزيد من الصراعات الأشـد شراسة. فأوروبا والولايات المتحدة ودول أخرى عديدة متورطة اليوم الـ اعات الإقليمية. أرى سيناريوهات كارثية إذا ما قتل الأمـل بالسلام. ب علينا أن نصل إ الـ ل العام 2011 وإلا سندفع يعا الثمن.

أصدقائي، لقد لفت انتباهي كتابة اسم حزب الشعب الأورو بـ 34 لغة تلفة على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتـرو للحـزب، وليس هنالك من مثال أوضح من هذا لإثبات أن الناس مستعدون للتلاقي على قضية مشتركة تس م و مستقبل مشترك. ويبعث هذا ا ثال برسالة مهمّة حول السبل الأفضل ل مشكلات القرن ا عقّدة.

ويسر أن أدعوكم اليوم لعقد قمتكم القادمة الأردن، موقع مغطس السيد ا سيح.

وختاما، أشكركم على دعو للانضمام لكم هذا اليوم.

كلمة جلالة ا لمك عبدا الثا امام القمة العربية

بغداد، العراق

29آذار/مارس 2012

) ألقى الكلمة نيابة عن جلالة ا لمك عون ا صاونة، رئيس الوزراء(

بسم ا الر ن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا مد الن العر الأم ،

فخامة الرئيس جلال طالبا ،

أصحاب الفخامة والسمو، معا الأم العام امعة الدول العربية،

السلام عليكم ور ة ا وبركاته وبعد،

فيسر أن أتوجه بالشكر والتقدير إ فخامة الأخ الرئيس جلال طالبا ، و كومة وشعب العراق الشقيق، لاستضافتهم القمـة العربيـة الثالثة والعشرين ال تأ لتؤكد حرص العراق الشقيق على تعزيز التعاون مع أشقائه العرب، ا دم مصا الأمة و قق تطلعا ا وأمانيها ا ستقبل الأفضل، ونؤكد دda دعمنا ووقوفنا إ جانب العراق، وإدانتنا اولات زعزعة أمنه واستقراره.

كما أتوجه بالشكر والتقدير للجامعة العربية وأمينها العام الدكتور نبيل العر ، الذي نتم له كل التوفيق والنجاح، على ا هود الطيبـة الـ قـاموا ـا مـن أجـل الإعـداد لانعقـاد هـذه القمـة، وتـوف كـل أسـباب النجـاح ـا. ويسر ايضا ان اهنئ العراق الشقيق، شعبا وقيادة، بتو رئاسة القمة العربية دور ا العادية الثالثة والعشرين، ال تستـضيفها بغـداد ا بيبة، وهي ا دينة ال كانت وعلى الدوام منارة وضاءة من منارات العروبة، وحاضرة اساسية من حواضرها، و ن على ثقةٍ بان العمل العر ا شترك سيشهد بقيادة العراق الشقيق، نقلة نوعية با اه ا زيد من التطور والتعاون وأهنئ دda ليبيا العزيزة وشعبها الشقيق الـذي ساندنا منذ اللحظة الاو ، على قيق تطلعاته ا شروعة نيل ا رية والكرامة والعدالة والتنمية.

فخامة الأخ الرئيس،الأخوة القادة العرب،

تنعقد هذه القمة، ظروف إقليمية وعا ية استثنائية، و زمن يشهد فيه عا نا العر ولات و ديات مص ية، تفرض علينا مسؤوليات كب ة، لبلورة رؤى إستراتيجية موحدة، ماية مصا أمتنا، وتعزيز إمكانياتنا وطاقاتنا، للتأث مسار الأحداث، الـ ـس أمتنـا، فالظروف ال ر ا هذه الأمة، تدعونا إ العمل بإخلاص من أجل الارتقاء بالتضامن العر ، ومأسسة العمل العر ا شترك، وتر تـه على أرض الواقع، فعلا لا قولا، لردم الفجوة ب طموحات شعوبنا وب الواقع ا ا ، فشعوبنا ر الة من الإحبـاط وانعـدام الثقـة با ستقبل، وترنو إ التغي الذي مل معه الأمل بتأم ا ستقبل الأفضل ا وللأجيال القادمة.

كما تنعقد هذه القمة ايضا وقت لازالت فيه امتنا العربية تواجه العديد من التحديات ا ص ية، ال تم علينا يعا العمل على صياغة مقاربة إستراتيجية عربية اعية وموحدة ومتماسكة، كننا من مواجهة هذه ا صاعب والتحديات بتناغم وفاعلية واقتدار، لصون مصا نا ومقدراتنا، وتعزز إمكاناتنا التأث على الأحداث ال س قضايانا ا ختلفة.

ومن هنا، فإننا نرى ضرورة العمل فورا، وبشكل منهجي وجاد، على تعزيز وتطوير و كـ مؤسسات واطر العمل العر ا ـشترك، و ا قدمة منها جامعة الدول العربية، اا تم علينا طبيعة التحديات اا نواجه وحقائق الواقع الدو والاقليمي الذي نعيش، والقائم علـى ورية دور ا نظمات وا يئات الإقليمية العلاقات الدولية وانبها كافه، أن ضي بالعمل على تعزيز و تقوية دورها، وتنشيط أجهز واليا ا و السها ا ختلفة، لتواكب ما ينبغي أن تكون علية ا نظمات الإقليمية القرن ا ادي والعشرين، أسوة ـا حققـه الا ـاد الأورو والا اد الإفريقي، وغ ها من ا نظمات الإقليمية الأكثر حداثة عمرها من جامعة الدول العربية.

ولا بد لنا أن نرتكز صياغة مقاربتنا الإستراتيجية العربية، على استكمال مس ة تنقية الأجواء العربية، وتوحيد جهودنا ومواقفنـا إزاء قضايانا ا صـ ية ومصا امتنا ا يوية، اا تتعذر ايتها والدفاع عنها بوجود أي خلافات بيننا، ومن هنا فإننا ندعم كل جهد مبـارك يهدف إ قيق التضامن العر ا قيقي، وإ اوز كل ا لافات العربية - العربية، واا يفتح وجودها واسـتمرارها البـاب واسـعا لتدخل الغ شؤون بيتنا العر ، ليس لنصرة قضايانا العادلة وتأم مصا نا ا شروعة، وإ ا آرب أخرى مرتبطة بطموحات ا يمنـة والتمدد والنفوذ للغ .

اما شبابنا العر ، والذي يشكل أغلبية تمعاتنا، فهو اجة لفرص عمل جديدة، ومستويات معيشية أفضل، وهو قادر ا لكه مـن إرادة وعز ة، وعقول مبدعة وطاقات خلاقة، على ويل التحديات إ فرص حقيقية.. لكنهم ذات الوقت، بـأمس ا اجـة، إ أن نفتح م الباب، ليكونوا شركاء مل ا سؤولية اه إحداث التغ الإ ا ا طلوب، منـاحي ا يـاة الاقتـصادية والـسياسية والاجتماعية، الذي دم مصا أوطا م ومستقبلها.

فخامة الأخ الرئيس،الأخوة القادة العرب،

إن التحديات اا تواجهها أمتنا، والتحولات التار ية والاقتصادية اا تشهدها منطقتنا والعا من حولنا، عل من ا ستحيل على أي بلد من بلداننا، أن يتصدى ا بشكل فردي، بل تاج إ جهودنا يعا، للارتقاء نظومة العمل العر ا شترك، والنهوض به إ مـستوى يوازي التكتلات السياسية والاقتصادية العا ية والإقليمية، فالتضامن العر ، يبقى هو الرديف للتكامل العر بكـل معانيـه وأشـكاله، الاقتصادي والسياسي والد وغ ا .. ومن مصلحتنا أن ننجح قيق هذا ا دف، وهناك فرصة حقيقية أمامنا للنجاح.

إن الأردن الذي تأثر مثل سواه، بالانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية العا ية الصعبة، يواجه ومنذ سـنوات، الكـ مـن ا عيقـات والتحديـات الاقتصادية، و مقدمتها التصاعد أسعار الطاقة، وعدم الاستقرار إقليمنا ا لتهب، وأعباء الدين اا تستن ف ا وازنـة العامة للأردن.. هذه كلها أثرت على جهودنا الرامية إ استكمال بناء اقتصاد وط قوي، وإ اد مسار للنمو والتنمية، وتـوف فـرص العمل، للآلاف من الشباب ا ؤهل ، الذين يعانون مثل أقرا م الدول العربية من ديات الفقر والبطالة.

وأمام مثل هذا الواقع، الذي يعا منه، عدد كب من الدول العربية، فقد بات الأمر، يتطلب منا يعا العمل معا، من أجل بناء شراكات اقتصادية قوية، واجهة التحديات الاقتصادية، و قيق النمو الاقتصادي، الذي يوفر يل ا اضر سبل ا ياة الكر ة، و فـظ للأجيـال العربية القادمة مستقبلها.. و ن الأردن، على استعداد دائم لرفد أي دولة با ات والكفاءات ا ؤهلة، اا أثبتت على مدى سـنوات طويلة قدر ا على الإبداع والابتكار.. كما أن أبواب الاستثمار مفتوحة أمام ا ميع، لا سيما ا شاريع الك ى والقطاعات ا يوية.

فخامة الأخ الرئيس،الأخوة القادة العرب،

إن غياب ا ل العادل والقادر على الد ومة للقضية الفلسطينية وتفاقم الوضع سوريا، وتصاعد نذر مواجهة عسكرية مع إيران، فـضلا عن التحديات اا تواجه دول "الربيع العر " لترسيخ الأمن والاستقرار وإعادة البناء، هي كلها قضايا تفرض علينـا تعقيـدا ا، واقعـا جديدا، لا بد معه، من الوصول بإرادة مشتركة، إ مستوى جديد من العمل ا اد وا خلص.

فالقضية الفلسطينية، هي جوهر الصراع منطقة الشرق الأوسط، وستبقى ا نطقة، تعا من حالة التوتر وعدم الاستقرار، وسيبقى هناك خوف وقلق، من اطر مستقبلية ستواجهها ا نطقة، و رها إ ا اوية ويدفع ا و ا لهول، إذا يتم التوصل إ تسوية عادلة وشاملة ودائمة ل الصراع الفلسطي – الإسرائيلي، والقائم على حل الدولت ، الذي يضمن قيام الدولة الفلـسطينية ا ـستقلة ذات الـسيادة،

والقابلة للحياة على أساس خطوط1967 وعاصمتها القدس.. وهذا ا لـ، يشكل السبيل الوحيد لإ اء عقـود طويلـة مـن الـصراع الفلسطي – الإسرائيلي اطار ا اء الصراع العر الاسرائيلي وعودة يع الاراضي العربية ال احتلتها اسرائيل عام 1967 ا فيهـا ا ولان العر السوري وما تبقى من الاراضي اللبنانية ا تلة.

لقد ظهر للعا أ ع، جدية وصدق نوايا العرب والفلسطينين ، التوصل إ السلام العادل والشامل.. اما اسرائيل فمستمرة سياسات الاستيطان والسياسات ا وجّهة ضد السكان وال ثل إنتهاكات جسيمة بادئ القانون الدو وإتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، وما زالت تتجاهل مبادرة السلام العربية، ال تعكس موقفا عربيا موحدا لتحقيق السلام الشامل والدائم الذي يـضمن الأمـن والاسـتقرار ا قيقي ا نطقة.

إن ا مود الذي يعتري جهود السلام، وعدم وجود مفاوضات جادة، دم ا كومة الإسرائيلية فقط، ويسمح ا بان توغل أعما ـا غ القانونية وغ الشرعية، ا ادفة إ فرض حقائق على الأرض، دون وجود أي رادع أو قيد على ذلك، ومن هنـا، فقـد بادرنـا ا تكثيف ركاتنا الاقليمية والدولية، بغية كسر ا مود ا سيطر على مساعي قيق السلام العام الاخ ، وقامت ا كومة الاردنية، ثلة بوزارة ا ارجية، با بادرة الدعوة ا لقاءات إستكشافية دف استشراف امكانية ا اد الارضية ال تسمح باسـتئناف ا فاوضـات ا باشرة وفق بيان الرباعية الدولية الاخ ايلول 2011 وصولا ا حل شامل مع اية عام 2012 يتضمن معا ة شاملة ايضا لقضايا الوضع النهائي كافة طبقا للمرجعيات الدولية ا عتمدة ومبادرة السلام العربية بعناصرها كافة و ا يصون بالكامل ا صا الاردنية العليـا. و ن على ا الاستعداد وكدأبنا دوما، القيام بكل ما هو كن ومطلوب لاسناد الشعب الفلسطي الشقيق وا رابط وتعزيز صـموده، وكذلك تقد الدعم الكامل لفخامة الرئيس مود عباس ومنظمة التحرير الفلسطينية، ا مثل الشرعي والوحيد للـشعب الفلـسطي وللسلطة الوطنية الفلسطينية مساعيهم الرامية ا ا از حل الدولت و قيق السلام ء بوابة اقامة الدولة الفلـسطينية ا ـستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، على التراب الوط الفلسطي ، كما ويرحب الاردن باتفاق ا صا ة الفلسطينية الذي رعته هوريـة مصر العربية الشقيقة وكذلك اعلان الدوحة الذي رعاه و الشيخ د بن خليفة آل ثا ام دولة قطر الشقيقة.

فخامة الأخ الرئيس،الأخوة القادة العرب،

تواجه مدينة القدس، هذه الأيام، إجراءات تعسفية خط ة، تتمثل اولات فرض واقع جديد، ساحات وجنبات ا ـرم القدسـي الشريف، إضافة إ استمرار الاحتلال وعمليات التهويد والتهج . لذا فلا بد من ا اذ موقف عر موحد، أكثـر حزمـا وفاعليـة مواجهة هذه الإجراءات، ودعم صمود أهل القدس وضمان اية ا قدسات الإسلامية وا سيحية، ولقد حذرنا مرارا من اون إسـرائيل مع تصرفات ا تطرف اليهود الذين لا يدركون عواقب الاستهتار شاعر ا سلم أرجاء العا اه ا سجد الأقصى ا بارك، قبلتـهم الأو ، وسنواصل الاضطلاع بدورنا الدي والتار ي ماية مقدساتنا الإسلامية وا سيحية، وسيستمر هوده لدعم أهل القدس وفلسط بكل الوسائل والسبل ا تاحة، وبالتنسيق الدؤوب مع أشقائنا السلطة الوطنية الفلسطينية، و ن منخرطون الان جهد دبلوماسي كب منظمة اليونسكو، لقطع الطريق على إسرائيل من أن تقوم بترميم جسر تلة باب ا غاربة وفقا خطط بناء إسرائيلي، ونصر على أن تقوم ا ملكة الأردنية ا ا ية، بإجراء أعمال الترميم والتصميم، معولـ ذلك على مساندة أشقاءنا العرب دعم جهودنا بالذود عن القدس الشرقية ومقدسا ا الإسلامية وا سيحية، و حث ا تمع الدو على مل مسؤوليته وقف كل هذه الانتهاكات ا سيمة، ال قـد يؤدي استمرارها، إ ديد الامن والسلم الدولي ا للقدس من مكانة رفيعة وجدان مئات ا لاي من ا سلم وا سيحي العا .

وإن هنا أؤكد أ ية وحدة الصف الفلسطي ، ال من شأ ا تقوية ا وقف الفلسطي ، وتلبية ا قوق ا شروعة للشعب الفلسطي الشقيق، للتخفيف من معاناته ء تقد ا ساعدات ا مكنة له الضفة الغربية وقطاع غزة لتمكينه من اوز الظروف الصعبة ال يواجهها.. وإن أدعوكم لتقد ا ساعدات اللازمة ساعدة الأشقاء الفلسطينين بناء مؤسسا م الوطنية، والتخفيف من حدة ا عاناة ال يواجهو ا.

فخامة الأخ الرئيس،الأخوة القادة العرب،

ان أي مواجهة ب إيران من جهة، وإسرائيل والغرب من جهة أخرى – لا قدر ا – ستكون نتائجها كارثية على ا نطقة وعلى العـا بأسره، وإن استخدام القوة، لا يدفع نها سوى الأبرياء، وقد عانت منطقتنا، على مدى سنوات طويلة، من ويلات ا ـروب وآثارهـا

ا دمرة، ولذا فاننا ندعو ا كيم لغة العقل وا نطق واللجوء إ ا وار، ل هذه الأزمة و الوقت نفسه فان امن ودول ا ليج العربية هو امر تع ه بلادنا جل الاهتمام وهو جزء اساسي من امننا الوط .

أما بالنسبة ا ري سوريا الشقيقة، فإن موقفنا يقوم على أساس إ اد حل سياسي للأزمة السورية، إطار البيت العر ا تمثـل خطة ا امعة العربية، ودعم مهمة الأم العام السابق للأمم ا تحدة السيد كو عنان مبعوث الأمم ا تحدة وجامعة الدول العربية، وإننـا الاردن ندعو إ الوقوف إ جانب الشعب السوري الشقيق نته ال ر ا، وأن يكون هناك حوار جاد ب النظـام والـشعب للخروج من دوامة العنف والدمار، وا فاظ على إرثها ا ضاري والإنسا فنحن جار لسوريا وشعبها العر الاصيل وامنها مـن امننـا ومصلحتها من مصلحتنا.

وختاما، أكرر الشكر مرة ثانية لأخي فخامة الرئيس جلال طالبا ، لاستضافة هذه القمة والإعداد ا يد لإ احها، وإ رئيس الـوزراء نوري ا الكي وحكومته، والشعب العراقي العظيم على كرم الضيافة.

وأسأل ا و عز وجل أن يوفقنا يعاً ا فيه ا لأمتنا وشعوبنا.

والسلام عليكم ور ة ا وبركاته.

خطاب جلالة ا لك عبدا الثا أمام ال ان الأورو
ستراسبورغ، فرنسا
18نيسان/ابريل 2012

)مترجم عن الإ ليزية(
بسم ا الر ن الرحيم،

السيد الرئيس،
أعضاء ال ان الاورو الكرام،

شكرا لكم يعا على استقبالكم ا ار، ويشرف أن أخاطبكم من جديد. إن العلاقات ب الأردن وأوروبا راسخة، وتتجـاوز مرحلـة ا صا ا شتركة الازدهار والأمن جوارنا ا تعدد الأقاليم، إ إ اننا ا شترك ا ب أن يكون عليه هذا ا ـوار يـث تـستحقه شعوبنا. نريده جوارا غنيا بالكرامة البشرية وا رية، يستمد قوته وإمكانياته من الفرص ا توفرة والتقدم ا تحقق، ويستقي أمنه مـن نبـع السلام.

وأنا أقف أمامكم اليوم للتحدث عن جوارنا وعن مستقبلنا.

أصدقائي،
تتكشف أمام ناظرنا أحداث ربيع طويل العا العر . وهو لن ينتهي موسم واحد ولا سنة. وتواجه تمعاتنا ديا يتمثل ضرورة الانتقال من مرحلة الاحتجاجات إ ال امج، ومن النقد إ الاستراتيجيات الوطنية. وسوف تتخذ كل دولة سبيلا خاصا ـا. ففي بعض البلدان، هناك حوار مآله الإ اع، و غ ها نشهد الانقسام وردات الفعل و صلته انعدام الاستقرار وانتشار العنـف الـذي تدفع ا نطقة برمتها نه. وهناك أطراف خارجية تريد استغلال هذا ا ال من الفرقة. فا خاطر حقيقية والية مفقود.

ولكن أ دث بلسان ا لاي عندما أقول إن العا العر قد أفاق من غفوته، وأن التغي الإ ا قد بدأ.

وقد كانت الإشارات على ذلك موجودة بالفعل ن أراد أن يراها، فمنذ عقد أو ما يزيد عن ذلك، بدأت شعوب ا نطقة تطرح الأسـئلة وتغذي مطا ها وتبحث عن إصلاح ذي مع وتعمل على كـ التمع ا د ، خصوصا النساء، والشباب ا ـرتبط بالعـا الرقمـي والواء ا صل هذا الكوكب.

وقد أدت الأحداث ا حصلت إ جعل هذه ا طالب أكثر إ احا، فالأزمات العا ية الات ا ال والغذاء والطاقة قد أ قـت أذى كب ا باقتصادياتنا، والعائلات العربية ا ضحت بالغا والنفيس لتعليم أطفا ا ترى أبناءها وبنا ا يتخرجون من ا امعات ويـستعدون للوظيفة، ولكنهم لا دو ا. وتواجه منطقة اليوم أعلى معدل بطالة بـ الشباب على مستوى العا ، وأطلق البعض على هؤلاء وصـف "جيل وضع الإنتظار"، ونتحدث هنا عن 100 مليون شاب يشكلون أكـ مع شبا تار نا.

إن أدرك أن الاهتمام بالشباب وما صهم موجود هنا أوروبا. صحيح أن ا قائق الد غرافية منطقتنا تلفة، ولكن هناك إحصائية مشتركة علهم سواء، وهي أن 100 با ئة من شباب اليوم هم مستقبلنا، وليس بوسعنا أن نترك ولو مواطنا شابا واحدا ينتظر عبثا.

وهذا الواقع هو ما يشكل روح النهج الأرد حيال الربيع العر ، والذي احتضناه باعتباره فرصة لتجاوز العوائق الـ أبطـأت مـسـ ة الإصلاح ا اضي. و العام الفائت ا ذنا خطوات فورية للا راط حوار وط دف بناء الإ اع على برامج عمليـة ملموسـة. وكان هناك تركيز مبكر على الدستور الذي يعد حجر الزاوية نظامنا السياسي، و أيلول ا اضي، وبناء على توصيات من اللجنـة ا لكية للتعديلات الدستورية ا تشكلت ذه الغاية إدخال تعديلات على ثلث ا واد الدستورية. فهناك الدستور ا عدل مواد من شأ ا توسيع التمثيل، وتقوية الأحزاب السياسية، و اية ا قوق وا ريات ا دنية وتعزيز الفصل بـ السلطات. ومن معا الطريق البارزة الـ ققت أيضا صياغة قوان كم عمل الأحزاب السياسية والانتخابات البلدية والنيابية، بالإضافة إ تشريع لإنشاء ا كمة الدسـتورية، واللجنة ا ستقلة للإشراف على الانتخابات. وا طوات القادمة تتضمن إجراء الانتخابات البلدية والتشريعية. وباعتباري الضامن والكفيل لعملية الإصلاح السياسي، فقد طلبت من ا كومة وا ان الالتزام با دول الزم ا تفق عليه والانتهاء من إقرار بقية القوان بالـسرعة ا مكنة بدون التأث على ولية العملية.

لن يـ مستقبل الأردن إلا الأردنيون، وعلينا أن نفعل ذلك بطريقة تضمن ا فاظ على الأردن سا ا وملاذا آمنا برغم وجوده منطقـة تزداد اضطرابا من حولنا، وبرغم التهديدات الاقتصادية والأزمات الدول ا اورة. ويتطلب هذا السبيل إصلاحا قائما على الإ اع يتب التغي ا يكلي الشامل سياسيا وقانونيا واقتصاديا واجتماعيا، وإحترام حقوق وحريات كل ا واط . وسوف يقدم الأردن للمنطقة مـن خلال هذه العملية وذجا للتحول السياسي التدر ي و الد قراطية.

وأنا واثق اما أن عام 2012 سيكون عام الإصلاحات السياسية الرئيسية الأردن، ومن أهم ما نعمل على قيقه حاليا تقوية ا يـاة السياسية ا زبية لتتفق مع شروط قيام حكومات بر انية، مدرك أن ا سالة لا تتعلق بانتخابات واحدة، بل أيضا الانتخابـات القادمـة وتلك ا تليها وا تليها، كي تثبت قدرة النظام على العمل.

و ن نقدر كث ا اعتراف الا اد الأوروبي سارنا الإصلاحي. فمنذ شهرين فقط اجتمع فريق العمل الأوروبي الأرد ا ديد عمـان ناقشة ا امج الرئيسية ا ادفة إ دعم أولوياتنا الإصلاحية، وا تمثلة ا ؤسسات الد قراطية وا تمع ا د وتوف الوظائف والتنميـة الاقتصادية ا لية وا ساعدات الإنسانية وغ ها. و الشهر القادم ل الذكرى العاشرة لدخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، وما قق عن ذلك من فتح للأسواق وتوف فرص عمل كلا ا انب . واعتقد أن هذه الفرص ا تعززت الآن صول الأردن على "الوضع ا تقدم" الشراكة مع الا اد سوف تزدهر أكثر السنوات القادمة.

لقد استمر الأردن السعي لتحقيق أهدافه رغم الصراع الإقليمي، لكن لا بد أيها الأصدقاء من قيق السلام إن أردنا للمنطقة أن تزدهر وتنعم بالأمن، إذ ليس بوسعنا أن لق جيلا آخر " وضع الإنتظار" للدولة الفلسطينية.

قبل عشر سنوات، دثت الدول العربية بصوت واحد باسم السلام العادل، وا ذنا قرارا أن ننظر للأمام وليس للخلـف، وأن نـسعى للاتفاق ونعرض القبول. وقد اعترف بادرة السلام العربية كل الأطراف الرئيسية الداعمة للسلام العا ، ا فيهـا الا ـاد الأورو وأعضاء اللجنة الرباعية الآخرين، وينبغي لإسرائيل أن تنخرط ذلك.

ومبادرة السلام العربية قائمة على ا ل الوحيد ا مكن، وهو حل الدولت اللت تعيشان جنبا إ جنب بكرامة وقدرة على تقرير ا صـ - دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وقابلة للحياة ضمن حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وضمانات وافية بسلام وأمن كامـل لإسرائيل وتسوية ائية حسب قرارات الأمم ا تحدة، وحل متفق عليه لكل قضايا الوضع النهائي. بل إن هذه ا بادرة ـاوزت عـرض السلام وعلاقات طبيعية بـ إسرائيل والعا العر ، حيث أقرها العا الإسلامي برمته. إن هذا العرض ا طروح على الطاولة منذ عـشر سن هو حل تتبناه سبع و سـ دولة.

وتشـ بعض العناصر السياسية إ تغـ ات العا العر تقول للشعب الإسرائيلي إن ا فاوضات لا كنها الانتظار. ليس هنـاك وقـت للانتظار، حيث إن الربيع العر قد قام أساسه على ا طالبة باحترام البشر. وليس هناك من إهانة أشد من الاحتلال الإسرائيلي. فكلما طالت معاناة الشعب الفلسطي ، وكلما استمر الاستيطان، ازدادت الإحباطات وا خاطر وما لا نعلم من ديدات. ولو طينا إ مرحلة لا يعود فيها حل الدولت كنا، فإن إسرائيل ستكون أبعد عن الأمن من أي وقت مضى، وسوف تاج السلام إ عقود، بل أجيـال، ليمسك با بادرة من جديد.

ويرى الأردن عملية السلام الفعالة واجبا أخلاقيا ومصلحة استراتيجية، ولا زلنا نسعى لتحقيق نتائج ملموسة. وقد حنا هذا العام عمان ع ا فاوض على طاولة ا وار عدة مرات. و يكن بإمكاننا قيق ذلك بدون العمل الرائع الذي قامـت بـه الدبلوماسـية الأوروبية - وذلك من خلال تفعيل اتصالا ا وحشد الدعم والاستمرار الضغوط لأجل السلام، والأهم من ذلك، الإبقاء على جـذوة الأمل متوقدة. وقد استطاع الا اد الأورو فعلا خلال العام ا اضي أن يثبت أنه صديق لا يقدر بثمن لكل الساع لتحقيق السلام الشرق الأوسط كلا ا انب .

لقد كانت ا باحثات الاستكشافية عمان رد خطوات صغ ة وفرت للأطراف فرصة للاستمرار الاتصالات الثنائية. و تاج عملية السلام الآن إ قفزة كب ة للأمام، والشراكة الأوروبية ا أ ية حيوية هذا السياق. لقد ا ذ الا اد الأورو موقفا مبدئيا داعما ل الدولت العادل ومناهضا لبناء ا ستوطنات غ القانو الذي يعيق التقدم. وأنتم تدركون ا خاطر ا ترتبة على العـا بـسبب اسـتمرار الصراع وكذلك فوائد السلام عا يا. وأنتم تتمتعون صداقية كب ة ربتكم بناء مؤسسات د قراطية و قيق الأمن وتعزيز الثقة. وآمل أن نستفيد من ار ذلك الأيام القادمة.

أصدقائي،
ن شعوب عديدة تعيش جوار واحد و ا مستقبل واحد. وهذا هو التحدي ا اثل أمام أوروبا والشرق الأوسط... وهو الوقت ذاته مصدر قوتنا.

ن نواجه معا قضايا كب ة، ذات علاقة بالاقتصاد والسياسة والسلام. وا لول معقدة والطريق للأمام صعبة.

ولكننا معا لك الإرادة وا كمة لتحقيق الأهداف ا نسعى إليها. وبإمكاننا أن ننجح معا.

وشكرا جزيلا.
» يع ا طابات

خطاب جلالة الملك عبـدا الثـا افتتـاح المنتـدى الاقتـصادي العـا ي حـول الـشرق الأوسـط و ـال إفريقيـا
شاطئ البحر ا يت، الأردن
25أيار/مايو 2013

)مترجم عن الإ ليزية(

بسم ا الر ن الرحيم

بروفيسور شواب،أصحاب ا عا والسعادة،

الضيوف الكرام،

أرحب بكم يعا ترحيبا حارا.

تفل اليوم ناسبة عزيزة على قلوب الأسرة الأردنية — وهي الذكرى السابعة والستـ لاستقلال الأردن. وا حوا هذه ا ناسـبة ا امة، أن أتوجه برسالة خاصة لأبناء وبنات شعبنا الأرد .

السلام عليكم ور ة ا وبركاته،

تمع اليوم والأردن تفل بأغلى ا ناسبات الوطنية، وهي مناسبة عيد الاستقلال، فكل عام والأردنيـ والأردن بألف خ .

الاستقلال الذي ضحى سبيله الرعيل الأول لتحرير الإرادة الوطنية، وبناء ا ستقبل الأفضل. الاستقلال الذي سد التضحية، والانتماء، و مل ا سؤولية، لبناء الوطن، وا فاظ على أمنه واستقراره ومنجزاته، فكل عام وا ميع .

و ذه ا ناسبة، أتقدم بالنيابة عن شع الكر ، لأرحب بكم يعاً الأردن.

أصدقائي،

و ن تفل اليوم باستقلال بلدنا ا بيب، تفي أيضا واطنينا، ا اضي وا اضر، ونتطلع إ ا ستقبل. ويسعد أن تكونوا هنا اليـوم معنا، فهذا ا نتدى يؤكد على عمق الشراكة ب بلداننا يعا.

من ا يط الأطلسي إ ا يط ا ندي، تد بلداننا بشكل متواصل مثل عمود فقري قوي يصل ب طر العا . وكما أن هـذا العمـود أساسي سم الإنسان، كذلك هي منطقتنا بالنسبة ذا العا .

إن قوة واستقرار منطقتنا الأوقات العصيبة عل العا أكثر أمنا. وقدرتنا على التكيف والتقدم أوقات التغي ، افظ على اسـتمرار العا التقدم للأمام. وا يارات ال نتخذها اليوم مل رسالة إ العا حول مستقبلنا ا شترك.

أصدقائي، لقد أضحى الربيع العر ، ونداؤه لاحترام كرامة الإنسان، صوت القرن الذي نعيش فيه. وما العمل ا اد الذي يقوم به ا لاي من شعبنا إلا دليل على أن سبيل التغي السلمي الشامل أفضل من اليأس أو العنف.

إن هذا الأمر يدعو فعلا إ الفخر. ولكننا لا تمل الوقوف دون تقدم، فالإصلاح والد قراطية والسلام عمليات مستمرة لا تتوقف، فيما يتطلب التقدم أن نواصل التحرك والس إ الأمام.

كما أننا لا نستطيع أن نعمل وحدنا. صحيح أن لكل بلد من بلداننا تار ه ا اص ومساره الفريد، إلا أن ا ستقبل الآمن وا ـستقر لنـا يعا يتطلب منا أن نسخر يع إمكاناتنا، وأن ننسق فيما بيننا كي نصنعه.

إننا ضي تاركين وراءنا حقبة تار ية من التحدي الاقتصادي اتسمت بتباطؤ الاقتصاد العا ي، والاضطرابات الإقليمية، والتعا البطيء الاقتصاديات العا ية الك ى. ولا تقتصر ا همة أمامنا على قيق التعا فحسب، بل علينا فيز النمو من جديد. فالأزمة الاقتصادية الأكثر إ احا منطقتنا - وهي البطالة ب الشباب - تتطلب منا ا اذ إجراءات عملية، ومضاعفة جهود الإغاثة الفورية، لتلبية الاحتياجات العاجلة، ووضع استراتيجيات شاملة، قق معدلات و مرتفعة لتوف ا لاي من فرص العمل بالسرعة ا مكنة.

إن هذه ديات خط ة، ولكن أعتقد أن ة إمكانات هائلة منطقة الشرق الأوسط و ال افريقيا، لا تساعدنا على حل مشاكلنا فحسب، بل وتدفعنا للتحرك إ الأمام بقوة. فا ستثمرون ا ادون البحث، دون فرص استثمار حقيقية، لدخول الأسواق، وتنمية الأعمال، وتوف فرص العمل.

كما أن القوة الدافعة للفرص الإقليمية تكمن التوسع الشراكة: فالإصلاح كّن الناس من بناء ا ستقبل الذي ينشدون، و رر بلداننا لتكون خلاقة، و قق أفضل إمكانا ا الإنتاجية.

هذا هو النهج الذي اختاره الأردن: ج مدفوع بالتوافق وقائم على القانون، لتحقيق التغي الشامل ا ستدام، الذي افظ على أمن الناس، و سن نوعية حيا م.

وقد ساعدنا الربيع العر على تكثيف هذا ا هد تلف ا الات. و ن تفل اليوم بالذكرى السابعة والست لاستقلال الأردن، وقد قطعنا شوطا مهما رحلتنا ا تجددة دوما.

أما ا انب السياسي، فإننا نقوم بإرساء أسس حكومة بر انية فاعلة وقائمة على أساس حز ، ميها دستورنا، وهو عماد ا قوق والقوان النافذة بلدنا. و كانون الثا من هذا العام، شهدت الانتخابات النيابية واحدة من أعلى نسب الاقتراع تاريخ الأردن، وحققت رقما قياسيا ا رشح ا تنافس على ا قاعد، ووصلت نسبة ال انيا ا دد إ ست با ائة. كما جرت عملية تشاورية لاختيار رئيس الوزراء، وها هي ربة أول حكومة بر انية ماضية طريقها.

والإصلاح الاقتصادي مستمر أيضا. ومن باب استجابتها للتحديات الاقتصادية - ا ذلك أزمة طاقة لا كن توقع مسارها - وضعت ا كومة برنامج إصلاح وط حظي بدعم دو . وسيساعد هذا ا نامج اقتصادنا على النهوض بشكل أقوى ا كان عليه بعد اجتياز الاختبار الراهن.

إننا نسعى إ النمو الشامل، الذي يعد مفتاحا لتوف فرص العمل ا اضر وا ستقبل. ويدرك الأردن الدور ا وري للقطاع ا اص. فمنذ أكثر من عشر سنوات و ن نعمل على إزالة ا عيقات أمام ا شاريع، وعلى الاندماج الاقتصاد العا ي والإقليمي. ولدينا اتفاقيات ارة حرة توصلنا إ أكثر من مليار مستهلك. وقد استثمرنا البنية التحتية وا دمات العامة، و أعظم وأعز ما لدى الأردن - شعبنا. وقد التفتت شركات تكنولوجيا ا علومات والاتصالات وغ ها إ قوانا العاملة الشابة ا اهرة شؤون التكنولوجيا، ا ساعد جعل الأردن رائدا ا نطقة هذا ا ال.

وبالنسبة لبلد صغ دود ا وارد الطبيعية كبلدنا، فإن الانفتاح هو خيار استراتيجي. لكن منطقة الشرق الأوسط و ال إفريقيا تستفيد من العمل معا، با اه توسيع الأسواق الإقليمية، وإدارة أفضل للبيئة، وتشجيع الابتكار وا شاريع. وهذا التعاون هو عماد النمو الشامل ا ستدام.

أصدقائي،

إن التعاون ضروري أيضا من أجل الأمن والسلام. لقد تقدمت الاقتصاديات الإقليمية الفترة الأخ ة، وحققت وا، على الرغم من الأزمات ا يطة ا. ولكننا لن نستطيع تسخ كامل موارد بلادنا لتحقيق حياة أفضل لشعوبنا، ما يتم التوصل إ حلول للأزمات الإقليمية.

فلا بد من حل سياسي عاجل سوريا، لوقف الانقسام ا ط هذا البلد، و ل أزمة اللاجئ ا أساوية. يستضيف الأردن الآن ما يوازي 10 با ئة من حجم سكانه من اللاجئ السوري . وقد يتضاعف هذا الرقم لول اية هذا العام. ويشارك الأردنيون ضيوفهم

موارد ا ياه الشحيحة وغ ها. وبالنسبة للبلدان ا ستضيفة للنازح وا ستضعف من السوري سواء داخل أو خارج بلدهم، مثل الأردن ولبنان، فإن زيادة ا ساعدات الإنسانية من ا تمع الدو أمر حيوي، لكن ا طلب الأكثر إ احا يتمثل وضع حد فوري للعنف، لكي يتمكن كل الشعب السوري من ا سا ة إعادة إعمار بلده.

و ب علينا أيضا أن نعمل معا ة الأزمة الأساسية منطقتنا - وهي الصراع الفلسطي - الإسرائيلي. لقد زاد التطـرف كـل مكان، و ا على هذه الأزمة. وقد حان الوقت لوقف تغذيته. إن مبادرة السلام العربية دد الطريق للمضي قـدما. و ـب علينـا الآن مساعدة الطرف على ا ضي ا سار الصحيح. و ب أن يتوقف بناء ا ستوطنات، وكذلك التهديدات ا تتعرض ا ا دينة ا قدسـة ومواقعها الدينية. و ب أن تستأنف ا فاوضات بنية حسنة. و كننا، بل و ب علينا، إبقاء هذه ا سألة على رأس الأجندة الدولية.

كلمة جلالة ا لك عبدا الثا القمة العربية – الكويت

الكويت، الكويت 25 آذار/مارس 2014

بسم ا الر ن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا مد، الن العر ا ي الأم .

صاحب السمو الشيخ صباح الأ د ا ابر الصباح،

أصحاب الفخامة والسمو،

معا الأم العام امعة الدول العربية،

السلام عليكم ور ة ا وبركاته، وبعد:

فيسر أن أتوجه بعميق الشكر والتقدير إ أخي و الشيخ صباح الأ د ا ابر الصباح، وإ دولة الكويت الشقيقة، على استضافة هذه القمة. كما أتوجه بالشكر أيضاً إ و الشيخ يم بن د آل ثا ، وإ دولة قطر الشقيقة، على استضافة القمة العربية ا اضـية، وإ الـجامعة العربية وأمينها العام، الدكتور نبيل العر ، وكوادرها على ما بذلوه من جهود من أجل انعقاد هذه القمة وتوف أسباب النجاح ا.

أصحاب الفخامة والسمو،

ما زالت منطقتـنا العربـية تعا العديـد من التحديات والأخطار، النا ة عن عدم التوصل إ حل عادل وشامل ودائم لقضية العرب الأو وجوهر الصراع ا نطقة: القضية الفلسطينية. إ جانب تفاقم الأزمة السورية وتصاعد حجم ا عاناة الإنسانية الـ يواجههـا الشعب السوري الشقيق، والأعباء ا تتحملها الدول العربية ا يطة بسوريا، واستمرار التحديات ا تواجهها بعض الدول الشقيقة بعد التحولات ا مرت ا، لترسيخ أمنها واستقرارها والاستمرار إعادة البناء.

وعليه، فإن تفعيل منظومة التعاون والعمل العر ا شترك هو السبيل إ قيق تطلعات شعوبنا العيش بأمن وسلام، وبنـاء ا ـستقبل الأفضل ا. ولابد هنا من الإشارة إ الدور ا ام الذي يقوم به ا ان العر وتعزيز جهوده هذا ا ال. كما سيواصل الأردن القيـام بدوره الأخوي والإنسا ، والارتقاء والنهوض بالتعاون العر ا شترك، وتسخ يع إمكانياته وطاقاته يع ا نابر الدولية، وبـشكل خاص لس الأمن، دمة ا صا والقضايا العربية.

أصحاب الفخامة والسمو،

لقد أكدنا على الدوام أن إقامة الدولة الفلسطينية، ذات السيادة والقابلة للحياة، استنادا إ حل الدولت وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، هي الأساس لإ اء ا اع الفلسطي – الإسرائيلي، وإحلال السلام الشامل، وترسيخ الأمن والاستقرار الشرق الأوسط.

و ثل قيق ذلك، ذات الوقت، مصلحة أردنية عليا، فنحن الدولة ال تستضيف العدد الأك من اللاجـئ الفلـسطينيين ، و ايـة حقوقهم هي مقدمة أولوياتنا.

وأؤكد هنا أن يع الاتفاقات ا اصة بقضايا الوضع النهائي ب أن تراعي ا صا الأردنية العليا. ولذلك، فـإن الـ ـمجتمع الـدو مطالب اليوم بتحمل مسؤولياته، والتحرك فورا مل إسرائيل على وقف سياسا ا وإجراءا ا الأحادية، ودفعها لاستغلال مبادرة الـسلام العربية، والفرصة التار ية ا تاحة الآن للوصول إ السلام ا نشود.

وسيواصل الأردن بدوره القيام بواجبه الدي والتار ي ا فاظ على القدس ومقدسا ا الإسلامية وا سيحية، وتثبيت سـكا ا العـرب ودعم صمودهم، وتعزيز وجودهم مدينتهم، والتصدي للإجراءات والانتهاكات الإسرائيلية القدس، خاصة تلك الـ تـستهدف ا سجد الأقصى بكل الوسائل ا تاحة، وبالتنسيق مع أشقائنا دولة فلسط .

أصحاب الفخامة والسمو،

إن استمرار الأزمة سوريا الشقيقة وانتشار ا موعات ا تطرفة فيها ينذر بنتائج كارثية على ا نطقة والعا . وهذا يستدعي إ اد حـل سياسي انتقا شامل وسريع ذه الأزمة؛ ينهي معاناة الشعب السوري ويل طموحاته؛ حل تتوافق عليه يع الأطراف وتتمثل فيه كـل الأطياف، و ا فظ وحدة أراضي سوريا واستقلا ا السياسي وإطلاق إصلاحات داخلية تضمن التعددية والد قراطية وتؤدي إ عـودة اللاجئ السوري إ بلدهم.

والأردن يستضيف اليوم و (1,300,000) مواطن سوري، من ضمنهم حوا (600,000) أوا إ الأراضي الأردنية منذ اندلاع الأزمة سوريا، وهذا علنـا الدولة الثالثة الأكثـر استقبالاً للاجئ العا .

ولابد من التأكيد هنا على أ ية دعم الدول ا ستضيفة للاجئ السوري وتعزيز قدرا ا وإمكانا ا هذا ا ال، إضافة إ تقد الـدعم للمجتمعات ا لية ا تأثرة من تدفق اللاجئ هذه الدول، مع التذك بأ ية س الظروف الإنسانية داخل سوريا.

وأ ن هنا الـجهود الكب ة ال قام ا أخي و الشيخ صباح الأ د الصباح، والدور الذي قامت به دولة الكويت الشقيقة، لاستـضافة مؤ ر ا ا الدو الثا لدعم الوضع الإنسانـي سوريا، وكل مـن ساهم بتـقد ا ساعدات خلال ذلك ا ؤ ر.

الإخوة القادة العرب،

لقد دأب الأردن، منذ تأسيسه، على الالتزام بدأ الوسطية والاعتدال والتصدي بكل حزم ميع أشكال الفرز الدي والعرقي وا ـذه و ظاهر التطرف والإرهاب وأسبا ا.

و ن نرى أن ما تشهده ا نطقة من صراعات متعددة أصبحت بيئة خصبة لانتشار التطرف والإرهاب، وهذا يتطلب ا زيد مـن العمـل ا خلص ا اد لترسيخ الوسطية والاعتدال، وتفعيل مبدأ الـمواطنة الفاعلة، وإطلاق طاقات أجيال ا ستقبل.

وختاما، أكرر الشكر لأخي و الشيخ صباح الأ د ا ابر الصباح على استضافة هذه القمة، والإعداد ا يد لإ احها، وللشعب الكوي الشقيق على حسن الاستقبال، وكرم الضيافة العربية الأصيلة.

سائلا ا و عز وجل أن يوفقنا يعا ا فيه خ أمتنا وشعوبنا.

والسلام عليكم ور ة ا وبركاته.

كلمة جلالة ا لك عبدا الثا خلال جلسة لس الأمن حول التهديدات ال تواجه السلم والأمن العا بفعل الأعمال الإرهابية

نيويورك، الولايات ا تحدة الأم كية

24أيلول/سبتم 2014 (مترجم عن الإ ليزية)

بسم ا الر ن الرحيم

ا حوا بداية أن أشكر الرئيس باراك أوباما على قيادته ا تميزة هذه ا سألة، وأن أؤكد أنه كنكم الاعتماد علـى الأردن للقيـام بدوره.

علينا أن فف مصادر دعم ا تطرف ودحر وهز ة هذه ا ماعات. وهذا يتطلب "ائتلاف أصحاب الإرادة"، والذي كنه التصدي ـذا ا طر بثبات وعز ة. وا حوا أن أحيي شراكتنا ا اضية قدماً.

إن هنالك ثلاثة مبادئ مهمة علينا أن نراعيها و ن نشرع مهمتنا:

الأول هو التواصل والالتزام العا ي، حيث أن التهديد لا ينحصر سوريا والعراق فحسب، ولكنه قائم أيضا سيناء وليبيا واليمن وما والقرن الأفريقي، وغ ها. وهذه ليست معركة عربية أو إسلامية فقط، لأن ا طر يطال الدول ا مثلة هذا ا لس وكل ما سواها. إ ا حرب العصر، ويتطلب النجاح فيها جهدا موحدا مدعوما وارد قوية.

كما يتطلب النجاح أيضا جا وليا، فالإرهاب العابر للحدود يعتاش على الأزمات، والظلم، والصراع الطـائفي. وكـسب القلـوب والعقول يتطلب موقفا قويا ضد التهميش والفقر والإقصاء. وبالتوازي مع الإجراءات الأمنية، ب أن تكون هناك جهـود دبلوماسـية وتنموية وخلق فرص عمل وتعليم وغ ها.

أما ا بدأ الرئيسي الثا فهو ا اذ إجراءات فورية. فالفكر ا ديد من التطرف ارس التجنيد يع أ اء العا من خلال وسائل الإعلام الاجتماعي والشراكات السرية. وكلما سيطروا على أراض غنية با وارد، كلما أصبحوا أكثر قدرة على إدامة أنفسهم ذاتياً. والوقت هـو العنصر ا وهري هذه ا سألة. لقد بدأنا العمل بالفعل، وا طلوب من هذا التحالف الآن هو الاستمرار وا ثابرة ح قق يع أهدافه.

والشرط الثالث هو الشفافية، حيث أن هذه ا ماعات تعتمد بقائها على الصفقات والدعم الدو . سيدي الرئيس، ب تطبيق سياسة تقوم على عدم التسامح ا طلق مع أي بلد أو منظمة أو فرد يسهّل، أو يدعم أو ول ا ماعات الإرهابية، أو يزودها بالأسلحة، أو يروج ا، سواء من خلال وسائل الإعلام أو ع استغلال رجال الدين للتحريض أو ا ساعدة على نيد مقاتل هذه ا ماعات الإرهابية. لا بد من الامتثال ا طلق، ولا نقبل أن تتل بلد ما أحد ا وانب، بينما يعيث فسادا جانب آخر.

وعلى الشخصيات ا رجعية كل دين ودولة أن يرفعوا صو م ضد التعصب وتشويه الدين. لقد أوضحت أنا وآخرون أن داعش ومـا يتعلق ا من أيديولوجيات لا علاقة ا بالإسلام. و الوقت ذاته، ب أن نكافح كل أشكال الإسلاموفوبيا. وقد قاد الأردن مبـادرات ا وار ب الأديان، ونعمل الآن على تقد مشروع قرار لس الأمن من شأنه وقف الاستهداف ا نظم للطوائف الدينية.

ب على العا توحيد جهوده للمساعدة إ اد حلول للمظا العا ية. إننا لا نستطيع أن نستهن بدور مشاعر ا رمان مـن حقـوق الإنسان صناعة الإرهاب . وأولا وقبل كل شيء، لا بد من التوصل إ حل عادل للصراع الفلسطي الإسرائيلي. ووحـدة ا وقـف العا ي لا تقل أ ية دعم حل سياسي شامل سوريا. أما العراق، فهناك مؤشرات إ ابية فيما نشهده من بدايـة قويـة لتـشكيل حكومة جديدة شاملة تكافح مساعي الإرهاب لاستغلال الطائفية.

أخ ا، آمل أن يكون هناك نداء عا ي للعمل على دعم البلدان ال ارب الصفوف الأمامية هذه ا عركة، مثل الأردن؛ فهو عصب الاستقرار ا نطقة، وحدوده آمنة رغم وجود ديدات إرهابية على جبهت . و هذا الأسبوع فقط أحبطنا عملية إرهابية أخرى ضـد بلدنا. وبطبيعة ا ال، فإننا لا نزال عنصرا رئيسيا امتصاص الصدمات النا ة عن التدفق ا ائل للاجئ من سوريا.

لكننا نأخذ على عاتقنا هذه ا سؤوليات ا سام و ن نرزح ت ضغوط اقتصادية هائلة. ومن شأن الدعم العا ي أن يلعب دورا رئيسيا ا فاظ على قدرة بلدنا على الصمود وا ضي قدما. كذلك يسعى الأردن إ تعزيز ا هود ا ادفة لضمان تدفق ا ـساعدات ا وعـودة للاجئ إ يع البلدان وا تمعات ا ضيفة، وداخل سوريا نفسها.

وشكرا لكم.